

أَفَوْضَلُ إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعَالَمِ



قَدْ جَاءَ الطَّبَعُ الْعَالَمُ الْمَغْلَبُ الْخَشَعُ الْكَشَعُ

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله ^و مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة **اقول** هكذا وجد
عبارة المتن في كثير من النسخ والاصواب ان لفظ قلت ههنا ^{ان} قد وقعت
سهوا من قلم الناظرين يدل على ذلك قول المصنف ما بعد واما المقالات
فثلث **قوله** فالوجه في المفردات **اقول** قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل
المتنى والجميع اعني الواحد ^{اي المقالات} وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد
اي ليس بمضاف وقد يطلق على ما يقابل المركب وسما في في مباحث الانفاظ
وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس جملة وهو هذا المعنى
الاخيرة ^{اول} المركبات التقيدية ايضا والمراد بالمفردات ههنا هو هذا المعنى
الاخر فيندرج فيها الكلمات الخمس ^{التي} التعريفات ايضا لانها مركبات تقيدية
والدليل على ذلك انه قد جعل المفردات في مقابلة القضايا حيث

[illegible][illegible]

قال المقالة الثانية في القضاء قولہ او عن المرتکبات قولہ أرجھا للربکات
 العامة بناءً على ما ذكرناه فلا إشكال في كلام الشارح أيضاً قولہ لا ما يجب
 ان يعلم في المنطق قولہ قبل علیہ ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزأ منه
 لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه وجوباً قطعاً شريح يلزم ان يكون المقدمة جزءاً
 من المنطق وهو بطريق آخر اوضح على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه
 وايضاً اذا كانت المقدمة جزءاً عنه لكان الشروع فيه اشروعاً في المنطق
 اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من اجزائه والفرق بين الشروع
 في المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة
 قطعاً فنقول الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع
 في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وذلك
 محال الخ يجب ان في الكلام مضاً فاحمد فأي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق
 فيلزم ان يكون المقدمة جزءاً من كتب المنطق لا جزءاً منها فان منع الخ وارجح
 والادليل على تقدير هذا المضان ان المقصود ببيان انحصار الرسالة في الاستقضاء
 انحصاراً ببيان انحصار العلم فحاصل الكلام ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن
 وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان يترتب على هذه الاشياء الخمس
 فبهذه الرسالة يليق بها ان تقرّب عليها اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلا
 ما يجب ان يعلم في كتب هذا الفن الخ قولہ او حيث المادة فهو الخاقمة قول
 ورد عليه ان الخاقمة كما ذكرت او لا شتملة على المادة واجزاء العلوم معاً وما ذكرنا
 في الحصيل على الشتملة على المادة فقط واجزائها من المقوم الخاقمة هو المادة وحدها

[illegible]

۵
 ۱- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۲- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۳- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۴- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۵- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۶- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۷- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۸- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۹- در تمام این کتاب که در این کتاب
 ۱۰- در تمام این کتاب که در این کتاب

انما هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد اراد
 ان يخلصنا من كل ما غلبنا فليكن الله فينا من كل شئ
 عاقلين
 انما هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد اراد
 ان يخلصنا من كل ما غلبنا فليكن الله فينا من كل شئ
 عاقلين
 انما هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد اراد
 ان يخلصنا من كل ما غلبنا فليكن الله فينا من كل شئ
 عاقلين

من حيث ان حركات البناء حصل عنه مقدرة كلية وهي ان كل مسئلة من مسائل الفقه
 ما دخل في تلك المعرفة فاذا اوجر عليه مسئلة معينة منها قلنا ذلك من ان يعلم
 انما من النسخان يقول هذه مسئلة لئلا يدخل في معرفته اعراب الكلمة وبنا تلك
 وكل مسئلة كذلك فهي من النسخة هذه المسئلة منه وكذا اذا تصور المنطق بآية
 التي تاقن بآية تفصير ما عاينها الذي هو من الخطا في الكفر حصل عنه مقدرة كلية
 وهي ان كل مسئلة من مسائل ما دخل في تلك العينة فقلنا ذلك من ان يعلم مسئلة
 وعندها غيرهما فقلنا انما اوجر الجمل اذا تصور على برهانه فقد عرفنا خاصة وعلم
 ان كل مسئلة من مسائل ما دخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اوجر عليه مسئلة
 منه على ان يعلم انما منه قدرة تامة فكانه قد علم ذلك فلم يرد انه بعد تصديق العلم
 برهانه قد حصل له بالفعل العلم بقبيل مسائل من غير ما قلنا في علمه انما حرك
 الواقع اذ ليس كل من تصور علم المنطق ما ذكرنا حصل له العلم بالفعل بكل مسئلة منه
 فوجر عليه انما منه قوله لكان طلبة عبثا ^{سبب} اقول يعني ان الشرع في العلم
 فعل اختياره ولا يكره من ان يعلم ولا ان ذلك العلم فاذن ما واهل الامتنع
 الشرع فيه كما بين في موضعه ولا بد من ان يكون تلك الفائدة معتد
 بها بالنظر في المسئلة التي تكون للشغلين في تحصيل ذلك العلم ولا تكان شرع
 فيه وطلبه له مما يعد عبثا عرفنا وبذلك نفترج حجة فيه قطعاً ولا بد ان يكون
 تلك الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لم يكن ازال عقده
 بعد الشرع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثا في شرع
 واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يحكم ان غيبته فيه وبذلك

[illegible]

على قدره في العلم فادته على معرفة احوال الافعال لان المصنف اذا
في صدر المقالة الاولى قد جعل من المقدمة ايضا بيان من تمام العلم فيما بين العلم
وبين شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى سبله
اجمالا فخذت تسعة امور ثمانية منها متعلقة بالعلم المطم وموجبة لا يرد فيه
عند الطالب ولزيادة بصيرة في طلبه وولادة منها متعلقة بطريق افادته
واستفادته اعني مباحث الافعال واذا احسن في التعليم يذكر كل ما اوله
يكفي بعضها ولا يحجر في شيء من ذلك فلا ضرورة هناك الا في التصور
بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم كادى ان
يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن المطلوب قوله ولما كان بيان
الحاجة الى المنطق ينسحب الى سائر العلوم قوله ذلك لا يوجب الحاجة الى المنطق
ان الناس في اي شيء يحتاجون اليه فذلك الشيء يكون غايته وغرضه وحصيل
بذلك معرفة العلم بغايته وهي صورة برسمه واما بيان ماهية العلم برسمه
فلا يستلزم بيان الحاجة لحواله ان يكون رسمه بشيء آخر دون غايته
فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية برسمها فلذلك
اورد هذا المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرح كولا في تقسيم العلم
الى قسميه اعني التصو والتصديق لتوقفه عليه فان قلت لا حاجة منه الى
هذا التقسيم بل يكون بقال العلم التقسيم لغيره ونظرا الى آخر المقدمات في التصديق والتصديق
لصحة القول لا يجوز بيان الحاجة اليه بدنه قلت نعم بيا الاحتياج الى العلم المنطق بتسميته اعني كولا
للتصور والوصول الى الحقيقة فلي تقسم العلم كولا الى التصو والتصديق في كل واحد منهما

على قدره في العلم فادته على معرفة احوال الافعال لان المصنف اذا
في صدر المقالة الاولى قد جعل من المقدمة ايضا بيان من تمام العلم فيما بين العلم
وبين شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى سبله
اجمالا فخذت تسعة امور ثمانية منها متعلقة بالعلم المطم وموجبة لا يرد فيه
عند الطالب ولزيادة بصيرة في طلبه وولادة منها متعلقة بطريق افادته
واستفادته اعني مباحث الافعال واذا احسن في التعليم يذكر كل ما اوله
يكفي بعضها ولا يحجر في شيء من ذلك فلا ضرورة هناك الا في التصور
بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم كادى ان
يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن المطلوب قوله ولما كان بيان
الحاجة الى المنطق ينسحب الى سائر العلوم قوله ذلك لا يوجب الحاجة الى المنطق
ان الناس في اي شيء يحتاجون اليه فذلك الشيء يكون غايته وغرضه وحصيل
بذلك معرفة العلم بغايته وهي صورة برسمه واما بيان ماهية العلم برسمه
فلا يستلزم بيان الحاجة لحواله ان يكون رسمه بشيء آخر دون غايته
فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية برسمها فلذلك
اورد هذا المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرح كولا في تقسيم العلم
الى قسميه اعني التصو والتصديق لتوقفه عليه فان قلت لا حاجة منه الى
هذا التقسيم بل يكون بقال العلم التقسيم لغيره ونظرا الى آخر المقدمات في التصديق والتصديق
لصحة القول لا يجوز بيان الحاجة اليه بدنه قلت نعم بيا الاحتياج الى العلم المنطق بتسميته اعني كولا
للتصور والوصول الى الحقيقة فلي تقسم العلم كولا الى التصو والتصديق في كل واحد منهما

على قدره في العلم فادته على معرفة احوال الافعال لان المصنف اذا
في صدر المقالة الاولى قد جعل من المقدمة ايضا بيان من تمام العلم فيما بين العلم
وبين شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى سبله
اجمالا فخذت تسعة امور ثمانية منها متعلقة بالعلم المطم وموجبة لا يرد فيه
عند الطالب ولزيادة بصيرة في طلبه وولادة منها متعلقة بطريق افادته
واستفادته اعني مباحث الافعال واذا احسن في التعليم يذكر كل ما اوله
يكفي بعضها ولا يحجر في شيء من ذلك فلا ضرورة هناك الا في التصور
بوجه ما والتصديق بفائدة ما كما بيناه ولذلك قال بعضهم كادى ان
يفسر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن المطلوب قوله ولما كان بيان
الحاجة الى المنطق ينسحب الى سائر العلوم قوله ذلك لا يوجب الحاجة الى المنطق
ان الناس في اي شيء يحتاجون اليه فذلك الشيء يكون غايته وغرضه وحصيل
بذلك معرفة العلم بغايته وهي صورة برسمه واما بيان ماهية العلم برسمه
فلا يستلزم بيان الحاجة لحواله ان يكون رسمه بشيء آخر دون غايته
فصار بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان الماهية برسمها فلذلك
اورد هذا المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرح كولا في تقسيم العلم
الى قسميه اعني التصو والتصديق لتوقفه عليه فان قلت لا حاجة منه الى
هذا التقسيم بل يكون بقال العلم التقسيم لغيره ونظرا الى آخر المقدمات في التصديق والتصديق
لصحة القول لا يجوز بيان الحاجة اليه بدنه قلت نعم بيا الاحتياج الى العلم المنطق بتسميته اعني كولا
للتصور والوصول الى الحقيقة فلي تقسم العلم كولا الى التصو والتصديق في كل واحد منهما

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

حكما سلبيا ولا شك ان ادراك وقوع النسبة اولاد وقوعها يجب ان يتاخر عن
ادراك النسبة الحكيمية كما يجب تاخر ادراكها عن ادراك طرفيها قوله وجبا
يصل اقول لا خفاء في تمايز ادراك الاخصان وادراك مفهوم الكتاب واذ ان
النسبة بينهما وانما الالتباس بين ادراك النسبة الحكيمية وبين ادراك الذي
حينئذ حكما فلذلك اشار الى تمايزها فقال ايها يحصل ادراك النسبة
الحكيمية بدون الحكم فان للشك في النسبة الحكيمية متروك بين وقوعها اولاد وقوع
فقد حصل له ادراك النسبة الحكيمية فحاصل لم يحصل له ادراك السلبى بالحكم
فهيما متغايران جزمنا وكذلك من مغل وقوع النسبة الحكيمية وتوهم عدم وقوعها
فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكيمية وتجويزا ب السلب تجويزا
موجبها ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة الحكيمية مغاير للحكم السلبى
واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكيمية
وتجويزا ب ايجاب تجويزا موجبها ولم يحصل له الحكم الايجابى فادراك النسبة
الحكيمية مغاير للحكم الايجابى ايضا قوله وعند متاخر المتفكرين ان الحكم له قولان
ان مغاير الحكم فعل من افعال النفس الصادقة عنها بناء على ان الالفاظ التي بعد بها
عن الحكم تدل على ذلك كالاستناد والاهتاج والافتراء والايجاب والسلب وغيرها ومن
انه ادراك لافعالنا اذ اوجعنا الى جعلنا علمنا ان بعد ادراكنا النسبة الحكيمية
الحاصلية او الانفصالية او الانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراك تلك النسبة وقلة
اي طائفة لما في نفس الامر وادراكنا انما ليست بافكار غير مطابقة لما في نفس الامر
قوله لان ادراك افعال والفعل لا يكون انفعال اقول ذلك لان الفعل لا

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

من ادراكها حيث انها متعلقة
بالموضوع وهو ادراكها
بالموضوع وهو ادراكها

[illegible]

مجلسین مذکورہ دیوانہ داروں کے ہاں ہرگز نہیں ہو سکتا۔

14

الحق في كل وقت

الاول فلو ان كان فيه شيء من

التصدق من ماله هو الصدقة
لأنه لا يملكه

[illegible]

2

وأما ان التصور يطلق على ما يقابل التصديق اعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة
له عليه اصلا لانه جعل التصوفا مقابلا للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستقفا منه
فظا وليس اخلا في مفهوم لفظ التصديق بل هو مستعمل ^{للفظ} لفظا لا حركا مطلقا وقد ضم
اليه قيد زائد وقد جعل المقيد قسيما للتصديق فالتصور عند معتد واحد انتم
بما ذكرناه ان الاشتراك في لفظ التصوفا ما يظهر في كلامهم دون كلامه وعند
الاشتراك بينهم لا اعتباران معا في التقسيم المشهور واما ان ناعها ما عطف ^{بها} المص
فانها هو الجواب لان المقابل للتصديق عند الحكماء هو هو التصو فقط لا
التصديق فتامة بل هو قسم من التصو مطلقا فانهم لا يعتبر في الاول فلا يلزم
ان يكون قسم الشيء قسيما له وكذا المعتبر في التصديق شرط او شرط هو التصو
لا التصو فقط وعدم الحكم انما في التصو فقط لا في التصو مطلقا فانهم لا يعتبر
الثاني اي قوله وانه خال آة اقول ذلك لانه يلزم تركيب الشيء من البقيتين
على مذهب الحكماء واشترط الشيء بقية به على من هذا الحكم ا قوله والمعتبر
في التصديق ليس هو الاول بل الثاني هو المعتبر في التصديق شرط او شرط هو التصو لا بشرط
شي من أشكال الحكم ا قوله فيه بحث لان المعتبر في التصديق شرط او شرط هو التصو للحكم
عليه تصو الحكم وبه وتصو النسبة الحكمة وكل واحد من هذه التصو شرطان
مستقفا من القول الشارح اذا كان نظريا فيكون كل واحد منهما تصو اسما مقابلا
للتصديق مندرجا تحت مطلق التصو فقد اعتبر في التصديق شرط او شرط هو التصو
لانه اعتبر فيه عدم الحكم فالاشكال ان يجعله والبيان يقال ان عدم الحكم معتبر في التصو
على من جعله كبقية المعتبر في التصديق هو كذا ان الحكم السابق له حقيقة وقيد فان المصنف

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

توضیح: این کتاب در سال ۱۳۸۵ خورشیدی در تهران چاپ شده است.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وہی ہے جو کہ ہم نے پہلے ہی میں دیکھا ہے۔

[illegible]

آیت الله العظمیٰ الخوئی (مد ظله العالی) فرماتے ہیں:

12

والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية اعني الاشكال الذهنية الواقعة فيها
عند ترتيبها فانك اذا اردت تخصيص العلم بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة
عليه ومن ترتيبها واذا انتقل الى اجزاء العلوم السابقة ليست معدلة العلم
الذي نتج عنه فان العلم بجزء المعرفة يحتاج العلم بالكل والعلم بالكل يحتاج
العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدلة للعلم لم يكن يحتاجها اياها
العلم بوجوب الاستعداد للشيء واستعداد الشيء له بالقوة القريبة من الفعل
او البعيدة فيحتاج الى ما يجمع وجوده بالفعل لعمله كذا في الواقع تلك العلوم
عند ترتيبها معايات للعلم لا يحتاجها بل يحتاجها ليعمل بها فالعلم
السابقة من نتائج العلم او شرط حصوله فلا بد ان يكون حاصلها معرفة معدلة
احصول العلم وان كانت كذلك والاشكال الواقعة فيه غير حلولة عند حصول العلم
بحسب اساطير الهند فيكون متناهية دفعة واحدة وهو محقق بديل فيسقط العلم
واجب فيه كذا ان الحركات الفكرية معدلة لحصول العلم منتجة لاجتماع
واما ما يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم والادراكات وان لم يمنع اجتماعها
مع اعم لم يكن لها ليست مما يجب اجتماعها بالعلم معها دفعة فالتجدي من الفسادة في
القياسات مركبة لكثرة المقدمات والنتائج التي يوصل الى العلم انما هي عند حصولها
عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع مجزئ العلم بها فالحصول للعلم عن
المقدمات القريبة التي يحصل للعلم ابتداء من ملاحظة العلم بمصوله بالفعل فذلك
ظاهر في المسألة الهندسية لكثرة المقدمات حيث ان من تركها علم انه حث
ما حصل التصديق للعلم بتلك المسألة ان قد دخل المقدمات البعيدة فهو كذا ما

الاشكال الذهنية الواقعة فيها الحركات الفكرية اعني الاشكال الذهنية الواقعة فيها
عند ترتيبها فانك اذا اردت تخصيص العلم بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة
عليه ومن ترتيبها واذا انتقل الى اجزاء العلوم السابقة ليست معدلة العلم
الذي نتج عنه فان العلم بجزء المعرفة يحتاج العلم بالكل والعلم بالكل يحتاج
العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدلة للعلم لم يكن يحتاجها اياها
العلم بوجوب الاستعداد للشيء واستعداد الشيء له بالقوة القريبة من الفعل
او البعيدة فيحتاج الى ما يجمع وجوده بالفعل لعمله كذا في الواقع تلك العلوم
عند ترتيبها معايات للعلم لا يحتاجها بل يحتاجها ليعمل بها فالعلم
السابقة من نتائج العلم او شرط حصوله فلا بد ان يكون حاصلها معرفة معدلة
احصول العلم وان كانت كذلك والاشكال الواقعة فيه غير حلولة عند حصول العلم
بحسب اساطير الهند فيكون متناهية دفعة واحدة وهو محقق بديل فيسقط العلم
واجب فيه كذا ان الحركات الفكرية معدلة لحصول العلم منتجة لاجتماع
واما ما يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم والادراكات وان لم يمنع اجتماعها
مع اعم لم يكن لها ليست مما يجب اجتماعها بالعلم معها دفعة فالتجدي من الفسادة في
القياسات مركبة لكثرة المقدمات والنتائج التي يوصل الى العلم انما هي عند حصولها
عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع مجزئ العلم بها فالحصول للعلم عن
المقدمات القريبة التي يحصل للعلم ابتداء من ملاحظة العلم بمصوله بالفعل فذلك
ظاهر في المسألة الهندسية لكثرة المقدمات حيث ان من تركها علم انه حث
ما حصل التصديق للعلم بتلك المسألة ان قد دخل المقدمات البعيدة فهو كذا ما

الاشكال الذهنية الواقعة فيها الحركات الفكرية اعني الاشكال الذهنية الواقعة فيها
عند ترتيبها فانك اذا اردت تخصيص العلم بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة
عليه ومن ترتيبها واذا انتقل الى اجزاء العلوم السابقة ليست معدلة العلم
الذي نتج عنه فان العلم بجزء المعرفة يحتاج العلم بالكل والعلم بالكل يحتاج
العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدلة للعلم لم يكن يحتاجها اياها
العلم بوجوب الاستعداد للشيء واستعداد الشيء له بالقوة القريبة من الفعل
او البعيدة فيحتاج الى ما يجمع وجوده بالفعل لعمله كذا في الواقع تلك العلوم
عند ترتيبها معايات للعلم لا يحتاجها بل يحتاجها ليعمل بها فالعلم
السابقة من نتائج العلم او شرط حصوله فلا بد ان يكون حاصلها معرفة معدلة
احصول العلم وان كانت كذلك والاشكال الواقعة فيه غير حلولة عند حصول العلم
بحسب اساطير الهند فيكون متناهية دفعة واحدة وهو محقق بديل فيسقط العلم
واجب فيه كذا ان الحركات الفكرية معدلة لحصول العلم منتجة لاجتماع
واما ما يقع فيه تلك المعدلات اعني العلوم والادراكات وان لم يمنع اجتماعها
مع اعم لم يكن لها ليست مما يجب اجتماعها بالعلم معها دفعة فالتجدي من الفسادة في
القياسات مركبة لكثرة المقدمات والنتائج التي يوصل الى العلم انما هي عند حصولها
عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع مجزئ العلم بها فالحصول للعلم عن
المقدمات القريبة التي يحصل للعلم ابتداء من ملاحظة العلم بمصوله بالفعل فذلك
ظاهر في المسألة الهندسية لكثرة المقدمات حيث ان من تركها علم انه حث
ما حصل التصديق للعلم بتلك المسألة ان قد دخل المقدمات البعيدة فهو كذا ما

ان حصول العلم بطريق التسلسل مستلزم ان يكون تلك الكثرة حاصلته في نفسه
ولو كانت متعاقبة في الزمنية غير متناهية واما اذا توجه الى تحصيل العلم بالنظر
فلا يجب عليه اكمال اختاره وهو مبادى قريبة له لئلا يفكر من النظر واما ملاحظه
البعيد فلا يتم يجب ان يكون قد عد الى قبيل ذلك كالمبادى البعيدة وكذلك
الواقعة فيها ليتصور حصول تلك المبادى القريبة له هذا والا فكيف يقال
ليس جميع التصورات والتصدقات ذاتها لان بعض التصورات كصور الحرف والبرق
وامثالهما وبعض التصديق ذاتها كالصدق بان النقي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرهما كما صلتا لتبلا نظر
واكتساب **قوله** اما ان يكون جميع التصورات لا التصديقات **قوله** هي
ان التصورات اما ان يكون كلها بديها او كلها نظريا او يكون بعضها نظريا
وبعضها بديها وقد بطل القسمان الا لان اثنين القسم الثالث وكذلك
ما التصديقات لا يخلو عن حد ولا اقسام الثلث فالتدفع ما يقال من ان اكتساب
استقفا حاصله من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات
او التصديقات امورا موجبة لا تم شيئا ان يقال جاز ان لا يكون شئ من التصورات
والتصديقات بديها او نظريا فان الذي هو بديها في اللاديهي وجاهز ان لا يكون
شئ من التصورات والتصديقات بديها او نظريا فانه لا يكون بديها او نظريا
كما تبا ولا كما تبا **قوله** كان من علم لزوم امر اخر **قوله** او حيزا للادب على
الكتساب للتصديقات فانه امر محض لا ينفك احدان يشك فيه بخلاف القول
فان اكتسابها لم يخلو عن صفة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى

ان حصول العلم بطريق التسلسل مستلزم ان يكون تلك الكثرة حاصلته في نفسه
ولو كانت متعاقبة في الزمنية غير متناهية واما اذا توجه الى تحصيل العلم بالنظر
فلا يجب عليه اكمال اختاره وهو مبادى قريبة له لئلا يفكر من النظر واما ملاحظه
البعيد فلا يتم يجب ان يكون قد عد الى قبيل ذلك كالمبادى البعيدة وكذلك
الواقعة فيها ليتصور حصول تلك المبادى القريبة له هذا والا فكيف يقال
ليس جميع التصورات والتصدقات ذاتها لان بعض التصورات كصور الحرف والبرق
وامثالهما وبعض التصديق ذاتها كالصدق بان النقي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرهما كما صلتا لتبلا نظر
واكتساب **قوله** اما ان يكون جميع التصورات لا التصديقات **قوله** هي
ان التصورات اما ان يكون كلها بديها او كلها نظريا او يكون بعضها نظريا
وبعضها بديها وقد بطل القسمان الا لان اثنين القسم الثالث وكذلك
ما التصديقات لا يخلو عن حد ولا اقسام الثلث فالتدفع ما يقال من ان اكتساب
استقفا حاصله من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات
او التصديقات امورا موجبة لا تم شيئا ان يقال جاز ان لا يكون شئ من التصورات
والتصديقات بديها او نظريا فان الذي هو بديها في اللاديهي وجاهز ان لا يكون
شئ من التصورات والتصديقات بديها او نظريا فانه لا يكون بديها او نظريا
كما تبا ولا كما تبا **قوله** كان من علم لزوم امر اخر **قوله** او حيزا للادب على
الكتساب للتصديقات فانه امر محض لا ينفك احدان يشك فيه بخلاف القول
فان اكتسابها لم يخلو عن صفة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى

منه فلو كان العلم حاصلته في نفسه
ولو كانت متعاقبة في الزمنية غير متناهية
فلا يجب عليه اكمال اختاره وهو مبادى قريبة له
البعيد فلا يتم يجب ان يكون قد عد الى قبيل ذلك
الواقعة فيها ليتصور حصول تلك المبادى القريبة له
ليس جميع التصورات والتصدقات ذاتها لان بعض التصورات كصور الحرف والبرق
وامثالهما وبعض التصديق ذاتها كالصدق بان النقي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرهما كما صلتا لتبلا نظر
واكتساب **قوله** اما ان يكون جميع التصورات لا التصديقات **قوله** هي
ان التصورات اما ان يكون كلها بديها او كلها نظريا او يكون بعضها نظريا
وبعضها بديها وقد بطل القسمان الا لان اثنين القسم الثالث وكذلك
ما التصديقات لا يخلو عن حد ولا اقسام الثلث فالتدفع ما يقال من ان اكتساب
استقفا حاصله من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات
او التصديقات امورا موجبة لا تم شيئا ان يقال جاز ان لا يكون شئ من التصورات
والتصديقات بديها او نظريا فان الذي هو بديها في اللاديهي وجاهز ان لا يكون
شئ من التصورات والتصديقات بديها او نظريا فانه لا يكون بديها او نظريا
كما تبا ولا كما تبا **قوله** كان من علم لزوم امر اخر **قوله** او حيزا للادب على
الكتساب للتصديقات فانه امر محض لا ينفك احدان يشك فيه بخلاف القول
فان اكتسابها لم يخلو عن صفة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى

منه فلو كان العلم حاصلته في نفسه
ولو كانت متعاقبة في الزمنية غير متناهية
فلا يجب عليه اكمال اختاره وهو مبادى قريبة له
البعيد فلا يتم يجب ان يكون قد عد الى قبيل ذلك
الواقعة فيها ليتصور حصول تلك المبادى القريبة له
ليس جميع التصورات والتصدقات ذاتها لان بعض التصورات كصور الحرف والبرق
وامثالهما وبعض التصديق ذاتها كالصدق بان النقي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرهما كما صلتا لتبلا نظر
واكتساب **قوله** اما ان يكون جميع التصورات لا التصديقات **قوله** هي
ان التصورات اما ان يكون كلها بديها او كلها نظريا او يكون بعضها نظريا
وبعضها بديها وقد بطل القسمان الا لان اثنين القسم الثالث وكذلك
ما التصديقات لا يخلو عن حد ولا اقسام الثلث فالتدفع ما يقال من ان اكتساب
استقفا حاصله من ضرب اقسام التصورات في اقسام التصديقات ولما كان التصورات
او التصديقات امورا موجبة لا تم شيئا ان يقال جاز ان لا يكون شئ من التصورات
والتصديقات بديها او نظريا فان الذي هو بديها في اللاديهي وجاهز ان لا يكون
شئ من التصورات والتصديقات بديها او نظريا فانه لا يكون بديها او نظريا
كما تبا ولا كما تبا **قوله** كان من علم لزوم امر اخر **قوله** او حيزا للادب على
الكتساب للتصديقات فانه امر محض لا ينفك احدان يشك فيه بخلاف القول
فان اكتسابها لم يخلو عن صفة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى

[illegible][illegible][illegible]

مجلس شورای ملی
روزنامه

شماره ۱۰۰
تاریخ ۱۳۰۲/۰۵/۰۵

مجلس شورای ملی
روزنامه

شماره ۱۰۰
تاریخ ۱۳۰۲/۰۵/۰۵

على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا
على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا

على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا
على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا

على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا
على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا

مسلك السداد فهذا الحق يتحقق ويظهر كلامه معنى المنطق للفضل كإنسانية
المسماة بالناطقة فاشتق إليه اسم من النطق قوله ان اثر العلة البعيدة لا يصل
إلى المعلول اقول قبل عليه في هذا لا يكون المعلول منفعة هي العلة البعيدة
فلا تكن العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل ان يكون وسطا
بين فاعله ومنفعله كما صرح به اذ لا حاجة الى اخرجها عن تعريف الآلة
التي لا خير بل هي خارجة بقوله ومنفعله اي منفعل ذلك الفاعل والجواب
ان اذا فرضنا ان امثلا او جدي وب اوجدت فلا شك ان آله مدخل ما في
وجود ج وليس له كذا كونه فاصلا اذ لا يمكن وجود ج الا بان يصير فاعلا
لب ككنه فاعل بعيدا لم يصل لآله الى ج فيكون ج ايضا منفعلا له بعيدا
فيصدق على ج انه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى
اخراجها بالقييد الاخير والى ما ذكرناه مفصلا اشار بجمله بقوله اذ علمت
علمته بالواسطة فتأمل قوله والقانون امر كل اقول اذا قلنا
مثلا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل اي مفهوم لا يمنع نفس تصور عن
وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل عليها وهذه القضية
ايضا امر كل اي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات
موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواحدة على خصوصيات تلك
الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع الى
غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتقة
عليها بالحق القيدية من الفعل والقانون والحاصل والقاعدة

الشيء من انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا
على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا

على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا
على قولنا انما قالوا انما
منه كذا في انما واسطة بين
وغيره لا وان لم يكن كذا

٢٥
مجله خوارزمی و کمالی
المطويات التصورية في الهندسة
اسماء باستر في نفس
طبع في

عليه قولي من اختيار العبد المذنب
عليه قولي من اختيار العبد المذنب

علیہ تعالیٰ و بیصال الخیار
عند فراصلہ او بیصال الخیار
فی اسطر

وَقَدْ رَأَى مِنْ بَابِ الْمَوْتِ

في الذوات غير مجردة وكونها مطابقة لما هي الاشارة انفسها انجز طائفة لها الوكيل
من احوالها فلا يجب الخطيئة عنها اذ ليس غرضه متعلقا بها فتخرج المنطق متبدا
بعضها لبعض اياها لا يتغير الا بفعال والكم يصح البحث عن نفس افعالها لانه ليس جسم او غير
الذات يتربط قبل الموضوع بل الافعال ما يتوقف عليه اعراضه فانية له يجب
عنها في هذا العلم قول الله سبحانه يجهل عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصور
او مجهول تصديق اقول احوال المعلومات التصديقية التي يجب عنها في المنطق ثلاثة
اقسامها افعال الى مجهول تصور اما بالكد كما في الحد التامر واما بالوجه اما ذاتي
او غير كما في الحد الناقص الرسم التامر والناقص وذلك في باب المتعريفات
وثانيها ما يتوقف عليه الافعال الى المجهول التصوري فترققا قربا لكون المعلومات
التصورية كلية مجردة وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً خاصة فان الموصول
الى التصور يتركب من هذه الاصول فكل افعال يتوقف على هذه الاصول
بلا واسطة ذكر الجزئية منها على سبيل الاستطراد والبحث عن هذا الاصل
في باب الكلليات الخمس وثالثها ما يتوقف عليه الافعال الى المجهول التصديقي
فترققا سبباً الى بواسطه لكون المعلومات التصورية مضمومة لمركباتها واجمعها
في ضرب القضايا واما احوال المعلومات التصديقية التي يجب عنها في المنطق
ثلاثة ايضا احدها الافعال الى المجهول التصديقي يقيني كان او غير يقيني جازماً
وغير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء والتبثيل التي هي انواع الحجج
ثانيها ما يتوقف عليه الافعال الى المجهول التصديقي فترققا قرباً وذلك
مباحث للقضايا وثالثها ما يتوقف عليه الافعال الى المجهول التصديقي

[illegible][illegible]

[illegible]

فوقها بعد أن يكون المعلومات التصديقية مقدمات وقولاً فإن المقدم
والثاني خضعتا بالقرينة القوية من الفعل فهما مدعاه في المعارف التصديقية
التصورية بخلاف الموضوع والجمول فانهما من قبيل التصورات قولاً وهذه كلها
أقول شارة إلى الإيهام والحوال التي يتوقف عليها الإيهام معاً قولاً
والجمول ما تصور كما قصدتني أقول انخصر العلم في التصور والتصديق
انخصر العلوم في التصور والتصديق به قطعاً وانخصر الجمول أيضاً في التصور والتصديق
لان ما كان يجب ولا ما كان يكون بحيث اذا علم واحد لم يكن له تصور واحد اما ان
يكون بحيث اذا علم واحد لم يكن له تصديقاً في العلم في العلم كقول
ذلك لان الحد التام مركب قطعاً والحد الناقص قد يكون مركباً وقد يكون
عند من جزو الحد الناقص بالفضل وحده والاسم التام مركب قطعاً والاسم الناقص
قد يكون مركباً وقد يكون عند من جزو الاسم الناقص بالخاصة وحدها
فان قلت القول القوم موصل الى التصور بطريقتين النظرية قد تقدم ان النظر ترتيب
امور معلومة وكيف يجوز ان يكون القول الشارح غير مركب قلت من جملة المناقض
بالفعل وحده والاسم الناقص بالخاصة وحدها قال في تعريف النظر انه تحصيل
امور ترتيباً موزوناً لكن المصنف قد تسامح فاعتبر في النظر الترتيب وجزء الترتيب
بالفضل وحده بالخاصة وحدها قولاً لان الموصل الى التصور التصورات
والموصل الى التصديق التصديقات أقول وذلك لان الموصل المقرب
الى التصور هو الحد والاسم فهما من قبيل التصورات سواء كانا مفردين أو مركبين
انفديدين والموصل البعيد الى التصور هو الكليات الخمس هي أيضاً

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ما من قول من أفندي
والجواب بالوجه الأول
فليس التصديق في
القول هو أن لا يتصور
القول في التصديق في
القول هو أن لا يتصور

من قبيل التصورات والموصول القريب الى التصديق هو انواع الحجج
اعنى القياس والاستقراء والتشليل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل
التصديقات **قوله** ولا يكون علمه اقول اي كايكون علمه
مؤثرا فيه كافي في حصوله فانحتاج اليه ان يستقل بتحصيل المحتاج كان مقدرا
تقدرا بالعلية كقدح كيد اليد على كيد الفخاخ وان لم يستقل بل كان مقدرا عليه
تقدرا بالطبع كقدح الواحد على الاثنين ولقدح التصديق على التصديق تقدمه بالطبع
كما بينه ولما ثبت ان هذا النوع اعنى التصورات تقدمه بالطبع على النوع الاخر اعنى
التصديقات كما لا بد ان يكون كالمبدا المتعلق بالاول تقدمه في الوضع على السبب المتعلق بالثاني
قوله احد يمان اسد على التصديق اقول ان التصديق لا يستند في تصور الحكم
بكنهه الحقيقي بل يستند في تصور وجهه ماساؤه كان بكنهه حقيقة او بامر
صادق عليه كذا الذي لا يستند في تصور المحكوم به بكنهه الحقيقة بل يستند
في تصور مطلقا اعم من ان يكون بكنهه او بوجه اخر وكذلك لا يستند في تصور
الحكمة الا بوجه ماساؤه كان بكنهها او لا وذلك لاننا نحكم احكاما يقينية
نظريا وبديعية كما مقرر في تنسب الاشياء الى اخره ولا نعتمد
كنهه حقائق المحكوم عليه او لا المحكوم بها ولا النسبة التي بينهما كما لا يخفى
قوله ولا اقول اي وان لم يعرف بالاول للنسبة الحكمة والثاني ايقاع النسبة
وانتازها فاما ان يريد بالحكم في الموضوعين النسبة الحكمة فلا ريب ان يكون
تقواه لا متنازع الحكم من جهل معنى ذلك لان قوله والحكم ان محطه فاعلم في الحكم
كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم الى النسبة الحكمة لا متنازع النسبة

من قبيل التصورات والموصول القريب الى التصديق هو انواع الحجج
اعنى القياس والاستقراء والتشليل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل
التصديقات **قوله** ولا يكون علمه اقول اي كايكون علمه
مؤثرا فيه كافي في حصوله فانحتاج اليه ان يستقل بتحصيل المحتاج كان مقدرا
تقدرا بالعلية كقدح كيد اليد على كيد الفخاخ وان لم يستقل بل كان مقدرا عليه
تقدرا بالطبع كقدح الواحد على الاثنين ولقدح التصديق على التصديق تقدمه بالطبع
كما بينه ولما ثبت ان هذا النوع اعنى التصورات تقدمه بالطبع على النوع الاخر اعنى
التصديقات كما لا بد ان يكون كالمبدا المتعلق بالاول تقدمه في الوضع على السبب المتعلق بالثاني
قوله احد يمان اسد على التصديق اقول ان التصديق لا يستند في تصور الحكم
بكنهه الحقيقي بل يستند في تصور وجهه ماساؤه كان بكنهه حقيقة او بامر
صادق عليه كذا الذي لا يستند في تصور المحكوم به بكنهه الحقيقة بل يستند
في تصور مطلقا اعم من ان يكون بكنهه او بوجه اخر وكذلك لا يستند في تصور
الحكمة الا بوجه ماساؤه كان بكنهها او لا وذلك لاننا نحكم احكاما يقينية
نظريا وبديعية كما مقرر في تنسب الاشياء الى اخره ولا نعتمد
كنهه حقائق المحكوم عليه او لا المحكوم بها ولا النسبة التي بينهما كما لا يخفى
قوله ولا اقول اي وان لم يعرف بالاول للنسبة الحكمة والثاني ايقاع النسبة
وانتازها فاما ان يريد بالحكم في الموضوعين النسبة الحكمة فلا ريب ان يكون
تقواه لا متنازع الحكم من جهل معنى ذلك لان قوله والحكم ان محطه فاعلم في الحكم
كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم الى النسبة الحكمة لا متنازع النسبة

من قبيل التصورات والموصول القريب الى التصديق هو انواع الحجج
اعنى القياس والاستقراء والتشليل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل
التصديقات **قوله** ولا يكون علمه اقول اي كايكون علمه
مؤثرا فيه كافي في حصوله فانحتاج اليه ان يستقل بتحصيل المحتاج كان مقدرا
تقدرا بالعلية كقدح كيد اليد على كيد الفخاخ وان لم يستقل بل كان مقدرا عليه
تقدرا بالطبع كقدح الواحد على الاثنين ولقدح التصديق على التصديق تقدمه بالطبع
كما بينه ولما ثبت ان هذا النوع اعنى التصورات تقدمه بالطبع على النوع الاخر اعنى
التصديقات كما لا بد ان يكون كالمبدا المتعلق بالاول تقدمه في الوضع على السبب المتعلق بالثاني
قوله احد يمان اسد على التصديق اقول ان التصديق لا يستند في تصور الحكم
بكنهه الحقيقي بل يستند في تصور وجهه ماساؤه كان بكنهه حقيقة او بامر
صادق عليه كذا الذي لا يستند في تصور المحكوم به بكنهه الحقيقة بل يستند
في تصور مطلقا اعم من ان يكون بكنهه او بوجه اخر وكذلك لا يستند في تصور
الحكمة الا بوجه ماساؤه كان بكنهها او لا وذلك لاننا نحكم احكاما يقينية
نظريا وبديعية كما مقرر في تنسب الاشياء الى اخره ولا نعتمد
كنهه حقائق المحكوم عليه او لا المحكوم بها ولا النسبة التي بينهما كما لا يخفى
قوله ولا اقول اي وان لم يعرف بالاول للنسبة الحكمة والثاني ايقاع النسبة
وانتازها فاما ان يريد بالحكم في الموضوعين النسبة الحكمة فلا ريب ان يكون
تقواه لا متنازع الحكم من جهل معنى ذلك لان قوله والحكم ان محطه فاعلم في الحكم
كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم الى النسبة الحكمة لا متنازع النسبة

منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو
منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو
منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو

الحكمة في الواقع بدون تصورها وهذا معنى باطل ان كان معطوفا على فعله الحكم عليه كان
ولا بد في التقدير الحكم والنسبة الحكمة كمتناع النسبة الحكمة في الواقع بدون تصورها النسبة
الحكمة وهذا ظاهر فساد او اما ان يريد بالحكم في الموضوعين اتقاع النسبة والنزاعها
فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور اتقاع ولا نزاع كمتناع الاتقاع ولا نزاع
بدون تصورها وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفا على تصور الاتقاع ولا نزاع
وهو باطل كما حققه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول الاتقاع وبالثاني
النسبة الحكمة قلت فيلزم ان يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الاتقاع
والنزاع كمتناع النسبة الحكمة فمن جعل الاتقاع وهو باطل قطعاً عن المتصور هو
الحكم بطريق على النسبة الحكمة وعلى اتقاعها حصل على هذا الوجه ايضا قوله قال اما
في المختار قول المصنف من هذا الكلام اراد اعراض على ما تقدم من قوله فتقول
قوله كان كل تصديق لا بد فيه له ودفع ذلك كاعتراض ما تقر به كاعتراضه
ان يقال ان المصنف رحمه الله لم يقل ان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم حتى يصح ما حققه
عليه من ان الحكم لا يريد به اتقاع النسبة لكن تصور الاتقاع واخلأ في ماهية التصديق
ولذا دللنا على اسبقه بل قال ان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم عليه والحكم
والحكم وهذه العبارة تحتمل وجهين احدهما ان يجعل قوله والحكم معطوفا على الحكم عليه فيكون
المعنى لا بد فيه من تصور الحكم به ثم ما ذكرته والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور
الحكم عليه فيكون المعنى لا بد فيه من تصور الحكم فلو حصل الحكم بمقتضى اتقاع ولا نزاع لم يلزم معناه
اصلاً بل كان الحكم نفسه جزءاً من التصديق لا يتصوره نعم ما ذكرته فانما هي عبارة المتخصصين فيها
بالمتبقي من التصديق فتصور الحكم فتصور الحكم بمقتضى اتقاع ولذا جازع التصديق على ما يقال في الراجح

منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو
منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو
منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو
منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو

منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو
منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو
منه ومنه لا يتصور ان كان
الشيء في ذاته غير متساو

بل نقول من امر استفادة المنطق من غير اداة او فادناه اية احتياج الى اللفاظ وكذا الحال
 في سائر العلوم فلذلك علمت سباحت اللفاظ مقدمة للشرح في العلم كما اشار اليه
 ان المنطق يبحث عن اللفاظ على الوجه الكلي المتداول لجميع اللغات ليكون هذا السبب
 مناسبة للبحث المنطقي فانها الموقوفة متناهية لجميع المفردات وشرها هو
 على الندره احوال مخصوصه باللفظ التي دون بها هذا الفن لزيادة الاحتياج
 بها قوله من العلم به العلم الخ اقول يريد بالعلم الادراك اعم من
 ان يكون تصورا او تصديقا يقينا او غيره قوله كذلك لانه الخطأ العقول
 اقول وكذلك ولا الضبط والاختلافات وهذه الامور غير لفظية لكنها
 وضعية وقد يكون ذلك غير اللفظية عقلية كذلك الامر على الموش
 قوله والوضع جعل اللفظ بانراء المعنى اقول هذا تعريف في اللفظ
 واما تعريف الوضع المطلق المتداول فهو قول شي بانراء شي او بحيث اذا انهم اقول فهم
 الثاني قوله كذلك لانه اقول هو يفهم المعنى واللفظ المعجم اما احق فيهم
 اوضحها والحاء المهملة فذا على جمع الصدر يقال في الخبر الواحد اذا سئل قوله
 فان طبع اللفظ يقتضي السلف به عنه عرض ليعنه اقول ولهذا الاقتضاء
 صار هذا اللفظ دالا على ذلك المعنى اعني الموحى فيكون ذلك منسقا الى الطبع
 كما اوضحه وسر اللفظ منه وباليطبع ايتم قوله من وراء الجدار اقول معناه
 هذا القيد يظهر لانه اللفظ على وجه اللفظ عقلا فان السمع من المشاهدة
 يعلم وجه اللفظ بالمشاهدة لا بد لانه اللفظ عليه عقلا اما السمع من وراء الجدار
 فلا يعلم وجه اللفظ لا بد لانه اللفظ عليه عقلا فخاصا لانه لا تتم في اللفظية

كما ان اللفظ لا يتناول شيئا من الوجود بل يتناول
 الوجود في ذاته لا في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه
 فلو كان اللفظ يتناول الوجود
 لكان اللفظ يتناول الوجود في عينه

علمه زادوا ذلك وكان له
 المقصود من ذلك هو
 بان لا يتصل بالمتصل
 فذلك ان كل معنى لا يتم
 يمكن ان يكون له معنى
 من غير ان يكون له معنى
 كلامه لا يتم من غير
 ان يتصل بالمتصل
 ان يتصل بالمتصل
 ان يتصل بالمتصل
 ان يتصل بالمتصل

فان كان ذلك لا يكون بين المعنيين تلازم متعكس فيكون كل منهما لا مذهباً
 للاخر ولا تلازم في ذلك كما في المتضامين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم بين
 الطرفين لا يستلزم توفيق كل منهما على الآخر حتى يكون دوراً واحداً ومنه من استدل على
 عدم الاستلزام باننا نخرم قطعاً بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما احلوا
 فيحقق هناك للتأثير بين الالتزام فان محم ذلك فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام
 ولا نلاقوله وزعم الامام **اقول** مبناه على ان سلب الغير
 لا يتم ذهني لكل معنى من المعاني يلزم من حصوله في الذم حصوله فيه و
 ليس بصحيح فانا نتصور كثير من المعاني مع الغفلة عن سلب غير ما عناه ولا يلزم الاستلزام
 كل تصور بقدره وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لا يتم بالذم بل بالعدم وهو
 ان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافياً في الجزم بالضرورة والمعتبر في الالتزام
 هو الالتزام البين بالمعنى الخاص وهو ان يكون تصور الملزوم متلزاماً لتصور
 اللازم **قوله** لم يعلمه ايضا جواز لا يتم ذهني لكل ماهية **قوله** قد قيل
 ان مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب لا يتم ذهني لكل معنى فذلك
 التضمين مستلزم للالتزام وهو باطل لانا قد تصور معنى مركباً مع الذ هو اعتراف
 كونه مركباً ونحن مفهوم الكلية والجزئية فليس شئ منها لازماً ذهنياً يلزم من
 تصور الملزوم ضرورة وقد يدعى ههنا ايضا اننا نخرم قطعاً بجواز تعقل بعض
 المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفروقات الخارجية على قياس ما قيل
 في المطابقة فلا يكون التضمين مستلزم للالتزام **قوله** لان التام
 في الصغر ان قيد بالحيثية منعها **اقول** وذلك لانك اذا قلت التضمن

فان كان ذلك لا يكون بين المعنيين تلازم متعكس فيكون كل منهما لا مذهباً
 للاخر ولا تلازم في ذلك كما في المتضامين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم بين
 الطرفين لا يستلزم توفيق كل منهما على الآخر حتى يكون دوراً واحداً ومنه من استدل على
 عدم الاستلزام باننا نخرم قطعاً بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما احلوا
 فيحقق هناك للتأثير بين الالتزام فان محم ذلك فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام
 ولا نلاقوله وزعم الامام **اقول** مبناه على ان سلب الغير
 لا يتم ذهني لكل معنى من المعاني يلزم من حصوله في الذم حصوله فيه و
 ليس بصحيح فانا نتصور كثير من المعاني مع الغفلة عن سلب غير ما عناه ولا يلزم الاستلزام
 كل تصور بقدره وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لا يتم بالذم بل بالعدم وهو
 ان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافياً في الجزم بالضرورة والمعتبر في الالتزام
 هو الالتزام البين بالمعنى الخاص وهو ان يكون تصور الملزوم متلزاماً لتصور
 اللازم **قوله** لم يعلمه ايضا جواز لا يتم ذهني لكل ماهية **قوله** قد قيل
 ان مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب لا يتم ذهني لكل معنى فذلك
 التضمين مستلزم للالتزام وهو باطل لانا قد تصور معنى مركباً مع الذ هو اعتراف
 كونه مركباً ونحن مفهوم الكلية والجزئية فليس شئ منها لازماً ذهنياً يلزم من
 تصور الملزوم ضرورة وقد يدعى ههنا ايضا اننا نخرم قطعاً بجواز تعقل بعض
 المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفروقات الخارجية على قياس ما قيل
 في المطابقة فلا يكون التضمين مستلزم للالتزام **قوله** لان التام
 في الصغر ان قيد بالحيثية منعها **اقول** وذلك لانك اذا قلت التضمن

تابع مرجع هو تابع فان اردت ان التضمين هو مفهوم التابع كما ان مفهوم مرجع التابع
 كان كاذبا قطعاً لان التضمين فرع من افراد التابع لا نفس مفهومه وان اردت معنى
 اخر فلا بد من تصور معنى يتجسم عليه قوله ولكن ان يجازعنه بان الحيثية في
 الكبرى ليست قيداً لادس طبل الحكم فيها اقول يعني قولنا مرجع مرتب
 في قولنا وانما من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكموم بل
 اسند لا يوجد لان الحكموم عليه الذي هو تابع حتى يلزم عدم تكرار لادس طبل
 الكلامية هكذا التضمين تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه الا وهو المطابقة من حيث هو
 تابع يعني التضمين لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع وكل تابع
 سلباً لان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز ان يكون رتبة للحكموم عليه لانه اذا قلنا التابع
 مرجع هو تابع لا يوجد بدون المتبوع جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً
 بالتابع فان اردت بالتابع مرجع هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان
 مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل طبعية
 فلا يصح كبرى للشيء كل الاول بل لا يكون لها معنى محصل وان اردت به تحليل
 انصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحيثية او تفيد بها كالتعليل
 او تفيد للشيء بنفسه وهو فاسد ايضا فحينئذ الحيثية متعلقة بالحكموم به
 فيكون المعنى ان التابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع
 فلا يميز التابع الا بغيره فانه لا يوجد من متبوعه موصوفاً بالتبعية له لكن
 يتجه ما ذكره اكثر من ان لا يترجم من الدليل ان التضمين انما يلزم
 له بوجوده ان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة

من حيث هو تابع فان اردت ان التضمين هو مفهوم التابع كما ان مفهوم مرجع التابع
 كان كاذبا قطعاً لان التضمين فرع من افراد التابع لا نفس مفهومه وان اردت معنى
 اخر فلا بد من تصور معنى يتجسم عليه قوله ولكن ان يجازعنه بان الحيثية في
 الكبرى ليست قيداً لادس طبل الحكم فيها اقول يعني قولنا مرجع مرتب
 في قولنا وانما من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالحكموم بل
 اسند لا يوجد لان الحكموم عليه الذي هو تابع حتى يلزم عدم تكرار لادس طبل
 الكلامية هكذا التضمين تابع وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه الا وهو المطابقة من حيث هو
 تابع يعني التضمين لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع وكل تابع
 سلباً لان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز ان يكون رتبة للحكموم عليه لانه اذا قلنا التابع
 مرجع هو تابع لا يوجد بدون المتبوع جعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً
 بالتابع فان اردت بالتابع مرجع هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان
 مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل طبعية
 فلا يصح كبرى للشيء كل الاول بل لا يكون لها معنى محصل وان اردت به تحليل
 انصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الحيثية او تفيد بها كالتعليل
 او تفيد للشيء بنفسه وهو فاسد ايضا فحينئذ الحيثية متعلقة بالحكموم به
 فيكون المعنى ان التابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع
 فلا يميز التابع الا بغيره فانه لا يوجد من متبوعه موصوفاً بالتبعية له لكن
 يتجه ما ذكره اكثر من ان لا يترجم من الدليل ان التضمين انما يلزم
 له بوجوده ان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة

لا يوجد من متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع
 فلا يميز التابع الا بغيره فانه لا يوجد من متبوعه موصوفاً بالتبعية له لكن
 يتجه ما ذكره اكثر من ان لا يترجم من الدليل ان التضمين انما يلزم
 له بوجوده ان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة

هذا هو المقصود انهما لا يوجدان بدو منهما مطلقا ومعه من قال صفة التعبية
لازمة لما هي الصفة والالتزام فاذا لم يوجد بدو من هذه الصفة لم يوجد مطلقا
فهذه القضية المقيدة ملازمة للقضية المطلوبة والاولى في بيان استلزامهما المطلق
ان يقال هما يستلزمان التضمن المستلزم للمطابقة فيستلزمانها فتعاقب قوله ومجموع
المعينين معنى في المحارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ
عليه مطابقة وذلك لان المطابقة كمال اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان
هناك وضع واحد كماله الانسان على الحيوان الناطق او اوضاع متعددة
بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي المحارة مثلا فان الجرح اكد منه موضع
لمعنى الجرح الثاني موضع لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع
اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ العين المعنى بل وضع اجزائه كاجزاء
والمطابقة نعم القبلتين معا قوله وهو العبودية لكنها ليست جزءا للمعنى المقصود
اي الذات الشخصية اقول وذلك لان العبودية صفة للذات الشخصية
ولست داخل فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى كماله ليس ذلك
المعنى بجزءا للذات الشخصية وهو ظاهر انما قال كماله على كماله اذ كماله
على كماله مركبا اضافيا كرامى المحارة وكذا الحيوان الناطق اذ المركب على
كان مركبا بتقدير اى من الموصوف والصفة قوله وهو جزء معنى اللفظ
المقصود اقول اسم الماهية الانسانية جزءا للمعنى المقصود فيكون مفهوما
اجزائيا جزءا من ذلك المعنى المقصود لان جزء الجرح جزء قوله فاذا اعتبر التضمن
اقول انما جرحا لمسمى المطابقة وحدها ولا يعنى ذلك مطلقا بحيث يندرج فيها المعنى

هذا هو المقصود انهما لا يوجدان بدو منهما مطلقا ومعه من قال صفة التعبية
لازمة لما هي الصفة والالتزام فاذا لم يوجد بدو من هذه الصفة لم يوجد مطلقا
فهذه القضية المقيدة ملازمة للقضية المطلوبة والاولى في بيان استلزامهما المطلق
ان يقال هما يستلزمان التضمن المستلزم للمطابقة فيستلزمانها فتعاقب قوله ومجموع
المعينين معنى في المحارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ
عليه مطابقة وذلك لان المطابقة كمال اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان
هناك وضع واحد كماله الانسان على الحيوان الناطق او اوضاع متعددة
بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي المحارة مثلا فان الجرح اكد منه موضع
لمعنى الجرح الثاني موضع لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع
اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ العين المعنى بل وضع اجزائه كاجزاء
والمطابقة نعم القبلتين معا قوله وهو العبودية لكنها ليست جزءا للمعنى المقصود
اي الذات الشخصية اقول وذلك لان العبودية صفة للذات الشخصية
ولست داخل فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى كماله ليس ذلك
المعنى بجزءا للذات الشخصية وهو ظاهر انما قال كماله على كماله اذ كماله
على كماله مركبا اضافيا كرامى المحارة وكذا الحيوان الناطق اذ المركب على
كان مركبا بتقدير اى من الموصوف والصفة قوله وهو جزء معنى اللفظ
المقصود اقول اسم الماهية الانسانية جزءا للمعنى المقصود فيكون مفهوما
اجزائيا جزءا من ذلك المعنى المقصود لان جزء الجرح جزء قوله فاذا اعتبر التضمن
اقول انما جرحا لمسمى المطابقة وحدها ولا يعنى ذلك مطلقا بحيث يندرج فيها المعنى

هذا هو المقصود انهما لا يوجدان بدو منهما مطلقا ومعه من قال صفة التعبية
لازمة لما هي الصفة والالتزام فاذا لم يوجد بدو من هذه الصفة لم يوجد مطلقا
فهذه القضية المقيدة ملازمة للقضية المطلوبة والاولى في بيان استلزامهما المطلق
ان يقال هما يستلزمان التضمن المستلزم للمطابقة فيستلزمانها فتعاقب قوله ومجموع
المعينين معنى في المحارة اقول يعني ان هذا المجموع معنى مطابق لهذا اللفظ
عليه مطابقة وذلك لان المطابقة كمال اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان
هناك وضع واحد كماله الانسان على الحيوان الناطق او اوضاع متعددة
بحسب اجزاء اللفظ والمعنى كرامي المحارة مثلا فان الجرح اكد منه موضع
لمعنى الجرح الثاني موضع لمعنى اخر فاذا اخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع
اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ العين المعنى بل وضع اجزائه كاجزاء
والمطابقة نعم القبلتين معا قوله وهو العبودية لكنها ليست جزءا للمعنى المقصود
اي الذات الشخصية اقول وذلك لان العبودية صفة للذات الشخصية
ولست داخل فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى كماله ليس ذلك
المعنى بجزءا للذات الشخصية وهو ظاهر انما قال كماله على كماله اذ كماله
على كماله مركبا اضافيا كرامى المحارة وكذا الحيوان الناطق اذ المركب على
كان مركبا بتقدير اى من الموصوف والصفة قوله وهو جزء معنى اللفظ
المقصود اقول اسم الماهية الانسانية جزءا للمعنى المقصود فيكون مفهوما
اجزائيا جزءا من ذلك المعنى المقصود لان جزء الجرح جزء قوله فاذا اعتبر التضمن
اقول انما جرحا لمسمى المطابقة وحدها ولا يعنى ذلك مطلقا بحيث يندرج فيها المعنى

لا يلزم

الحق في قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق

الحق في قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق

الحق في قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق

الحق في قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق

والا التزام يفي واما اعتبار التضمن والالتزام بدون المطابق فحكما كانهما ليهما
ثم اذا اعتبر مطابقة الدلالة فاما ان يشترط في التركيب كانه جزء اللفظ على جزء معناه
المطابق بجزء معناه التضمني وجزء معناه والالتزامي جميعا حتى اذا اقتصر بجزء اللفظ
الدلالة على جزء معانيه الشارفة كان مركبا واذا انتفى الدلالة بالقياس الى
اجزا جميع هذه المعاني او بالقياس الى بعض ما كان مفرا واما ان يكفي في التركيب
بالدلالة على جزء من اجزا هذه المعاني وحيث يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة
وحدها وبالنظر الى غيرها ايضا وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحد
مع الدلالة لان الثالث لانه عدم التركيب فاذا انتفى لتركيب نظر الى التضمن
امثالها كان هناك وزعم نظر اليه والاول مستبعد جدا فلذلك لم يتعرض له بين
ان الثاني يستلزم كون اللفظ مفرا ومركبا معا نظرا الى داليتين وتعرض عليه
بانها لا تخفى وفي ذلك بل هذا اولى بالاجزاء مما جردوه من تركيب اللفظ واخره نظرا
الى معنيين مطابقيين وقد عرفت من ذلك بان التركيب كالافراد في عماله فاما
كانا في حالتين وبموضعين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام
بخلاف ما نحن فيه فان التركيب كالافراد في مقامه وان كانا باعتبار داليتين لكنهما
في حالة واحدة وبموضع واحد فيلزم انقسام زيادة التباس قوله والاول
ان يقال كالافراد والتركيب بالنسبة الى اخره اقول ذلك كالافراد ههنا على
ما وقع في بعض النسخ استطراد والحجج تركه اذا مقصود ان التركيب باعتبار
المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق واما
الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق يتحقق باعتبار

ان شيئا في الاقسام انما هو انما هو انما هو
الحق في قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق

الحق في قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق
على قولنا ان هذا الكلام لا يصدق

۴۰
عبدالعزیز بن محمد بن عبدالمطلب

المفتي محمد صالح المنجد

المعنى الطائفي

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

مل عليه التمس وبنده مستقره
وقت الاخرى المذكورة لاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

المعنى الضمني والالتزامي يخرج عن كسح حيز تحقق الاثر في نظر الى التضمن والالتزام
لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن المترتب هو للغموض الجوهري واعتباره
بحسب المعنى المطابق يعنى عن اعتباره بحسب العنيتين الآخرين فالمتاخر المطابقة
وحدها ولم يلتفت الى ايقضية الاثر في الاكتفاء بالمطابقة بقوله ايما في الالتزام
فان هذا ادخل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي اذ قوله عشر عليه بان ذلك لا ينافي
الالتزامية وان استلزم من المطابقة ان تركيبها لا يحجب الالتزام لا يستلزم كسح
بحسب المطابقة بخزان يكون المعنى الالتزامي مما يكاد يلزم جزء اللفظ على جزء اللفظ
المعنى المطابق كذلك لا يخفى في ذلك اذ يلزم من ذلك الالتزام بالمطابقة بل
لزم تركيبه بل لزم ان يكون الدلول المطابق دليل بل على استحقاقه في
هذا الاثر خاص بان جزء اللفظ ادخل على جزء معناه اذ الالتزامي لا يتم فلا بد ان
يكون لهذا الجزء من اللفظ ما يطابقه الالتزامي لا التزم من المطابقة وان
الآخر من اللفظ لا يكون معناه الا ما ليس هناك تركيب بل ضم معناه مستعمل
واذا لم يكن مهيأ بل موضوعا بمعنى فذا لم يستلزم ليكون المعنى المطابق للجزء
الاول اذ كما ان الفظتين متلازمتين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب
هناك ايضا بل يكون معنى مغاير للمعنى الجزاء لا وافقه حصل في الخ في اللفظ مدلولان
مطابقين قطعاً ولزم التركيب عنهما للمطابقة ايضا فان قلت اذا دخل جزء اللفظ على
جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون تلك المدلولات الالتزامية للمعنى الالتزامي
وان كان خارجا عن المعنى المطابق لانه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي
خارجة عن المعنى المطابق وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج قلت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

6.

۵. **سلامت و بهداشت**
 این بخش به بررسی وضعیت سلامت و بهداشت جامعه می‌پردازد. شامل آمارهای مربوط به بیماری‌ها، عفونت‌ها، و اقدامات پیشگیرانه می‌گردد.

ان اللہ تعالیٰ فرماتا ہے کہ ان لوگوں کو جو ایمان لائے اور عمل صالح کیا تو میں ان کے اجر کو ستر گنا زیادہ کر دوں گا۔

مفتی قاضی العظمیٰ دارالافتاء
دعوتِ اسلامی دارالافتاء
دعوتِ اسلامی دارالافتاء

۵۳ قولی الخصال حقوقی الجین

فہمین کا اسم لفظاً و معنیاً

مطلقاً بل هو محمول في الدار فلا بد ان يكون لفظة في جزء من الخبرية في المقتضى كما
لا في زيد لا خبرية عن الخبرية فلا فرق وهذا كلام خولك الشئ نظراً الى ان اللفظ
فوجد اللفظ الذي هو خبر الخبرية في هذا التركيباً صلاً في الجزء الآخر المقدّر قبله في
محصول الخبرية فقدم قبله ووجد اللفظ في الخبرية صلاً بعداً فجعله جزءاً من الخبرية
حتى انهم قسموا الادوات الى زمانية وغير زمانية اقول يعني ان القوم في زمان
الفتيا اذا ذكر ان الرابط بين الموضع والمحل اداة وقسموا الرابعة الى غير زمان
وهي ما لا بد من زمان اصلاً فهو في قولك زيد هو قائم والى زمانية تدعى
لكان في زيد كان قائماً فذلك على انهم عدوا الافعال للناتجة ادوات قوله
ونظر الخفاء فيها من حيث اللفظ نفسه اقول لان مقصودهم تبيين اللفظ
فما وجدوا الافعال للناتجة انها تشارك ما عدلها من الافعال المسماة
بالعامة لقائمها مع فاعلها كلاماً في كثير من العلامات والاشكال اللفظية
جملوها افعالاً واما القوم فقد وجدوها ان معانيها اختلفت معاني الادوات
في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها اذ هي في الادوات وان كانت متماثلة
سائر الادوات بالذات على الزمان ولذلك سماها بعضهم كلمات وجعلوا
تد على الثبوت ومن ثم قبل الادوات ان يرفع القسم ويقال اللفظ المنفرد ان
يكون معناه غير تام اي لا يصلح ان يخبر به وحده ولا عنه واما ان يكون معناه تاماً
اي يصلح لاحدهما او لهما معاً لا دل على الغيل التام اما ان لا يدل على لهما معاً
اذا اذ اما ان يدل عليه وهو الافعال الناقصة والثاني يعني ان لم يدل على
بعضه فهو لا سلم ان دل عليه فهو الكلمة وقد قال ايضا الامعاء الموصولة لا تصلح ان يربطها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وہاں سے دو روٹ نکلتے ہیں ایک روٹ شمال کی طرف
جس پر ایک گاڑی تھی اس نے روٹ چھوڑ کر
دکانوں کی طرف توجہ دی اور گاڑی روٹ سے
جھک کر بائیں طرف ہٹ کر روٹ سے بائیں
طرف چلا گیا۔

وجرد بين قوله سبعة اقول اي مقبلة في السبع بان يسبح بعضها قبل بعضها
 بعد قوله وهو الفاظ وحروف اقول المراد بالافاظ ما يتركب من الحروف كقوله فام
 وبالحروف ما يقابلها القول كقوله فانه مركب من اداء واسم وكل واحد منهما حرف واحد
 ولو اكد في بالفاظ الكفاة لشدوا لها الحروف اي قوله ليست هذه المثابة اقول
 وذلك لان الماداة والهيئة مسموعان معا قوله اشار الى تقسيم الاسم
 بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام
 اللفظ الى الجزئي والعملي ناهي عن تحصيل تصان معناه بالجزئية والكيفية ومعنى
 من حيث هو معناه معنى مستقل صائح للارتقاء بهما فان معنى زيد مرجح
 هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا معنى
 الانسان يصلح ان يحكم عليه بالكيفية والالحرف فان معناه مرجح هو معناه
 ليس معنى مستقلا صالحا ان يكون محكوما عليه اصلا وذلك لان معنى من
 مثله هو ابتداء بخصوص ملحوظ بغير السيرة والبصر مثله على وجه يكون
 صولة الملاحظة صراة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا
 قصدا فلا يصلح ان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه
 وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث كالتضرب وعلى نسبة مخصوصة
 بينه وبين فاعله فذلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للاختصاص على
 قياس معنى الحرف وهذا الجوع اعلى للحدث مع النسبة الملحوظة بل لا اعتبار
 غير مستقل في الغرضية فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ ثم جزءه افعال وحروف
 مأخوذة في مفهوم الفعل على انه مستند الى شيء اخر فصار الفعل باعتبار جزو معناه محكوما

من قوله سبعة اقول اي مقبلة في السبع بان يسبح بعضها قبل بعضها
 بعد قوله وهو الفاظ وحروف اقول المراد بالافاظ ما يتركب من الحروف كقوله فام
 وبالحروف ما يقابلها القول كقوله فانه مركب من اداء واسم وكل واحد منهما حرف واحد
 ولو اكد في بالفاظ الكفاة لشدوا لها الحروف اي قوله ليست هذه المثابة اقول
 وذلك لان الماداة والهيئة مسموعان معا قوله اشار الى تقسيم الاسم
 بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام
 اللفظ الى الجزئي والعملي ناهي عن تحصيل تصان معناه بالجزئية والكيفية ومعنى
 من حيث هو معناه معنى مستقل صائح للارتقاء بهما فان معنى زيد مرجح
 هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا معنى
 الانسان يصلح ان يحكم عليه بالكيفية والالحرف فان معناه مرجح هو معناه
 ليس معنى مستقلا صالحا ان يكون محكوما عليه اصلا وذلك لان معنى من
 مثله هو ابتداء بخصوص ملحوظ بغير السيرة والبصر مثله على وجه يكون
 صولة الملاحظة صراة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا
 قصدا فلا يصلح ان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه
 وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث كالتضرب وعلى نسبة مخصوصة
 بينه وبين فاعله فذلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للاختصاص على
 قياس معنى الحرف وهذا الجوع اعلى للحدث مع النسبة الملحوظة بل لا اعتبار
 غير مستقل في الغرضية فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ ثم جزءه افعال وحروف
 مأخوذة في مفهوم الفعل على انه مستند الى شيء اخر فصار الفعل باعتبار جزو معناه محكوما

من قوله سبعة اقول اي مقبلة في السبع بان يسبح بعضها قبل بعضها
 بعد قوله وهو الفاظ وحروف اقول المراد بالافاظ ما يتركب من الحروف كقوله فام
 وبالحروف ما يقابلها القول كقوله فانه مركب من اداء واسم وكل واحد منهما حرف واحد
 ولو اكد في بالفاظ الكفاة لشدوا لها الحروف اي قوله ليست هذه المثابة اقول
 وذلك لان الماداة والهيئة مسموعان معا قوله اشار الى تقسيم الاسم
 بالقياس الى معناه اقول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم لان انقسام
 اللفظ الى الجزئي والعملي ناهي عن تحصيل تصان معناه بالجزئية والكيفية ومعنى
 من حيث هو معناه معنى مستقل صائح للارتقاء بهما فان معنى زيد مرجح
 هو معناه معنى مستقل يصلح ان يوصف بالجزئية ويحكم بها عليه وكذا معنى
 الانسان يصلح ان يحكم عليه بالكيفية والالحرف فان معناه مرجح هو معناه
 ليس معنى مستقلا صالحا ان يكون محكوما عليه اصلا وذلك لان معنى من
 مثله هو ابتداء بخصوص ملحوظ بغير السيرة والبصر مثله على وجه يكون
 صولة الملاحظة صراة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا
 قصدا فلا يصلح ان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه
 وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث كالتضرب وعلى نسبة مخصوصة
 بينه وبين فاعله فذلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للاختصاص على
 قياس معنى الحرف وهذا الجوع اعلى للحدث مع النسبة الملحوظة بل لا اعتبار
 غير مستقل في الغرضية فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ ثم جزءه افعال وحروف
 مأخوذة في مفهوم الفعل على انه مستند الى شيء اخر فصار الفعل باعتبار جزو معناه محكوما

52

١٠ اما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا في الفعل انما اعتبار
 الحرف باعتبار اشغال معناه على ملو ومسند الخيرة بخلاف الحرف اذ ليس له معنى
 ولا جزع معنى يصلح ان يكون مسندا له ومسندا اليه وان شئت اقتضاه هذا المعنى
 عندك فغير عن معنى بلفظه ثم انظر هل تعد ان تحكم عليه او به ولا انطاك
 ان تكون في مرية من ذلك وكذا اعتبر عن معنى ضرب بلفظه ثم انظر في
 انما تعد ان تجعل ذلك جعل الضرب مسندا الى شيء وربما صرحت به او امات
 اليه واما مجموع الضرب والنسبة المعتبرة بينه وبين غيرهما الا يصح كونها
 عليه ولا به وكذا اعتبر من مفهوم الانسان بلفظه فانك تجد اصاله لان
 حكم عليه وبه صلاحا لشيء فيه وطعا فظهر ان معنى الاسم من حيث هو
 معناه يصلح للاضافه بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما معنى الكلمة
 والاداة من حيث هو معناه فما فلا يصلح لشي من ذلك اصاله لكن اذ اعتبر
 عن معناها بالاسم بان يقال معنى من او معنى ضرب حمل حكم عليهما بالكلية
 والجزئية وبهذا الاعتبار يكونان معنى الكلمة والاداة بل معنى الاسم فانصح بذلك
 ان الاسم صالح لان يقسم الى الجزئي والكل فيقسم الى المتواطى والمشتك بخلاف
 الكلمة والاداة واما الانقسام الى المشترك والمنقول باقسامه والى الحقيقة
 والجاز فليس مما ينحصر بالاسم وحده فان الفعل قد يكون مشتركا لثلاث
 بعبارة وجد وافتري وعُسر فعنه قبل ما دبر وقد يكون منفردا كصلى
 وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل
 ضرب ضربا شديدا وكذا الحروف ايضا قد يكون مشتركا لثلاث بعبارة

[illegible]

وقد يكون حقيقة كفي إذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفي بمعنى على
والشرع مبريان هذه الانقسامات في اللفاظ كلها ان اشتراك النقل والحقيقة والمجاز
كلها صفات اللفاظ بالقيام الى معانيها وجميع اللفاظ متساوية الالفاظ في صحة الحكم
عليها وبنها واما الكمية والجزئية الاعتباران في التقسيم لاول فهمما بالحقيقة من صفات
معنا اللفاظ كما سياتي وقد عرفت ان معنى الادات والكلمة لا يصلح ان لان بوصفا
بشيء فان قلت المشترك ونظائره وان كانت من صفات اللفاظ حقيقة لكنها
تتضمن صفات اخرى للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركا بين المعاني كانت
تلك المعاني مشتركة فيه قطعا فيلزم مرجحان هذه الالقسام في الكلمة والاداة
اتصاف معنيهما بتلك الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك قلت
التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بما على موصوفا
واما الصفات الضمنية فهما لا يلفظتا اليها حال التقسيم واذا اريد الالفاظ
اليها والحكم بما على معنى الكلمة والاداة غيرهما كما لا يظنهما بل بلفظ آخر كما انشا
اليه فلا عذر وقوله من غير نظر للمعنى الاول قول **يكتسب المشتري**
الاشتراك ان يلاحظ على احد الوضعين الوضعا الاخر سو اكانا في زمان واحد ولو
وسواء كان بينهما ما نسبته او **قوله** ان اذ ان القوائم كالحكم اقوال قيل اني للمرسل
فا علم ان الجرحي يقابل الحكم فلا يحاج شيئا من اقسامه وان المتواطىء المشكك متظنا
فلا يحاج شيئا مني واما المشتري فقد يكون جرحيا بحسب كل معنيه كزيد اذا سمي به شخصا
وقد يكون كليا بحسب المعنيين وقد يكون كليا بحسب احد معنييه وتربا بحسب الاخر
كلفظ الانسان فاجعلهما الشخص ايضا اذا اعتبر معناه الكلفا ماسا

وقد يكون حقيقة كفي إذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفي بمعنى على
والشرع مبريان هذه الانقسامات في اللفاظ كلها ان اشتراك النقل والحقيقة والمجاز
كلها صفات اللفاظ بالقيام الى معانيها وجميع اللفاظ متساوية الالفاظ في صحة الحكم
عليها وبنها واما الكمية والجزئية الاعتباران في التقسيم لاول فهمما بالحقيقة من صفات
معنا اللفاظ كما سياتي وقد عرفت ان معنى الادات والكلمة لا يصلح ان لان بوصفا
بشيء فان قلت المشترك ونظائره وان كانت من صفات اللفاظ حقيقة لكنها
تتضمن صفات اخرى للمعاني فان اللفظ اذا كان مشتركا بين المعاني كانت
تلك المعاني مشتركة فيه قطعا فيلزم مرجحان هذه الالقسام في الكلمة والاداة
اتصاف معنيهما بتلك الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك قلت
التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بما على موصوفا
واما الصفات الضمنية فهما لا يلفظتا اليها حال التقسيم واذا اريد الالفاظ
اليها والحكم بما على معنى الكلمة والاداة غيرهما كما لا يظنهما بل بلفظ آخر كما انشا
اليه فلا عذر وقوله من غير نظر للمعنى الاول قول **يكتسب المشتري**
الاشتراك ان يلاحظ على احد الوضعين الوضعا الاخر سو اكانا في زمان واحد ولو
وسواء كان بينهما ما نسبته او **قوله** ان اذ ان القوائم كالحكم اقوال قيل اني للمرسل
فا علم ان الجرحي يقابل الحكم فلا يحاج شيئا من اقسامه وان المتواطىء المشكك متظنا
فلا يحاج شيئا مني واما المشتري فقد يكون جرحيا بحسب كل معنيه كزيد اذا سمي به شخصا
وقد يكون كليا بحسب المعنيين وقد يكون كليا بحسب احد معنييه وتربا بحسب الاخر
كلفظ الانسان فاجعلهما الشخص ايضا اذا اعتبر معناه الكلفا ماسا

فلا يحاج شيئا مني واما المشتري فقد يكون جرحيا بحسب كل معنيه كزيد اذا سمي به شخصا
وقد يكون كليا بحسب المعنيين وقد يكون كليا بحسب احد معنييه وتربا بحسب الاخر
كلفظ الانسان فاجعلهما الشخص ايضا اذا اعتبر معناه الكلفا ماسا

۵۶

۱۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۲۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۳۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۴۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۵۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۶۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۷۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۸۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۹۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان
۱۰۔ ان کے بارے میں اس شخص کا بیان

[illegible]

من الغرض في هذا الخبر هو ما صحت كان عند العقل محتملا للصدق والكذب
فلا يرد ان خبر الله تعالى كذا خبر رسول الله لا يجهل الكذب كما اذا قطعنا النظر
عن خصوصية المتكلم ولا قطعنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبتت
شئ شئ او سلبه عنه وذلك يجهل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يرد
ان مثل قولنا الكحل اعظم من الحجر وغيره من البدعيات التي يحجز العقل بها عند
تصويرها مع النسبة لا يجهل صدق الكذب بل هو جاز بصدقها وحكمها باستثناء
الكذب قطعنا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البدعيات ونظرنا
الى محصل مفهوماتها وما هيها جازنا اما ثبتت شئ شئ او سلبه عنه وذلك
يجهل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه واحاصل ان الخبر بما يجهل
الصدق والكذب عند العقل نظر الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عن
خصوصية مفهوم ذلك الخبر فلا اشكال في ان الاخبار باسرها
محتمل للصدق والكذب وهما تساؤل متبوع به وان تعريف الخبر باحتمال
الصدق والكذب يستلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر للواقع
والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع واجواب ان ذلك لا يرد على من فسر
الصدق والكذب بما ذكرناه وما اذا فصل الصدق بمطابقة النسبة لا بواقع
والا فتراحة للواقع والكذب بعدم مطابقة للواقع فلا يرد له اصلا
قوله احتراز عن الاخبار الدالة على طلب الفعل اقول اعترض عليه
بان الكلام في تقسيم الاشياء فلا يكون تلك الاخبار داخل في مورد التقسيم
فكيف يخرج تفهيد الدلالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز

من الغرض في هذا الخبر هو ما صحت كان عند العقل محتملا للصدق والكذب
فلا يرد ان خبر الله تعالى كذا خبر رسول الله لا يجهل الكذب كما اذا قطعنا النظر
عن خصوصية المتكلم ولا قطعنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبتت
شئ شئ او سلبه عنه وذلك يجهل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يرد
ان مثل قولنا الكحل اعظم من الحجر وغيره من البدعيات التي يحجز العقل بها عند
تصويرها مع النسبة لا يجهل صدق الكذب بل هو جاز بصدقها وحكمها باستثناء
الكذب قطعنا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البدعيات ونظرنا
الى محصل مفهوماتها وما هيها جازنا اما ثبتت شئ شئ او سلبه عنه وذلك
يجهل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه واحاصل ان الخبر بما يجهل
الصدق والكذب عند العقل نظر الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عن
خصوصية مفهوم ذلك الخبر فلا اشكال في ان الاخبار باسرها
محتمل للصدق والكذب وهما تساؤل متبوع به وان تعريف الخبر باحتمال
الصدق والكذب يستلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر للواقع
والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع واجواب ان ذلك لا يرد على من فسر
الصدق والكذب بما ذكرناه وما اذا فصل الصدق بمطابقة النسبة لا بواقع
والا فتراحة للواقع والكذب بعدم مطابقة للواقع فلا يرد له اصلا
قوله احتراز عن الاخبار الدالة على طلب الفعل اقول اعترض عليه
بان الكلام في تقسيم الاشياء فلا يكون تلك الاخبار داخل في مورد التقسيم
فكيف يخرج تفهيد الدلالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز

من الغرض في هذا الخبر هو ما صحت كان عند العقل محتملا للصدق والكذب
فلا يرد ان خبر الله تعالى كذا خبر رسول الله لا يجهل الكذب كما اذا قطعنا النظر
عن خصوصية المتكلم ولا قطعنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبتت
شئ شئ او سلبه عنه وذلك يجهل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يرد
ان مثل قولنا الكحل اعظم من الحجر وغيره من البدعيات التي يحجز العقل بها عند
تصويرها مع النسبة لا يجهل صدق الكذب بل هو جاز بصدقها وحكمها باستثناء
الكذب قطعنا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البدعيات ونظرنا
الى محصل مفهوماتها وما هيها جازنا اما ثبتت شئ شئ او سلبه عنه وذلك
يجهل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه واحاصل ان الخبر بما يجهل
الصدق والكذب عند العقل نظر الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عن
خصوصية مفهوم ذلك الخبر فلا اشكال في ان الاخبار باسرها
محتمل للصدق والكذب وهما تساؤل متبوع به وان تعريف الخبر باحتمال
الصدق والكذب يستلزم الدوران الصدق مطابقة الخبر للواقع
والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع واجواب ان ذلك لا يرد على من فسر
الصدق والكذب بما ذكرناه وما اذا فصل الصدق بمطابقة النسبة لا بواقع
والا فتراحة للواقع والكذب بعدم مطابقة للواقع فلا يرد له اصلا
قوله احتراز عن الاخبار الدالة على طلب الفعل اقول اعترض عليه
بان الكلام في تقسيم الاشياء فلا يكون تلك الاخبار داخل في مورد التقسيم
فكيف يخرج تفهيد الدلالة بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاحتراز

٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

بہارِ ناز و گلزار

تکمیل الکرمانی فی
اصطلاحی فقه

بيلكيني
نوله ولا ساس
والملكوت

تاریخ تاجیکستان

ومن ان يكون
فصل السيف

بسم الله الرحمن الرحيم

النفس بعد عنقه

من افاض

2. *Staphylococcus aureus*

والأخر في ذلك سهل قوله والنهي تحت الأمر بناء على أن الترك هو كلف الفعل أقول
ذهب جماعة من المتكلمين إلى أن المطلوب بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المبدأ في الجملة
لأن عدمه مستمر من العمل إلى الأبد فلا يكون مقدراً للعبد إلا ما صلاً بتفصيله
بل المطلوب هو كلف النفس عن الفعل وجب يشارك النهي الأمر في أن المطلوب بهما هو
الإنكار المطلوب بالنهي فعل مخصوص هو الكف عن فعل آخر وجب على صاحبه في كل
كما ذكرنا ويمكلاً إخراجاً عنه بأن يقتل الأمر بأنه طلب فعل غير كلف كما فعله
بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو
مقدراً للعبد باعتبار استمراره إذ أنه ان يفعل الفعل فيزول استمراره ووله
أن لا يفعل يستمر قوله ولو أن أقول جعل الشرع طلباً لشيء أهم من طلب
الفعل لأن جعله متناً لا الطلب التام طلب غير إيجاب طلب الفعل طلب
تركه وقد عرفت أن الاستفهام ينبغي أن يزيل على طلب الفعل كيف لا لا يلزم
من الغير ما فعله فقط على اسمه وأما ضلوعه على شيء آخر وليس المطلوب
بالاستفهام هو العدم فتعين أن يكون ذلك الفعل لا المقدر فيهما اتفاقاً فإدلال
أن يقال لا إرادة إذا دل على طلب الفعل لا إرادة وضعية فاما أن يكون المقصود
حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام أما
أن يكون المقصود حصول شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه فلا دلالة على الاستفهام
أمر الخ والثاني مع الاستعلاء في معنى ما فإما قيل بالاستفهام بالحيثية لا عملاً
يعترض في علمي وفهمي فإن المقصود هنا حصول التقاليد والتفهيم في الخارج
أن خصوصية الفعل اقتضت حصول شيء في الذهن وهذا الفهم

في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكذا لا وجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما يفرض في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن في حكم صدق تقييده على اصل الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على لا يتبع العقل بجمع حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها في حصولها فيه مع قطعي النظم في قولنا نفاؤها بجميع الاشياء وانما اعتدلت في التفسير الى الكليات المجزئية المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم واجب الوجود و

نفاها في المفهومات الشاملة بجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخله في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدا امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخله في الجزئيات بناء على ان المقصود من التوصل بعض المفهومات الى بعض ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار احوالها الذهنية هو لما نسب ما هو غرضهم قوله ومن ههنا يعلم قول من اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي يحقونها كليتة لا يجب ان يصدق الكليات في نفس الامر بل من افراده ما يتبع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يتبع صدقها في نفس الامر على كل شيء واحد فضلا عما هو اكثر منه فاما اعتبار افراد الكليات مكان فرض صدقها في انفسها المتعارف فيحقق كليتة وتكون تلك الافراد افرادها محققة في نفس الامر

في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكذا لا وجود فان كل ما هو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما يفرض في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن في حكم صدق تقييده على اصل الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على لا يتبع العقل بجمع حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها في حصولها فيه مع قطعي النظم في قولنا نفاؤها بجميع الاشياء وانما اعتدلت في التفسير الى الكليات المجزئية المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم واجب الوجود و

نفاها في المفهومات الشاملة بجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخله في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدا امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخله في الجزئيات بناء على ان المقصود من التوصل بعض المفهومات الى بعض ذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار احوالها الذهنية هو لما نسب ما هو غرضهم قوله ومن ههنا يعلم قول من اجل ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات الاشياء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان افراد الكليات التي يحقونها كليتة لا يجب ان يصدق الكليات في نفس الامر بل من افراده ما يتبع صدقها عليها في نفس الامر فان مفهوم واجب الوجود يتبع صدقها في نفس الامر على كل شيء واحد فضلا عما هو اكثر منه فاما اعتبار افراد الكليات مكان فرض صدقها في انفسها المتعارف فيحقق كليتة وتكون تلك الافراد افرادها محققة في نفس الامر

٤٨

المشركين من المؤمنين
في الجنة

منہ الحق بخیرتہ سوار کان تا
کے اعلیٰ لایں

اولاد قواع اوکون تمام المشرق
نفس من الاقوام

من الامام ابو جعفر

فانما لم يقصر قدامه عن
الاعتزال من كل

بين الماهية وبين نوع آخر كأن يكون مجسما فإنه إذا كان النجز مشتركين بين الماهية
وبين نوع آخر فقط وكان عام مشترك بينهما كان جنسا قريبا لها وإذا كان النجز مشتركا
بين الماهية وبين نوعين آخرين أو أنواع أخرى كان تمام المشترك بين الماهية وبين
النوعين الآخرين أو الأنواع الأخرى أيضا جنسا قريبا للماهية وإن كان عام مشترك
بينها وبين أحد النوعين أو الأنواع الأخرى كان جنسا بعيدا لها فالمعتبر في مطلق
الجنس أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك
بالقياس إلى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أو لا ويستطيع عن قريب على
هذا المعنى قوله أو لا يكون معناه أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية
وبين نوع ما من الأنواع أصلا فلو كان أي جزء مشترك
أقول لتفسير قوله النجز المشترك المذكور لا يكون ولا غيره مشترك بينهما قوله وهذا
الكلام وقع بين أقول يعني قوله وما يقال وما نصير تمام مشترك ما ذكره أو لا
فما أبدته قطعا قوله لا مسمول على نفسه يقال هذا يزيد أقول كوز النجز
الحقيقي مقولا على واحد ما هو بحسب الظن وأما بحسب الحقيقة فالنجز الحقيقي
لا يكون مقولا على شيء أصلا بل يقال يحمل عليه المفهومات الكلية
فهو مقول عليه لا مسمول به وكيف لا يحمل على نفسه لا يتصور قطعا ألا بد
في العمل الذي هو النسبة أن يكون بين أمرين متغايرين وحكما على غيره أي بانها
الشيء وأما قولك هذا يزيد فلا بد فيه من التأويل لأن هذا الشارة إلى الشخص
المعين فلا يلزم نزيد ذلك الشخص أو لا فلا محل من حيث المعنى كما عرفت
بل يلزمه مفهوم مسمى يزيد أو صاحب اسم يزيد وهذا المفهوم

فانما لم يغير قوامه من

والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

جازنا، جافه، مریض
 و قزاقان، کیم
 سفاک کل، الحاح، قزاقان، روس
 و جازنا، جافه، مریض
 و قزاقان، کیم
 سفاک کل، الحاح، قزاقان، روس
 و جازنا، جافه، مریض
 و قزاقان، کیم
 سفاک کل، الحاح، قزاقان، روس

1.

[illegible]

من علی الصلح المصلی
فیما اقول فی الاموال المملوكة
لو لم یضرب بین قومی وایران
منه بجهت الانفس والاشهاد
مجلس فاما من قبل ان یضرب
من اسرار ما بان فی اخبار
دول اسلام وایران

فلمسوات و مل و فافنغ قبل از
تبدیل از اسخا و من و
از اسخا

ع. ۱۳۵۱

۶۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷

فہرست مضامین

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

ان خفا

ان کے بارے میں کچھ اور باتیں

بسم الله الرحمن الرحيم

ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن علي بن ابي طالب

كل وان فرض انحصاره في شخص واحد فالمحول عن القول على غير ما يكون الاكليا قوله
ويقولنا مختلفين بالحق فقد يخرج النوع قول ويخرج به انهم ضلوا الانواع ونحوها لكن
الفيد الاخير عن جوابه يخرج الفصول والخص من مطلقا لذلك اسند الخرج
اليه واما العر العام فلا يخرج الا بالنقد كخبر قوله القوم يتو الكليات
اقول لا يخفى عليك ان القواعد الكلية لا تنفع عند البتة ابا كماله
فلذلك ترى كتب القوم شتى بالامثلة لتسهيل على الساعلم المتبدع فاصحاب
هذا فن ذكرنا في مباحثه امثلة جريئة لتسهيل فاهجروا في مباحثكم
امثلة من الكليات الخاصة وفي ترتيب الانواع واجناس كليات مخصوصة
مقوية كدأبته قوله فنقول الجنس ما قريب او بعيد اقول قد عرفت ان
الجنس يجب ان يكون تعام المشترك بين الماهية وبين غيرها
فاما ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى كل كل ما يشارك للماهية فيه
اولا فالاول لا بد ان يكون جنسا عن الماهية وعن جميع مشاركا تحافيه
فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا تحافيه هو الجواب عنها
وعن جميع ما يشترك فيها وهذا يسمى جنسا قريبا والثاني اعني ما لا يشترك
تماما في المشترك الا بالنسبة الى بعض ما يشاركها فيه نعم جوابا عن الماهية
وعن بعض مشاركا تحافيه دون بعض اخر فيكون الجواب عن الماهية وعن
بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الاخر وهذا يسمى
جنسا بعيدا والضابطة في معرفة مراتب البعد ان يعتبر
عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وينقص منه واحد فمما لته

[illegible][illegible]

40

كل من غلبه الشك في صحة ما عليه من الادعاء فليكن
معه ما يثبت صحة ما عليه من الادعاء

فقد وافقوا على ما مضى من هذا الكتاب

من فضلكم

ایکلا تھو بہ بین کے

قوله كلام الله في موضعين

کائنات کی تخلیق و تدبیر کے لیے اللہ تعالیٰ نے اپنے لیے جس طرح کی جگہ چاہی وہی جگہ بنائی۔

6

فهو مرتبة البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس
قريب للصيوان فانه نوع اضافي من كل من الجنس القريب الذك هو الجسم النامي ومن
الفصل الذي هو المحتاس المتحرك بالارادة وان الجسم المطلق جنس للانسان
بعيد بمرتبتين والصيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي والجنس
جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب والصيوان بمرتبتين والجسم النامي بمرتبة واحدة
وجنس قريب للجسم كذا لك ظاهر بالتامل الصادق واعلم ايضا ان ترتيب الاجسام
مما لا يجب بل يجوز ان يتركب ماهية من جنس قريب لا يكون نوعه جنس
ولا تحت جنس كما سياتي عن قريب هذه المعاني منفصلة قوله ولا خسر
اقول اي الاخص مطلقا ولا من وجه ولا المجاز وجود تمام المشترك الذك
هو الكل والذون خفره الذي هو اخص منه مطلقا ومن وجه واد المراد
اخص من وجه له بين اعم من وجهه ايضا وذلك ان قوله لا اخص مطلقا
ومجعل اعم في قوله بالاخص متناو لا لا عم مطلقا ومن وجه ايضا احاصل
ان الاخص من وجه له خفوس باعتبار وجههم باعتماد فان شئت اختلفت
خصوصه وادرجته فيما لزم من الاخص مطلقا وهو جواز يمدى الكل بل لا يشترط
وان شئت اعتبرت عمومته وجعلته مشاركا للاعم مطلقا فيما لزمه من مجرد
بدن تمام المشترك قوله لكن مجرد في نوع آخر لم اقول بل عليه
تحقيق معنى العموم لا يترتب على ان لا يكون تمام المشترك مجردا في النوع الاخر
الذي هو اعم ولا يجوز ان لا يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا النوع ويكون
بعض تمام المشترك اعم منه لصدرته على تمام المشترك وعلى هذا النوع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

السؤال الثاني قال ان بعض
 تمام اشكركم من تمام اشكر
 لان منكم على ان بعضكم
 تمام اشكركم على فضلكم
 ايها الابصون تمام اشكركم
 في دور سواربارنا وكونكم
 لبعض يدون تمام اشكركم
 ملك دور سواربارنا في
 الفتح فاجتنب

تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر قوله **او ينتهي الى** بنوع عام مشترك سابقا
له **اقول** الظاهر في العبارة ان يقال **او ينتهي الى** تمام مشترك يساوي
تمام المشترك قوله **وان لم يكن لها نفس قول** وذلك بان تدب الماهية
شلا من امرين متساويين للماهية فيكون كل واحد منهما متساويا لهما فافترقا
اجزاء الماهية في الجنس الفضل ان يكون بعضها اجزاء وبعضها متساويا او يكون
فصوله كسياسة هذه الماهية قوله **ولما لم يكن في اجزاء المشتركة قول** قد
يتناقش فيه انه كيف بعد الجمل التام من الاجزاء ان يتبع كين شيئا قوله **لان**
السلطان اي شي هو انما يطلب بميل من شيء في اجزاء او ان السائل على ان ياتي
هو كان العلم ما يميز في الشاملة سواء من غير شيء من اجزاء او من غير شيء
سواء من غير شيء من اجزاء او من غير شيء من اجزاء او من غير شيء من اجزاء
كما ان السائل والحاصل في السائل قابل للاباد وان يتناوب بالخاصة ايضا واذا قيل
اي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة بل يصح بالنسبة المذكورة كلها
وكذا اذا قيل اي جوهر في ذاته صح الجواب بجميع تلك النسخ اما اذا قيل اي جسم
في ذاته لم يصح الجواب كما هو متناوب للاباد والذات واما اذا قيل اي جسم
هو في ذاته لم يصح الجواب بالنسبة للاباد وما في نفسه واذا قيل اي حيوان هو في
ذاته فعين الناطق الجواب قوله **كما هي** الماهية الجنس العالي الفصل **الاخير قول** ما
متناوب لا متناوب تركبها من الجنس الفضل معار كما لم يكن الجنس العا جسا عاليا
ولا الفصل **الاخير فصل** الاخير فاذا فرض تركبها من اجزاء وتلك تلك الاجزاء
قوله **وانما اعتبر** البعد **اقول** اعترض عليه بان قواعد الفقه عامة شاملة

تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر قوله او ينشأ من مشترك بينهما وبين نوع آخر قوله
 له اقول الظاهر في العبارة ان يقال ان ينشأ من مشترك بينهما وبين نوع آخر قوله
 تمام المشترك قوله وان لم يكن لها نفس اقول وذلك بان ثبوت الماهية
 مثلا من امرين متساويين للماهية فيكون كل واحد منهما متساويا لهما فافترقا
 اجزاء الماهية في الجنس الفضائل ان يكون بعضها واجداً وبعضها انفصلا او يكون كل
 فصولهما شيئاً كراهة الماهية قوله وسلام في اجزاء المشتركة اقول قد
 يناقش في انه كيف بعد الجمل الثاني من اجزاء الماهية في كونها شيئاً كراهة
 السؤل باي شيء هو انما ابطالاً غير مستقيم في اجزاء اقول انما سئل على انسان باي شيء
 هو انما العلم ما يميز في الامثلة سواء هو مشترك بينهما في شيء عام جداً او في شيء
 سمي قيسر اذا تبارك في ضيقه في ثياب ابله اقول سئل في ثياب ابله او بعيدا
 كما للعلق والحساس الدائم قابل للابدان وان ثياب بالخاصة ايضا واذا قيل
 اي شيء هو في جوهرة لم يسمع الجواب بالخاصة بل يسمع بالانفصال المذكور في كلهما
 وكذا اذا قيل اي جوهرة ذاتة هي الجواب يسمع تمام الانفصال اما اذا قيل اي جسم
 في ذاتة لم يسمع الجواب كما جماعا قابل للابدان والملت واه اذا قيل اي جسم
 هو في ذاتة لم يسمع الجواب بان قابل للابدان واما في ثياب واذا قيل اي جوهرة هو في
 ذاتة فنحن الناطق الجواب قوله كما هبة الجنب العالي الفصل الاخير قول ما
 مثل هذا لا يمنع تركها من الجنس الفصل معاراة كما يمكن الجنس العاجس عالياً
 ولا الفصل الاخير فصل اخر فاذا فرض تركها من اجزاء الماهية يكون ذلك لا يمتنع
 قوله وانما اعتدله في البعد اقول اعرض عليه بان قواعد الفن عامة شاملة

[illegible]

بقوله يتمم كان المجرم اللازم ما يمنع في الجملة انفكاكه عن الماهية وجم يدل على
في اللازم كل عرض متعلق أو لا بد لشيء من الماهية من علته فإذا اعتبرت تلك
العلية كان ذلك العرض مستتباً لانفكاكه عن الماهية في تلك الحالة وإن كان
متعلقاً بالماهية علماً متعلقاً بالعرض لا بمعنى انفكاكه بل يقال المراد به الماهية من
غير تفصيل بشئ فيزول الماهية عن غير تفصيل بشئ هي الماهية من حيث هي فكيف
التقسيم إلى الماهية البعيدة وإلى الماهية من حيث هي فأكد أن يقال المراد
بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمنع انفكاكه عن الماهية
الموجودة وما لا يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة إما أن يتم انفكاكه عن الماهية من
حيث هي أو لا فلا بد أن يتم الانفكاك وهو الذي لم ينفك في الأصل عن الخارج معارفاً
لأمر الوجود لا يتم بالماهية الموجودة أيضاً أي هو الذي لا ينفك حقيقة أو مفاداً بل هو
اللازم ما يتم انفكاكه عن الشيء بقوله أيضاً الحق المأمور ذلك لأنه قد تم الكلام بإيضاح
أنه ما يفرضه لنا افتراضاً لا بد أن يكون الانفكاك تفسير تلك الماهية ذاتها ما يكون خارجاً
والله أعلم بالكون خارجاً عنها إنما هي جزء الماهية بالنسبة إليها إلى جسد فضل المراد أن
يقسم لكل الخارج عنها باعتبارها إلى لازم وغيره فإن ذلك هو مقتضى صورة الكمال
قوله فهو الذي لا ينفك من تصور المراد في جزء العقل اللازم بينهما أو لا بد من
من تصور النسبة بينهما فاما ما قال المراد أن تصور مع تصور المراد وتصور النسبة
بينهما كما في النسخة واما ما قال تصورهما يقتضي تصور النسبة والجزء معاً قوله
لكن لا بد أن يقال إذا وقع خطه مستقيم على مثله بحيث يحدث عن
بينه ثلاثتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان

[illegible]

هكذا استأذنا، مع محبت، بمرتبة، زوايا، تختلف، في الصغر والكبر
فالصغر في نفس أي جادة والكبر في مدحجه، كذا، أما الثالث فهو قوله
في خطبة ثلث، خطبة، مستقيمة، هكذا مثلث، في رفق، البرهان الهندسي
سلطان الزوايا، مثلث، الذي، الثالث، مساوية، اثنتين، قائمتين، فتساو
الزوايا، الثالث، في مثلث، كذا، منهم، ماهية، الثالث، سواء، وجدت
في الزوايا، أو في خارجها، بجهة، العسل، لنا، ومن، هذا، لا، يحتمل، المحجة
الثاني، الثالث، وتساوي، الزوايا، باعتبار، لا، لا، هناك، من، برهان
هندسي، قوله، وهذا، الخ، أقول، حاصله، أن، التقسيم، إلى، البين، والغير،
على ما ذكر، لا، يتعارض، مع، المتناهي، من، كلامهم، من، أن، لا، ماهية، منفرجة، لها
في، أن، من، على، منهم، بجمع، إلا، أن، الجواب، لمرات، مما، تد، به، لغات
الأنماط، قوله، الخ، بذكر، قوله، الخ، في، شيء، آخر، في، أي، أن، لا، من، الأسس
أقاله، بذكر، تقدير، كما، في، في، الجوه، باللازم، بأنه، يجب، أن، يتوقف، عليهم
بلا، سلا، من، هذا، لتصور، حياً، ولا، يجب، أن، تكون، ذلك، إلا، في، المرفوف، عليه
هو، الوسط، بل، يجوز، أن، يكون، شيئاً، آخر، كما، في، الزوايا، وتوضيحه، أن، التقسيم
إلى، الوسط، بالمعنى، المذكور، يكون، قضية، نظرية، ولا، يكون، محط، بنية، في، الحجم، به
يكون، قضية، أولية، فتأني، قال، للزوم، الذي، بين، الماهية، ولا، هما، أما، بدعي
أولى، أما، كجتي، نظري، فوجاه، يجوز، أن، يكون، نظرياً، أو، لا، بل، يكون، بدعياً
مخالف، الذي، كالجحش، والتجربة، وأما، فمن، أن، حصر، منهم، الماهية، في، البين، وغير
وجبان، لا، يعتبر، في، مفهوم، غير، البين، لا، احتيا، الخ، أو، سطر، بل، يكفي، عدم، كون

٨٤
 وهو لازم مع تصور اللزوم كافيا في الخبر باللزوم وحين يظهر الاختصاص ويكون في المبدأ
 منقسما الى نظري فينتقل الى الوسط والى يدهى حقيقة الى امر اخر سوى تصور الطرفين
 والوسط قوله وقد قال البين على اللازم اقول هذا هو اللازم اللاهتي الاعتبار
 في الالات لا لزامية فان لزوم شئ بشئ آه ان يكون حجب الوجود الخارج
 على معنى انه يمتنع وجود الشئ الثاني في الخارج منفكا عن الشئ الاول كالحادث
 للجسم فان وجود الجسم يمتنع بدون الحدوث فالحدوث لا يتم خارج
 للجسم ويسمى لزوما حائريا واما ان يكون بحجب الوجود اللاهتي على
 معنئانه يمتنع وجود حصول الشئ الثاني في الدهر منفكا عن حصول الشئ
 الاول فيه وحاصله انه يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك الاول يسمى
 لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هو هي على معنى انها
 يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل انما وجدت
 كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم الماهية فان عدم لازم الماهية
 من حيث هي هي يجب ان يكون لازما ذهنيا لان الماهية اذا وجدت في الدهر
 وكانت موصوفة به وجب ان يوجد ذلك اللازم فيه ايضا فيكون لازم الماهية
 لازما ذهنيا قطعيا فيكون بينها بالمدعى لاخص فلا يجوز انفساها الى اللازم بل
 بالمعنى اعم غير البين قلت الواجب لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية
 في الدهر كانت موصوفة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركا مشعورا به
 فان ماهية المثلث اذا وجدت في الدهر كانت موصوفة بكونه ثرياها الثلث
 مساوية للقاعدتين مع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساواة المذكور

وهو لازم مع تصور اللزوم كافيا في الخبر باللزوم وحين يظهر الاختصاص ويكون في المبدأ
 منقسما الى نظري فينتقل الى الوسط والى يدهى حقيقة الى امر اخر سوى تصور الطرفين
 والوسط قوله وقد قال البين على اللازم اقول هذا هو اللازم اللاهتي الاعتبار
 في الالات لا لزامية فان لزوم شئ بشئ آه ان يكون حجب الوجود الخارج
 على معنى انه يمتنع وجود الشئ الثاني في الخارج منفكا عن الشئ الاول كالحادث
 للجسم فان وجود الجسم يمتنع بدون الحدوث فالحدوث لا يتم خارج
 للجسم ويسمى لزوما حائريا واما ان يكون بحجب الوجود اللاهتي على
 معنئانه يمتنع وجود حصول الشئ الثاني في الدهر منفكا عن حصول الشئ
 الاول فيه وحاصله انه يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك الاول يسمى
 لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هو هي على معنى انها
 يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل انما وجدت
 كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم الماهية فان عدم لازم الماهية
 من حيث هي هي يجب ان يكون لازما ذهنيا لان الماهية اذا وجدت في الدهر
 وكانت موصوفة به وجب ان يوجد ذلك اللازم فيه ايضا فيكون لازم الماهية
 لازما ذهنيا قطعيا فيكون بينها بالمدعى لاخص فلا يجوز انفساها الى اللازم بل
 بالمعنى اعم غير البين قلت الواجب لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية
 في الدهر كانت موصوفة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركا مشعورا به
 فان ماهية المثلث اذا وجدت في الدهر كانت موصوفة بكونه ثرياها الثلث
 مساوية للقاعدتين مع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساواة المذكور

وهو لازم مع تصور اللزوم كافيا في الخبر باللزوم وحين يظهر الاختصاص ويكون في المبدأ
 منقسما الى نظري فينتقل الى الوسط والى يدهى حقيقة الى امر اخر سوى تصور الطرفين
 والوسط قوله وقد قال البين على اللازم اقول هذا هو اللازم اللاهتي الاعتبار
 في الالات لا لزامية فان لزوم شئ بشئ آه ان يكون حجب الوجود الخارج
 على معنى انه يمتنع وجود الشئ الثاني في الخارج منفكا عن الشئ الاول كالحادث
 للجسم فان وجود الجسم يمتنع بدون الحدوث فالحدوث لا يتم خارج
 للجسم ويسمى لزوما حائريا واما ان يكون بحجب الوجود اللاهتي على
 معنئانه يمتنع وجود حصول الشئ الثاني في الدهر منفكا عن حصول الشئ
 الاول فيه وحاصله انه يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك الاول يسمى
 لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هو هي على معنى انها
 يمتنع ان توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل انما وجدت
 كانت معه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم الماهية فان عدم لازم الماهية
 من حيث هي هي يجب ان يكون لازما ذهنيا لان الماهية اذا وجدت في الدهر
 وكانت موصوفة به وجب ان يوجد ذلك اللازم فيه ايضا فيكون لازم الماهية
 لازما ذهنيا قطعيا فيكون بينها بالمدعى لاخص فلا يجوز انفساها الى اللازم بل
 بالمعنى اعم غير البين قلت الواجب لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية
 في الدهر كانت موصوفة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركا مشعورا به
 فان ماهية المثلث اذا وجدت في الدهر كانت موصوفة بكونه ثرياها الثلث
 مساوية للقاعدتين مع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساواة المذكور

فصل في الجهر بشيئها الماهية المثلث فليس كل ما يكون حاصله الماهية المثلثة
 في الذهن يجب ان يكون مدركا فان كون الماهية مدركة صفة حاصله لها
 هناك مع انه لا يجب الشد به ولا لزوم من ادراكه احد له ذلك امور
 اخرى متناهية بل يجوز ان يكون لادراك الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجهر
 باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك فصلا لا تقاسم الى البين بالمعنى العام وغير
 البين ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور المعلوم على اهية تصور فيكون بيننا
 بالمعنى الاخر وان لا يكون بهذا الحثية قوله والمعنا دل على اقول عر على
 بان المستبر في الاول هو كون تصورهما كما فيعين في الجهر باللزوم والمعتبر
 في الثاني هو كون تصور المعلوم كما فيا في تصور اللازم وهذا المقدم يتبين
 كون الاول اعلم اذ هو كان تصور المعلوم كما نيا في تصور اللازم ولا يكون
 التصور ان معاك فيعين في الجهر باللزوم فلا يدل النفاذ لك من دليل ثم ليس
 البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الماهية كما فيا في تصور اللازم مع انهم باللزوم
 كان المعنى الثاني اخذ من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت حد المقصود كلامهم قوله
 نقدا ما فقط خرج الجنس العرض العام اقول كذلك انهم فصول الاجناس كما كسا
 وما فوقه كالتقدير اخرجهم الفصول مطلقا اعني فصول الانواع والاجناس فذلك
 استدلالهم الفصل اليه قوله وفيها يخرج النوع والفصل اقول خروج النوع
 بهذا التقيد مما كاشتهه فيهما وكذا خروج فصول النوع كما لناطوا اما فصول الاجناس
 الفصول البعيدة للانواع فيخرجهم بالتقدير اخرجهم قوله وانما كانت هذه التعريفات
 لكنا اقول الماهية اما حقيقة اخرجهم في الانواع اما اعتبارية اخرجهم في قوله

فصل في الجهر بشيئها الماهية المثلث فليس كل ما يكون حاصله الماهية المثلثة
 في الذهن يجب ان يكون مدركا فان كون الماهية مدركة صفة حاصله لها
 هناك مع انه لا يجب الشد به ولا لزوم من ادراكه احد له ذلك امور
 اخرى متناهية بل يجوز ان يكون لادراك الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجهر
 باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك فصلا لا تقاسم الى البين بالمعنى العام وغير
 البين ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور المعلوم على اهية تصور فيكون بيننا
 بالمعنى الاخر وان لا يكون بهذا الحثية قوله والمعنا دل على اقول عر على
 بان المستبر في الاول هو كون تصورهما كما فيعين في الجهر باللزوم والمعتبر
 في الثاني هو كون تصور المعلوم كما فيا في تصور اللازم وهذا المقدم يتبين
 كون الاول اعلم اذ هو كان تصور المعلوم كما نيا في تصور اللازم ولا يكون
 التصور ان معاك فيعين في الجهر باللزوم فلا يدل النفاذ لك من دليل ثم ليس
 البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الماهية كما فيا في تصور اللازم مع انهم باللزوم
 كان المعنى الثاني اخذ من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت حد المقصود كلامهم قوله
 نقدا ما فقط خرج الجنس العرض العام اقول كذلك انهم فصول الاجناس كما كسا
 وما فوقه كالتقدير اخرجهم الفصول مطلقا اعني فصول الانواع والاجناس فذلك
 استدلالهم الفصل اليه قوله وفيها يخرج النوع والفصل اقول خروج النوع
 بهذا التقيد مما كاشتهه فيهما وكذا خروج فصول النوع كما لناطوا اما فصول الاجناس
 الفصول البعيدة للانواع فيخرجهم بالتقدير اخرجهم قوله وانما كانت هذه التعريفات
 لكنا اقول الماهية اما حقيقة اخرجهم في الانواع اما اعتبارية اخرجهم في قوله

فصل في الجهر بشيئها الماهية المثلث فليس كل ما يكون حاصله الماهية المثلثة
 في الذهن يجب ان يكون مدركا فان كون الماهية مدركة صفة حاصله لها
 هناك مع انه لا يجب الشد به ولا لزوم من ادراكه احد له ذلك امور
 اخرى متناهية بل يجوز ان يكون لادراك الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجهر
 باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك فصلا لا تقاسم الى البين بالمعنى العام وغير
 البين ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور المعلوم على اهية تصور فيكون بيننا
 بالمعنى الاخر وان لا يكون بهذا الحثية قوله والمعنا دل على اقول عر على
 بان المستبر في الاول هو كون تصورهما كما فيعين في الجهر باللزوم والمعتبر
 في الثاني هو كون تصور المعلوم كما فيا في تصور اللازم وهذا المقدم يتبين
 كون الاول اعلم اذ هو كان تصور المعلوم كما نيا في تصور اللازم ولا يكون
 التصور ان معاك فيعين في الجهر باللزوم فلا يدل النفاذ لك من دليل ثم ليس
 البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الماهية كما فيا في تصور اللازم مع انهم باللزوم
 كان المعنى الثاني اخذ من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت حد المقصود كلامهم قوله
 نقدا ما فقط خرج الجنس العرض العام اقول كذلك انهم فصول الاجناس كما كسا
 وما فوقه كالتقدير اخرجهم الفصول مطلقا اعني فصول الانواع والاجناس فذلك
 استدلالهم الفصل اليه قوله وفيها يخرج النوع والفصل اقول خروج النوع
 بهذا التقيد مما كاشتهه فيهما وكذا خروج فصول النوع كما لناطوا اما فصول الاجناس
 الفصول البعيدة للانواع فيخرجهم بالتقدير اخرجهم قوله وانما كانت هذه التعريفات
 لكنا اقول الماهية اما حقيقة اخرجهم في الانواع اما اعتبارية اخرجهم في قوله

في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنِينَ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ**

وما استتبعه آيات التوبة في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنِينَ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ**

في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنِينَ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ**

في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنِينَ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ** **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَكُونَ كَالْعِصْيَانِ**

في كل واحد من اقسامه فاللزام اذا اقيم الى خاصية وعرض علم فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض علم والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق واللازمة خاصة والمفارق اللازم عرض علم والعرض العلم اللذان وقعا ضمن اللازم غير الخاصة العرض العام اللذين وقعا ضمن المفارق واللازمة الخارج من الماهية ابغى على مقتضى تقسيمه ون الراد حصر في قسمين عجيبة ا يقسمه ولا الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم واحد منهما الى اللازم والمفارق فيظهر انحصارها الى خمسة اقسام وقد عرفت المصباح بالانتميم انقسام الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحد وتعدد الاختصاص بها. انما يقسم القسمين بانهما لا يختصان ايضا فعلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة ان مفهوم العرض العام ما لا يختص بها بل بجميعا غيرا فلهذا لم يصر او فقسامه اربعة الى معينين طليعة ايجاب كل منهما في اللازم والمفارق وهذا انما يخرج عن الماهية فلهذا فيها كذا اوصاف طاهر التقسيم ان اقسام اربعة وان لو لم يحصا بل كان اربعة اوجب في اثنين القسمين الى اقسامهم بل عدم صحة اتفراده والمصداقية نظرا الى نزول الامتياز في المازلة لانه في تقسيمه الاختصاص في المحضة قوله في مباحث الكلي والخبري **اقول** ذكر الخبري ههنا على سبيل التبعية وقد سبق ان لا يربط صاحب هذا الفن غرضه تعالى بالخبري فلا بد ان احوال الخبري لكنه صوم مفهومه اعني التقسيم الذي مضى الاضافا الى ان سيد كرويين للنبوة من قديمها للتصوير بمراتبين النسبة بين الاختصاص والكلي ايضا توضيح التصريح **قوله** اما ان يابو عثمن الروح في الخارج او مكن الوجه فيه **اقول** هذا الكلام كذا في الاعاقيب ايضا والوجه فيقابل المتن كما ذكره ويندوا انهما كما سيد كذا اعني قوله والاذن البار تعالى فلا يخفى ان

[illegible]

يقال ان المراد بالامكان الاحتمال العام كان متنا ولا للمعنى المعقابلا له وازا زاد
بالامكان الاحتمال الخاص فلا يتبدل رجم تحته الواجب والتحاصل ان الكل اما معدوم
الخارج وهو قسمان فمقتضى الوجود فيه وممكن الوجود فيه واما موجود في الخارج
غير متعدد الا افراد وهو ايضا قسمان واما موجود متعدد الا افراد وهو ايضا قسما
فانحصر اقسام الكل في ستة قوله كالكواكب السبعة وقوله كالنفس الناطقة
اقول هذان مثالان للكل المنتهي الافراد وغير المنتهي الافراد وما وقع في
من الكواكب السبعة السبعة والنفوس الناطقة مثالان لافراد الكليات المذكورة
قوله على مذهب بعض اقول يعني على مذهب من قال بقدم العالم قال القوم
المجبرون عن الايدان غير متناهية العدد عند قوله فانه لو كان المفهوم من
احدهما اقول اي الحيوان والكيف فانه اذا ظهر التعارض بين مفهوميهما لم يظهر التعارض بين كل
منهيهما وبين المجموع المركب منهما ايضا وتحاصل ان مفهوم الحيوان اعني
الحيوان القابل للابعاد النامي الحساس المتحرك بالارادة امر تعرضه في العقل
حالة اعتبارية هي كونه غير انهم من الشركة فنسبة هذا العارض للمسمى بكونه
الى ذلك المعرض فالعقل كسبة البياض العارض للشوب في الخارج اليه فاذا
اشتق من البياض ابيض الحولي بالمواطاة على الشوب كان هناك معرض هو
الشوب وعارض هو مفهومه لا بعين ومجموع مركب من المعرض والعارض كذا اذا
اشتق الكلية الكلي الحولي بالمواطاة على الحيوان كان هناك ايضا معرض هو مفهوم
الحيوان وعارض هو مفهوم الكلي ومجموع مركب من المعرض والعارض كذا ان مفهومه لا بعين
حيث هو لا بعين مفهوم الشوب لا بعينه بل هو مفهوم خارج عنه كما ان كل على كل وعلى كل

میں نے تو یہ ہوا میں غم قساں اس
انجمن فی وقت میں

وہذا مختصر اقسام الطوائف
المتصفیۃ فی نفس الامور واما من لم یقسم
مثلاً فی الامور علی المعلوم المسمی
ان یكون مختصاً بشئ فمعلوم ان
لا وان یكون متصلاً بالاشیاء
وغير المتصفیۃ

تو کہ قضا لان واما فی غیر الاسلوب

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

جغرافیہ کی تاریخ و ترقی کی کتاب

[illegible]

بأن غير متناهي واما عندنا فليس
عالم مع الشئ خارج فاما عند متناهي

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ لِنَمْلِكَنَّ لَهُمْ يَمِينَ الْبَحْرِ
وَلِنُنْذِرَنَّهُمْ بَلَاءًا بَاقٍ

في الاشارة الى ان هذا الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان

الباقيين اذ هنالك تطويل الكلام لا ينفع فان لك استحسانا لاول وترش
 الاخيرين قوله فان لم يبيد فاعلى شيئا منهما متباينان اقول اخترت عليه
 بان الاخيرين والاول لم يكن بامكان العام كذا فان على شيئا من كليهما خارجا
 في الزهر فان جعلنا متباينين فحيات لم تكن بين تقيضيهما انما جرت في
 سياق وهو باطل لان الشيء والكل العام متساويان وان لم يجعلهما من المتباينين
 فقد دخل في تعريفهما ما ليس بهما واجتنب تخصيص الدعوى بالكليات الصادقة
 في نفس الامر على شيئا واشياء اخرى فيمكن صدقها كذلك فيخرج الكليات القضيبة
 التي عينت صدقها في انفس الامر على شيئا من اشياء اخرى خارجا اذ هذا فكله غير الكليات
 اللذان يصدق كل منهما على شيئا بحسب فصل لا يخرجون في الاقسام الاربع
 وتعميم القواعد انما يجب بحسب لطاقة البنية وموجب الاغراض المطلوبة من
 الفن ولا يخرج لهم في الكليات القضيبة بل في كليات الموجودة اصلا والصادقة
 في نفس الامر على شيئا تبعا ولا يمكن ايضا ادراجها في هذه الاقسام مع رعاية
 تلك الاحكام قوله فان صدقهما متساويان اقول لمعتبر فيهما صدق
 كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق معا في زمان واحد
 فان النظم والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد
 وسهيا يقال لتساوئهما هو بين النانه في الجملة والمستيقظ في الجملة فالتاخر في
 حال نومه يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ
 حال النظم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال اليقظة انه نائم في الجملة والمتساويان
 يصدق كليهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وقس على ذلك الصدق والمعتبر

في الاشارة الى ان هذا الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان

في الاشارة الى ان هذا الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان
 الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان

كلية ولا يصدق عكسها موجبة لكلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورود في دفعه ما مر فان قلت عكس النقيض على هذا الطريق مما لم يقل به المص كما سبق فكيف يستدل به على ثبات ما ادعاه وايضا الاستدلال به بيان بما لم يكن بعد واجب بان النظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكن ان يفسر عكس النقيض في الاستدلال بل استدلال بما يصح التمسك به عند المص ايضاً واما قولك هذا بيان بما لم يبين تجوابه ان العكس المذكور قريب من الطبع كفيه اذ في قوله تسامح اقول واجب بان المدعى كون نقيض الاحكام مطلقاً احص مطلقاً من نقيض لاخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير والحريف للادعائه فهو يا تحفة استدلال بثبوت الحد على مبتدأ الحد وما بعد الاستدلال على الحد ولا يخفى عليك ان المقصود الاصل تفصيل المدعى الجزئيين ليستدل على كل واحد منهما على حدة فالاولى ان يجعل تفسيره له ويقال يصدق نقيض لاخص على ما صدق عليه نقيض الاحكام من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير غير لازم الدليل صورة قوله وانما قيد التباين بالكلية اقول اصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض احكام من مجموع من مجموع المدعى هو ان ليس بهذينيك التفسيرين مجموع اصلا مطلقا ولا من وجه كما ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجامع العموم من وجه لانه احد طرفي قوله فيندفع الاستدلال اقول لا الله انتفاء لزوم العموم وشيئاً من محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم بل ان لا يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم لالتفسيرين المذكورين مطلقاً قوله ونقول قول يعني ان دعوى نسبة العموم بين

المدعى بان نقيض الاحكام مطلقاً لا يصدق عكسها موجبة لكلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورود في دفعه ما مر فان قلت عكس النقيض على هذا الطريق مما لم يقل به المص كما سبق فكيف يستدل به على ثبات ما ادعاه وايضا الاستدلال به بيان بما لم يكن بعد واجب بان النظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكن ان يفسر عكس النقيض في الاستدلال بل استدلال بما يصح التمسك به عند المص ايضاً واما قولك هذا بيان بما لم يبين تجوابه ان العكس المذكور قريب من الطبع كفيه اذ في قوله تسامح اقول واجب بان المدعى كون نقيض الاحكام مطلقاً احص مطلقاً من نقيض لاخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير والحريف للادعائه فهو يا تحفة استدلال بثبوت الحد على مبتدأ الحد وما بعد الاستدلال على الحد ولا يخفى عليك ان المقصود الاصل تفصيل المدعى الجزئيين ليستدل على كل واحد منهما على حدة فالاولى ان يجعل تفسيره له ويقال يصدق نقيض لاخص على ما صدق عليه نقيض الاحكام من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير غير لازم الدليل صورة قوله وانما قيد التباين بالكلية اقول اصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض احكام من مجموع من مجموع المدعى هو ان ليس بهذينيك التفسيرين مجموع اصلا مطلقا ولا من وجه كما ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجامع العموم من وجه لانه احد طرفي قوله فيندفع الاستدلال اقول لا الله انتفاء لزوم العموم وشيئاً من محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم بل ان لا يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم لالتفسيرين المذكورين مطلقاً قوله ونقول قول يعني ان دعوى نسبة العموم بين

المدعى بان نقيض الاحكام مطلقاً لا يصدق عكسها موجبة لكلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورود في دفعه ما مر فان قلت عكس النقيض على هذا الطريق مما لم يقل به المص كما سبق فكيف يستدل به على ثبات ما ادعاه وايضا الاستدلال به بيان بما لم يكن بعد واجب بان النظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة ولم يكن ان يفسر عكس النقيض في الاستدلال بل استدلال بما يصح التمسك به عند المص ايضاً واما قولك هذا بيان بما لم يبين تجوابه ان العكس المذكور قريب من الطبع كفيه اذ في قوله تسامح اقول واجب بان المدعى كون نقيض الاحكام مطلقاً احص مطلقاً من نقيض لاخص وما جعله جزء من الدليل هو تفسير والحريف للادعائه فهو يا تحفة استدلال بثبوت الحد على مبتدأ الحد وما بعد الاستدلال على الحد ولا يخفى عليك ان المقصود الاصل تفصيل المدعى الجزئيين ليستدل على كل واحد منهما على حدة فالاولى ان يجعل تفسيره له ويقال يصدق نقيض لاخص على ما صدق عليه نقيض الاحكام من غير عكس في الكلام تسامح يجعل التفسير غير لازم الدليل صورة قوله وانما قيد التباين بالكلية اقول اصله انه لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم من ثبوت التباين بين نقيض احكام من مجموع من مجموع المدعى هو ان ليس بهذينيك التفسيرين مجموع اصلا مطلقا ولا من وجه كما ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وانه يجامع العموم من وجه لانه احد طرفي قوله فيندفع الاستدلال اقول لا الله انتفاء لزوم العموم وشيئاً من محل واحد لا ينافي انتفاء اللزوم بل ان لا يثبت العموم في محل اخر فلا يكون العموم لالتفسيرين المذكورين مطلقاً قوله ونقول قول يعني ان دعوى نسبة العموم بين

المباينة الكلية وفي بعضها فرض في العموم من وجه فالنسبة بين فيض المتباينين
المتباينين الخرجي مجرد أعخص صفة كل فرض فيه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه
وبإثباته الكلي الحقيقة وقوله بإثباته الكلي الأضافي الخ قول فان قلت المتبادر مما ذكره
ان الكليات لهما معنيين مختلفا احدهما حقيقة والاخر اضا على قيا بالخرجي وفيه بحث
لان الاختيار بين معني الخياليين وكون احدهما حقيقيا والاخر اضا في امر مشترك
على ما بينه واما الكلي فليس يظهر له معنيان متباينان كذلك فان معناه المتبادر الذي
سماه ههنا كليا حقيقيا هو الصالح لخرجه كاشتر الوحدتين كثيرين ولا ينافي اليه
لا يعقل وضه الشيء الا بالقياس الى كثيرين فان المراد الكلي اضا في هذا المعنى
اذن معنيين وان المراد به معنى اخر فلم يثبت قاتلا لمراده معناه في بداهة بغير
وهو لا يحتمل شيئا ومعناه انه الذي يندرج تحته شيء واحد لا يندرج ما يكون
بمجرد الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بنفسه كما في الفرضية
يندرج تحته شيء اخر بحسب فرض العقل سواء امكن ان يندرج في نفس الامر لا الكلي
ما يندرج تحته شيء اخر في نفس الامر فيكون انحصار الكلي الحقيقة قطعا لاجل
الكلي الحقيقة فذلك يكون ان يندرج شيء تحته كما في الكليات الفرضية ولا يندرج
والثانية ان الكلي الحقيقة ربما امكن ان يندرج شيء تحته وان فرضنا يندرج بالفعل لا
ولا حارجا ولا بد في الاضافي من الاكتر لمراد الفعل انما خصه بالاضافي
لان الاضافاة فيه اظهر من الاضافاة في المعنى الاول سمي الاول حقيقة لكنه معناه
للخروج الحقيقة علان صراحة فرض الاستزاد بين كثيرين قد يندرج في كونها اضا
وانك تعلم ان موقوفنا على العقل العبر كما ان العقل المدع فرض لا يثبت اليك بغير كثيرين

المباينة الكلية وفي بعضها فرض في العموم من وجه فالنسبة بين فيض المتباينين
المتباينين الخرجي مجرد أعخص صفة كل فرض فيه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه
وبإثباته الكلي الحقيقة وقوله بإثباته الكلي الأضافي الخ قول فان قلت المتبادر مما ذكره
ان الكليات لهما معنيين مختلفا احدهما حقيقة والاخر اضا على قيا بالخرجي وفيه بحث
لان الاختيار بين معني الخياليين وكون احدهما حقيقيا والاخر اضا في امر مشترك
على ما بينه واما الكلي فليس يظهر له معنيان متباينان كذلك فان معناه المتبادر الذي
سماه ههنا كليا حقيقيا هو الصالح لخرجه كاشتر الوحدتين كثيرين ولا ينافي اليه
لا يعقل وضه الشيء الا بالقياس الى كثيرين فان المراد الكلي اضا في هذا المعنى
اذن معنيين وان المراد به معنى اخر فلم يثبت قاتلا لمراده معناه في بداهة بغير
وهو لا يحتمل شيئا ومعناه انه الذي يندرج تحته شيء واحد لا يندرج ما يكون
بمجرد الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بنفسه كما في الفرضية
يندرج تحته شيء اخر بحسب فرض العقل سواء امكن ان يندرج في نفس الامر لا الكلي
ما يندرج تحته شيء اخر في نفس الامر فيكون انحصار الكلي الحقيقة قطعا لاجل
الكلي الحقيقة فذلك يكون ان يندرج شيء تحته كما في الكليات الفرضية ولا يندرج
والثانية ان الكلي الحقيقة ربما امكن ان يندرج شيء تحته وان فرضنا يندرج بالفعل لا
ولا حارجا ولا بد في الاضافي من الاكتر لمراد الفعل انما خصه بالاضافي
لان الاضافاة فيه اظهر من الاضافاة في المعنى الاول سمي الاول حقيقة لكنه معناه
للخروج الحقيقة علان صراحة فرض الاستزاد بين كثيرين قد يندرج في كونها اضا
وانك تعلم ان موقوفنا على العقل العبر كما ان العقل المدع فرض لا يثبت اليك بغير كثيرين

المباينة الكلية وفي بعضها فرض في العموم من وجه فالنسبة بين فيض المتباينين
المتباينين الخرجي مجرد أعخص صفة كل فرض فيه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه
وبإثباته الكلي الحقيقة وقوله بإثباته الكلي الأضافي الخ قول فان قلت المتبادر مما ذكره
ان الكليات لهما معنيين مختلفا احدهما حقيقة والاخر اضا على قيا بالخرجي وفيه بحث
لان الاختيار بين معني الخياليين وكون احدهما حقيقيا والاخر اضا في امر مشترك
على ما بينه واما الكلي فليس يظهر له معنيان متباينان كذلك فان معناه المتبادر الذي
سماه ههنا كليا حقيقيا هو الصالح لخرجه كاشتر الوحدتين كثيرين ولا ينافي اليه
لا يعقل وضه الشيء الا بالقياس الى كثيرين فان المراد الكلي اضا في هذا المعنى
اذن معنيين وان المراد به معنى اخر فلم يثبت قاتلا لمراده معناه في بداهة بغير
وهو لا يحتمل شيئا ومعناه انه الذي يندرج تحته شيء واحد لا يندرج ما يكون
بمجرد الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بعينه بل ما يكون بنفسه كما في الفرضية
يندرج تحته شيء اخر بحسب فرض العقل سواء امكن ان يندرج في نفس الامر لا الكلي
ما يندرج تحته شيء اخر في نفس الامر فيكون انحصار الكلي الحقيقة قطعا لاجل
الكلي الحقيقة فذلك يكون ان يندرج شيء تحته كما في الكليات الفرضية ولا يندرج
والثانية ان الكلي الحقيقة ربما امكن ان يندرج شيء تحته وان فرضنا يندرج بالفعل لا
ولا حارجا ولا بد في الاضافي من الاكتر لمراد الفعل انما خصه بالاضافي
لان الاضافاة فيه اظهر من الاضافاة في المعنى الاول سمي الاول حقيقة لكنه معناه
للخروج الحقيقة علان صراحة فرض الاستزاد بين كثيرين قد يندرج في كونها اضا
وانك تعلم ان موقوفنا على العقل العبر كما ان العقل المدع فرض لا يثبت اليك بغير كثيرين

[illegible]

موقوف على عقل الغير منه ليس ضافيا لان محققته لا يتوقف على تحقق الغير
ليكون تسميته باحقيقه ظاهرة وعلى هذا فالجزئي الاضافي اندرج بالفعل تحت غيره
ولو قلنا الجزئي الاضافي امكن اندرجبه تحت شئ كان الكل الاضافي با، امكن اندرج
شئ تحته فيكون ايضا خاصا للكل الحقيقي لكن بدرجته واحد ولا يصح ان يقال
الجزئي الاضافي امكن اندرجبه تحت شئ اخر حتى يلزم ان الكل الاضافي امكن
ان يدرج اندرج شئ اخر تحته فيرجع الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لا يصح تفسير الجزئي
الاضافي بما ذكرناه لانه لا يقال للغير انه جزئي اضافي لانسان مع امكان فرض
رجحنا مثل يتضح لا بد ان الكل ايضا له مفهوم واحد حقيقي نقول
مفهوم الجزئي الحقيقي تقابل للعدم للمائة وليس توقفه على عقل الغير
مستلزم اكونه اضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانها اننا
يقا اما الجزئي الاضافي تقابل للتضاييف وان الحال بين الكلين في النسبة عكس
ما بين الجزئين فالكل الاضافي اخص من الحقيقي كما مر والجزئي الاضافي اعم من الحقيقي
كما سيأتي قوله في تعريف الجزئي الاضافي انظر له اي الجزئي الاضافي والكل الاضافي
متساويان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكل الاضافي العام قولك
لما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي هو المندرج تحت غير وهذا هو معنى الخاص بعينه
والكل الاضافي هو المندرج تحته شئ اخر وهذا هو معنى العام فالخاص والجزئي الاضافي
بمعنى واحد كذلك العام وكل الاضافي بعينه واحد لا شك ان الخاص العام
ستفاد ايقان مشهور بان كالكاتب والابن وان الخصوص والعوم متضايفان حقيقيا
كما مر بوجه الدقة والمتضايفان لا يعقلان الا معا فلا يجوز ان يذكر احدهما في تعريف

[illegible][illegible]

(Handwritten notes in Urdu script)

في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
والله اعلم بالصواب

الخصوصية المقدسة لا تنفيها فانه كل كما امر واجب عن هذا النقص بان
مناط الكلية والجبرية هو لوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجود
العيين الذي هو الواجب الوجود لذاته ان يحذف في الذهني فيتميم بالجوهرية بل
لا يعقل لا لوجوده كلية منجزة في شخص فيكون معنى الجبري ما كان بحيث يحصل
في الذهن المنع وهذا معنى ولهم كل مفهوم اما ان يمنع انما اذ لم ير يد ابره
مفهوما بالافعال ذلك لا يتوقف على الحصول بالنقص في الذهن ولا على امكن
حصوله والجبري الحقيقي في المنع يصدق على الواجب كما لا يخفى واليه المنع
الحصول في الذهن هو كنه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجبرية
قولهم يمنع ان يكون كلب اقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجبريين وما ذكره
النسبة بين الكلبيين واما النسبة بين الجبري الحقيقي وبين كل واحد من
الكلبيين فالباينة لان الجبري مع والكل لا يمنع واما النسبة بين الجبري الكما
وبين كل واحد منهما فانه من وجه لصدق الجبري الاضافي على الجبري الحقيقي
بدرهما وصدقهما بانه في المفهومات الشاملة وتصادق الكل على الكل
المتوسطة قولهم نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة واحدة اقول في
نوعيته هذا النوع نسبة واضافة بينه وبين افراد لا يعتبر فيها حقيقة
افراد ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فلذلك سمي بالحقيقي واما
النوع الاخر اعني الاضافي فلا بد في نوعيته من ان يراجه مع نوع اخر تحت
جنس فيكون مضايغاله ويبان ذلك ان الجنس لما كان عام الماهية المشتركة بين
ما هيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل

الافعال في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
والله اعلم بالصواب

في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له
والله اعلم بالصواب

في سلسله الترتيب لكل ذلك يكون جنس جنس فقهه ولا فقهه فيكون نوعا مفردا غير واقع
 ليس له قاع في سلسله الترتيب فمتى اذا لم يبق ان لا يعده من المراتب ويجعل المراتب فمفردا
 في ثلثه كما فعله بعضهم كما انهم تسامحوا فعده من المراتب نظرا الى ما ذكره من ان
 احتسابا لم يفرق في مخرج الى ما لاحظته الترتيب عدما وانما قال في الاخراج متنازلة في الجنس
 وتصاعدا لان ترتيب الاخراج هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا
 ان نوع النوع يكون تحت كل نوعية الشيء انما يكون بالقياس الى ما هو في الشيء انما يكون
 نوع النوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب سبيل التنازل في عام
 خاصه ترتيبه كاجناس هو ان يثبت جنس من جنس الجنس جنس الجنس والاشراك ان
 جنس الجنس يكون في فقهه كاجناسية الشيء انما هو بالقياس الى ما تحتها فالشيء انما يكون
 جنس الجنس اذا كان فوق ذلك الجنس فذلك ان يكون الترتيب على سبيل التصاعد
 من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع اسما خارج عن سلسله الانواع بيان جميع مراتبها
 فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي بيان جميع مراتبها
 الا انواعه لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع العالي و
 المتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسا فلجميع من يصعد عليك يا سخر
 الا حمله قولهم انما هو ان لا تعرف ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العنصر
 العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها فيها
 في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل تحتها معا والجواب ان المقصود من
 التمثيل هو التفهيم فان طابق الواقع فذلك والا لم يضرب في كيفية الفرض خصوصا

فكلما يكون نوع اضافي فقهه ولا فقهه فيكون نوعا مفردا غير واقع
 في سلسله الترتيب لكل ذلك يكون جنس جنس فقهه ولا فقهه فيكون جنسا مفردا او
 ليس له قاع في سلسله الترتيب فمتى اذا لم يبق ان لا يعده من المراتب ويجعل المراتب فمفردا
 في ثلثه كما فعله بعضهم كما انهم تسامحوا فعده من المراتب نظرا الى ما ذكره من ان
 احتسابا لم يفرق في مخرج الى ما لاحظته الترتيب عدما وانما قال في الاخراج متنازلة في الجنس
 وتصاعدا لان ترتيب الاخراج هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا
 ان نوع النوع يكون تحت كل نوعية الشيء انما يكون بالقياس الى ما هو في الشيء انما يكون
 نوع النوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب سبيل التنازل في عام
 خاصه ترتيبه كاجناس هو ان يثبت جنس من جنس الجنس جنس الجنس والاشراك ان
 جنس الجنس يكون في فقهه كاجناسية الشيء انما هو بالقياس الى ما تحتها فالشيء انما يكون
 جنس الجنس اذا كان فوق ذلك الجنس فذلك ان يكون الترتيب على سبيل التصاعد
 من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع اسما خارج عن سلسله الانواع بيان جميع مراتبها
 فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي بيان جميع مراتبها
 الا انواعه لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع العالي و
 المتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسا فلجميع من يصعد عليك يا سخر
 الا حمله قولهم انما هو ان لا تعرف ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العنصر
 العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها فيها
 في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل تحتها معا والجواب ان المقصود من
 التمثيل هو التفهيم فان طابق الواقع فذلك والا لم يضرب في كيفية الفرض خصوصا

في سلسله الترتيب لكل ذلك يكون جنس جنس فقهه ولا فقهه فيكون جنسا مفردا او
 ليس له قاع في سلسله الترتيب فمتى اذا لم يبق ان لا يعده من المراتب ويجعل المراتب فمفردا
 في ثلثه كما فعله بعضهم كما انهم تسامحوا فعده من المراتب نظرا الى ما ذكره من ان
 احتسابا لم يفرق في مخرج الى ما لاحظته الترتيب عدما وانما قال في الاخراج متنازلة في الجنس
 وتصاعدا لان ترتيب الاخراج هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا
 ان نوع النوع يكون تحت كل نوعية الشيء انما يكون بالقياس الى ما هو في الشيء انما يكون
 نوع النوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب سبيل التنازل في عام
 خاصه ترتيبه كاجناس هو ان يثبت جنس من جنس الجنس جنس الجنس والاشراك ان
 جنس الجنس يكون في فقهه كاجناسية الشيء انما هو بالقياس الى ما تحتها فالشيء انما يكون
 جنس الجنس اذا كان فوق ذلك الجنس فذلك ان يكون الترتيب على سبيل التصاعد
 من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع اسما خارج عن سلسله الانواع بيان جميع مراتبها
 فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس العالي بيان جميع مراتبها
 الا انواعه لانه لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع العالي و
 المتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسا فلجميع من يصعد عليك يا سخر
 الا حمله قولهم انما هو ان لا تعرف ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العنصر
 العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها فيها
 في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسا لها فيستحيل تحتها معا والجواب ان المقصود من
 التمثيل هو التفهيم فان طابق الواقع فذلك والا لم يضرب في كيفية الفرض خصوصا

١٠٢
مطابقاً مع مقتضى المادة الأولى
التي وردت في

بسم الله الرحمن الرحيم

تاریخ طبرستان

ماہنامہ انوارِ کائنات

دانشگاه تهران

ثم كل من اوقع في النار والوقوع في النار

منه

وخصه بالداخل في الجبل يخرج الدواخل عليه فكذا اصطلاحه والمناسية في التسمية ^{مخرجة}
فان الواقع انبساطا لعل مطابقة والداخل انبساطا لعل فكذا ان كان لكل منهما
مناسبة مع كل من الآخرين قوله فانه مقسم له اي يحصل قسم له اقول قد يتوهم ان
الناطق مثلا يقسم الى ان الناطق من ناحيته ونحوه بالي وتفتيق به مقسم له بمغزاه
محصل قسم له لا يحصل قسم له فان غير الناطق يتوهم ان الناطق من ناحيته ونحوه بالي
عدم النطق اليه كما ان الناطق من ناحيته ونحوه بالي فكذا ان كان لكل منهما
الذي انقسم اليه كان هناك فرق مقسم له به غير واحد منهما حصل قسم له
وكان من قال ان الناطق يقسم الى اثنين نظرا الى ان الناطق من ناحيته ونحوه بالي
وجود اوجاع واحد له قسم له ان الناطق من ناحيته ونحوه بالي فكذا ان كان لكل منهما
نظرا الى مثل ذلك قول له والناطق من ناحيته ونحوه بالي فكذا ان كان لكل منهما
لذلك لا يخرج لعل في القسم من سطو ولا الحذف السافل لعل لعل
في النوع المتوسط قول له وقد غلب في النوع العالي وانجس العالي اقول ان الناطق
هذه الفواقد وبالسافل الحق في السافل من الناطق العالي ما هو فوق الجميع والسافل
ما هو تحت الجميع قوله لا وقد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل
اقول وذلك في العالي لما كان مقوماً له في جميع مقوماته فصولا كانت
واجبا ما مقومات السافل قطعاً قوله فلو كان جميع مقومات السافل اقول في
جميع الفصول المقومة له لان الكلام فيها ان قلت فعلى هذا لا يتم عدم الفواقد
السافل العاجل ان يكون في السافل من الفصول المقومة المشتركة بينهما لعل
اخره يتوهم العاقل ليس السافل من ماهية العالي الا الفصول المقومة للسافل

مشتركة اتحاد السافل العالي ماهية مثلا ليس في الكائن ودرء الجوهري لا خصوصية
لا انسان ومقتضى الجوهري قابل الالوهة الثلاثة وذلما في الحساسة والخيال والادراك
والناطق وكذا ليس في الانسان ودرء النجم لا حصوله في عقل الانسان ومقتضى
النجم الثلاثة الاخيرة وليس في شيء اربنا راجع النجم النامي لا حصوله في عقول
لهو مقتضى النجم النامي وهذا الاخير ليس في شيء ودرء المحل لا حصوله
هو الناطق فانه اذا اشترب اجناس كان الذي تحت العالي مكرها منه ومفضل
وهكذا فلا عجز السافل عن الذي فوقه كما هو فصل مقوم له فاذا فرض كونه
مشكوكا لم يبق بغير ما عرف اصل قول له فالقول الشارح هو الحرف وهو ما يستلزم
الخنا قول اعني ما يكون بصورة بطريق النظر وعمل الى تصور الشيء ومباداة
عن جميع ما عداه وهذا القيد في فهم اعتبارها مما تقدم من ان المحل في النظر لا يتصور
يسمى في متناجرا وكيف لا يكون معتبرا اذ المقصود من الفرق بيان طرق التمسك بالتصور
والتصديقات ومع هذا القيد لا خفى بان نصرة المعارف يستلزم ايضا تصورها
فينتفع من المعارف به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصورها لها المقتضية معتبرا
في كماله لا لزام اذ ليس شيء من هذين الامور اذمين بطريق النظر لا اكتساب
قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ اقول قد يستبين ان تصور الشيء المكتسب
من القول الشارح قد يكون بالكتبة كما في الجدل التام وقد يكون بغير الكتبة كما
في غير الجدل التام واما تصور المعارف المكتسبة فان كان حلا تاما فلا بد ان يتصور
بالكتبة لان تصور الماهية بالكتبة لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكتبة وانما
غير الجدل التام في ازان يكون بالكتبة وان لا يكون ومنهم من توهم ان الجدل التام لا

له قولا في ان ما تحت السافل العالي ماهية مثلا ليس في الكائن ودرء الجوهري لا خصوصية
لا انسان ومقتضى الجوهري قابل الالوهة الثلاثة وذلما في الحساسة والخيال والادراك
والناطق وكذا ليس في الانسان ودرء النجم لا حصوله في عقل الانسان ومقتضى
النجم الثلاثة الاخيرة وليس في شيء اربنا راجع النجم النامي لا حصوله في عقول
لهو مقتضى النجم النامي وهذا الاخير ليس في شيء ودرء المحل لا حصوله
هو الناطق فانه اذا اشترب اجناس كان الذي تحت العالي مكرها منه ومفضل
وهكذا فلا عجز السافل عن الذي فوقه كما هو فصل مقوم له فاذا فرض كونه
مشكوكا لم يبق بغير ما عرف اصل قول له فالقول الشارح هو الحرف وهو ما يستلزم
الخنا قول اعني ما يكون بصورة بطريق النظر وعمل الى تصور الشيء ومباداة
عن جميع ما عداه وهذا القيد في فهم اعتبارها مما تقدم من ان المحل في النظر لا يتصور
يسمى في متناجرا وكيف لا يكون معتبرا اذ المقصود من الفرق بيان طرق التمسك بالتصور
والتصديقات ومع هذا القيد لا خفى بان نصرة المعارف يستلزم ايضا تصورها
فينتفع من المعارف به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصورها لها المقتضية معتبرا
في كماله لا لزام اذ ليس شيء من هذين الامور اذمين بطريق النظر لا اكتساب
قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ اقول قد يستبين ان تصور الشيء المكتسب
من القول الشارح قد يكون بالكتبة كما في الجدل التام وقد يكون بغير الكتبة كما
في غير الجدل التام واما تصور المعارف المكتسبة فان كان حلا تاما فلا بد ان يتصور
بالكتبة لان تصور الماهية بالكتبة لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكتبة وانما
غير الجدل التام في ازان يكون بالكتبة وان لا يكون ومنهم من توهم ان الجدل التام لا

ويعني ان السافل العالي ماهية مثلا ليس في الكائن ودرء الجوهري لا خصوصية
لا انسان ومقتضى الجوهري قابل الالوهة الثلاثة وذلما في الحساسة والخيال والادراك
والناطق وكذا ليس في الانسان ودرء النجم لا حصوله في عقل الانسان ومقتضى
النجم الثلاثة الاخيرة وليس في شيء اربنا راجع النجم النامي لا حصوله في عقول
لهو مقتضى النجم النامي وهذا الاخير ليس في شيء ودرء المحل لا حصوله
هو الناطق فانه اذا اشترب اجناس كان الذي تحت العالي مكرها منه ومفضل
وهكذا فلا عجز السافل عن الذي فوقه كما هو فصل مقوم له فاذا فرض كونه
مشكوكا لم يبق بغير ما عرف اصل قول له فالقول الشارح هو الحرف وهو ما يستلزم
الخنا قول اعني ما يكون بصورة بطريق النظر وعمل الى تصور الشيء ومباداة
عن جميع ما عداه وهذا القيد في فهم اعتبارها مما تقدم من ان المحل في النظر لا يتصور
يسمى في متناجرا وكيف لا يكون معتبرا اذ المقصود من الفرق بيان طرق التمسك بالتصور
والتصديقات ومع هذا القيد لا خفى بان نصرة المعارف يستلزم ايضا تصورها
فينتفع من المعارف به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصورها لها المقتضية معتبرا
في كماله لا لزام اذ ليس شيء من هذين الامور اذمين بطريق النظر لا اكتساب
قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ اقول قد يستبين ان تصور الشيء المكتسب
من القول الشارح قد يكون بالكتبة كما في الجدل التام وقد يكون بغير الكتبة كما
في غير الجدل التام واما تصور المعارف المكتسبة فان كان حلا تاما فلا بد ان يتصور
بالكتبة لان تصور الماهية بالكتبة لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكتبة وانما
غير الجدل التام في ازان يكون بالكتبة وان لا يكون ومنهم من توهم ان الجدل التام لا

تصوره في الجدل التام

[illegible]

بالكنه وأما إذا المراد ذاتيا وكان ذاتيا وله بكل الخاص معقول بالكنه أم لا ثم يجوز
في العقل وجود العام فيه قوله وايضا شرط تحقق الخاص **اقول** هذا
بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق الوجود
فيه وأما بحسب الوجود الذهني فلا إذا جاز أن يعقل الخاص لا يعقل
العام كما مر أنفا **قوله** فانه إذا صدق قولنا كل ما صدق فيه الآخر
صدق عليه المعروف وكل ما لم يصدق عليه المعروف لم يصدق عليه
المعروف **اقول** ذلك لأن الموجبة الكلية الثانية شرط لا ينفك عنه
الكليّة الأولى على طبق التقديم **قوله** وبالعكس **اقول** ذلك لأن الأولى عكس
تقييد الثانية على طريقهم فكل واحد منهما مستلزم للآخر فأدلة قوله
وبالعكس ثابت الدوزوم من الطرفين الآخر ثبت الملازمة الكلية التي رعاها
بقوله وهو ملازم للكلية الثانية قوله وهو اشتراطه على الذاتيات ما تم
دخول الاختيار الأجنبية فيه **اقول** وذلك لأن في ذاتيات كل شيء ما يخصه مؤنث
عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة اشتغاله على الذاتيات المميزة ما نفا
عن دخول اختيار الحد وفيه وكذا الحد ناقص يأكرفيه الذات في المعين
فيكون ما نفا عن دخول الاختيار فيه والمقصود بيان المناسبة بدو المحل
الاصطلاحي واللفظي فلا يبرهان الرسم ايضا فيه منع عن دخول الاختيار
فيه فينبغي ان يصححوا وأعلم ان اسرار العربية والاصول يستعملون
الحل بمقتضى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الفطرية عن الاحتراق الاصطلاحي
وأعلم ايضا ان المحققين الموجدية يتعسر كالأطلاع على ذاتياتها والتميز بينها

[illegible][illegible]

على ان لا يكون ج ان لا يكون العرض العام معر فالان لا يكون جزء من المعروف
 وايضا قد يكون الاطلاق على الشيء بما هو عرضي له مطلوب وان كان هذا الاطلاق
 عليه دون الاطلاق عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوده متفاداة
 بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة يسمى قهر
 لكنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل احد ناقص
 لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد
 ناقص وهو اكمل من المركب من العرض العام والفصل اما قوله فلا حاجة
 الى انضمام الخاصة اليه فمدفوع بان التمييز الحاصل فيهما معا اقوى من التمييز
 الحاصل بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز الاخر في احتياج الى ضم الخاصة
 الى الفصل قوله كتحريف التحرك بما ليس بسكون فاعلمنا في مرتبة واحدة من العلم
 واجمل اقول اي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فمن غير ان الحركة
 هي من السكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا جعل السكون متباينة عن الحركة
 الحركة والا لكان السكون اخفى من الحركة لامتساها بها فاذا شتم نوعين
 الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفهما بما هما اخفى
 قوله ويسمى دسرها اقول وذلك لظهوره في مرتبة واحدة من مرتبة علمية
 واحدة استلزم الدور هناك فلذلك يسمى دورا من هذه المراتب فساد دورا من هذه المراتب
 اذ في الدور الصحيح يلزم تقدم الشيء على نفسه بمزيتة م وفي سفساس مراتب
 مكانه المحر قوله اسطقس اقول من مساها في مراتب رتبة
 العناصر الاربعة اسطقسات لانها اصول الحركة بات من الحركات

على ان لا يكون ج ان لا يكون العرض العام معر فالان لا يكون جزء من المعروف
 وايضا قد يكون الاطلاق على الشيء بما هو عرضي له مطلوب وان كان هذا الاطلاق
 عليه دون الاطلاق عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوده متفاداة
 بعضها اكمل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة يسمى قهر
 لكنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل احد ناقص
 لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد
 ناقص وهو اكمل من المركب من العرض العام والفصل اما قوله فلا حاجة
 الى انضمام الخاصة اليه فمدفوع بان التمييز الحاصل فيهما معا اقوى من التمييز
 الحاصل بالفصل وحده فاذا اريد هذا التمييز الاخر في احتياج الى ضم الخاصة
 الى الفصل قوله كتحريف التحرك بما ليس بسكون فاعلمنا في مرتبة واحدة من العلم
 واجمل اقول اي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فمن غير ان الحركة
 هي من السكون وبالعكس وهذا انما يصح اذا جعل السكون متباينة عن الحركة
 الحركة والا لكان السكون اخفى من الحركة لامتساها بها فاذا شتم نوعين
 الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفهما بما هما اخفى
 قوله ويسمى دسرها اقول وذلك لظهوره في مرتبة واحدة من مرتبة علمية
 واحدة استلزم الدور هناك فلذلك يسمى دورا من هذه المراتب فساد دورا من هذه المراتب
 اذ في الدور الصحيح يلزم تقدم الشيء على نفسه بمزيتة م وفي سفساس مراتب
 مكانه المحر قوله اسطقس اقول من مساها في مراتب رتبة
 العناصر الاربعة اسطقسات لانها اصول الحركة بات من الحركات

والاشارة الى ان الاربعة
 والاشارة الى ان الاربعة
 والاشارة الى ان الاربعة
 والاشارة الى ان الاربعة

اما يخرج اجزاء او بعضها قولنا اما ان يخرج قول النفسية كبدنيها من حكم
لانه يشمل الصدق الكذب وانما كبدنيها من الحكمه عدله وبه فهما اسنى
الحكمه عدليه وبه ينزله المادنه فخير الحكمه عدليه من حكمه كبدنيها فلهذا
الاصول في ان الحكمه انفسية هي بترتيبها وانما الماديه بعضها
عن بعض قيل في بعضه ومعلوم ان الحكمه السلبيه اقوالا تليق برفع النسبه
فانما التوافق في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون
الحكمه انما في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون
اقوالا في حكمه انفسية هو بترتيبها وانما الماديه بعضها
الحكمه عدليه وبه ينزله المادنه فخير الحكمه عدليه من حكمه كبدنيها فلهذا
الاصول في ان الحكمه انفسية هي بترتيبها وانما الماديه بعضها
عن بعض قيل في بعضه ومعلوم ان الحكمه السلبيه اقوالا تليق برفع النسبه
فانما التوافق في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون
الحكمه انما في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون

منه في الحكمه عدليه وبه ينزله المادنه فخير الحكمه عدليه من حكمه كبدنيها فلهذا
الاصول في ان الحكمه انفسية هي بترتيبها وانما الماديه بعضها
عن بعض قيل في بعضه ومعلوم ان الحكمه السلبيه اقوالا تليق برفع النسبه
فانما التوافق في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون
الحكمه انما في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون

الاصول في ان الحكمه انفسية هي بترتيبها وانما الماديه بعضها
عن بعض قيل في بعضه ومعلوم ان الحكمه السلبيه اقوالا تليق برفع النسبه
فانما التوافق في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون
الحكمه انما في الحكمه هو في حكمه انما في حكمه وضع النسبه السلبيه فيكون

۱۱۱
 قولہ راوان کلن ما
 میں نے دنیا بھینسی ہے جو تو خدا کی
 اگر میرا خدا تھا تو اس نے اسے بھینس دیتا

بسم الله الرحمن الرحيم

وہی خدا کا نام
وہی کیوں نہیں
الغیب سے

مجلس شورای اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

سلا ايفو حاسو

مجلس شورای اسلامی

أما أن يكون مفردين بالفعل وبالقوة أو كواحد شئت قلت كل واحد منهما أمّا أن يكون مشتركاً على نسبة تامة ملحوظة تفصيلاً أو كقبحاً من قال القضية انحلّت قضيتين أمره أن كل واحد منهما بغيراً بقضية بالقوة ملحوظة تفصيلاً فتلك قضيتان بالقوة القريبة من الفعل فيصمّ التسمي بهذا الوجه أيضاً وأعلم أن الشك في لا يوجد في معنى طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهرهما في المنفصلة فإنا لا نعلم فرض الحكم إذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فإن قولك هذا العدد إما زوج وما وفر في قوله قولنا إن كان هذا العدد زوجاً لم يكن فرداً وإن كان فرداً لم يكن زوجاً وعلى هذا التقدير ما عداه قوله في المتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها أقول والمتصلة الواجبة هي التي يحكم فيها باتصال تحقق قضية بتحقيق قضية أخرى فإن الكثرة بطلت في الاتصال سميت متصلة مطلقة وإن قيد الاتصال بكونه لزومياً سميت متصلة لزومية أو بكونه اتفاقية سميت متصلة اتفاقية والمنفصل السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال أما مطلقاً أو لزومياً أو اتفاقية والمنفصل الواجبة هي التي يحكم فيها بالتثافي بين قضيتين إما في التحقق أو الاشتقاء معا في كل حال فإنا اكتفى بطلن التثافي في سميت منفصلة مطلقة وإن قيد التثافي بكونه ذاتياً سميت منفصلة عنادية وإن قيد بالافتقار سميت منفصلة اتفاقية والمنفصل السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك التثافي أما مطلقاً أو مقيداً بالعناد أو بالافتقار وسيزيد عليك تفاصيل هذه المعاني المتصلة والمنفصل في مباحث الشك في قولهم مفرداً أو متصلاً أو عنادياً كما تصدق على المتوجبات تصدق على السالبة قولهم مفرداً أو متصلاً هو القضية التي يكون طرفها مفردين أما بالفعل أو بالقوة وهذا المفرد كما يصدق على زيد قائم

[illegible][illegible]

العبارة أو فان مناه والظاهر ان
المتنفس من السوال في قوله
بما في حق نقل النوازل
فانها تنبأ على ان قوله
فانها تنبأ على ان قوله
الزعم من قوله في المتنفس
منه ان قوله في المتنفس
الى المتنفس في المتنفس
مصحح الا انه في المتنفس
فانها تنبأ على ان قوله
المتنفس من السوال في قوله
بما في حق نقل النوازل
فانها تنبأ على ان قوله
فانها تنبأ على ان قوله
الزعم من قوله في المتنفس
منه ان قوله في المتنفس
الى المتنفس في المتنفس

المتنفس من السوال في قوله
بما في حق نقل النوازل
فانها تنبأ على ان قوله
فانها تنبأ على ان قوله
الزعم من قوله في المتنفس
منه ان قوله في المتنفس
الى المتنفس في المتنفس

يصدر على ان لا يبقا بل يتفاوت كذلك الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحاً
بل نقول اطلاق الشرطية على المنفصلة ايضا بحسب المفهوم الاصطلاحي لمطابقها
على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة لمطابقها قد يتوهم
من قوله ليس اجراء هذه الاسامي على السوال بحسب اللغة ان اجراءها
على الموجبات بحسب اللغة وليس كذلك بل اجراء هذه الاسامي
عليهما معاً بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعاً كما لا يخفى في العبارة ان يقال
ليس اطلاق هذه الاسامي على هذا القضاء بحسب مفهوم اللغة قوله ولما
في السوال فلما شابهتها اياها في الاطراف اقول قد يتوهم من هذه العبارة
انهم اطلقوا هذه الاسامي على الموجبات او لا لتحقق المعاني اللغوية
فيها ثم نقلوها عنها الى السوال لما شابهتها للموجبات في الاطراف وانما
انهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني اللغوية الى المفاهيم اصطلاحية
بناء على وجود المناسبة في بعض افراد هذه المفاهيم اعني الموجبات ان هذا
القد من المناسبة كانت في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين قوله
واما ذكرها في المتنفس فبما لا يخفى اقول الاهتمام الاولية هي المحلية
والشرطية وانما ذكرها للمجربة والسالية المحلية على سبيل التبعية كان مفهوم
الاستيعاب انما يضبط ذكرهما وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة فهنا لا يخفى حقيقة
فانها تنبأ على ان قوله
الزعم من قوله في المتنفس
منه ان قوله في المتنفس
الى المتنفس في المتنفس

المتنفس من السوال في قوله
بما في حق نقل النوازل
فانها تنبأ على ان قوله
فانها تنبأ على ان قوله
الزعم من قوله في المتنفس
منه ان قوله في المتنفس
الى المتنفس في المتنفس

المتنفس من السوال في قوله
بما في حق نقل النوازل
فانها تنبأ على ان قوله
فانها تنبأ على ان قوله
الزعم من قوله في المتنفس
منه ان قوله في المتنفس
الى المتنفس في المتنفس

تدقيقاً من يعرف منها أحكام جزئياتها قولاً فليس معناه أن مفهوم ج م مفهوم
ب ا قول قد يتبين فيما سبق أن اللفظة كل واحد من اثنين كذا فرداً فاقبيل
كل ج علم المراد ما صدق عليه ج من أفراد ج مفهوم ج م كذا كذا
كل واحد من اثنين فلهذا فإن لم يرد منها معنى الكل فيجب على ج م كل واحد وهو
مستبعد جداً أن الأول أن يقال إذا قلنا ج م ب فلهذا ج م مفهوم ج م مفهوم
ب م والأمر كذلك هناك حمل مجبب المعنى بل مجبب اللفظة ولا معنى به أيضاً ومفهوم
ج م ما صدق عليه مفهوم ب م الأكوان قضية طبيعية غير متبصرة في العلم
بالعقل أن ما صدق عليه ج م أفراد ما صدق عليه ب م الأفراد ج م ب م ب م ب م ب م
كل كان المعنى كل ما صدق عليه ج م من الأفراد يصدق عليه ب م قولاً فلهذا
كما أن ج م اقول قد عرفت أن كل كلمة مفهوم وما صدق عليه ب م
للكل واحد من ج م مفهوم وما صدق عليه من الأفراد في مفهوم ج م
معاً أربعة الأول مفهوم ج م مفهوم ب م وقدمت بطلانه والثاني أن
ما صدق عليه ج م من الأفراد ثبت له مفهوم ب م وهو المراد والثالث أن
ما صدق عليه ج م من الأفراد هو ما صدق عليه ب م وهو ما صدق عليه ب م
ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء المحل
عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع أو لم يخبر به إذا أخذ ما صدق عليه
كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه فيكون صدقاً ضرورياً فيضمم القضية
الضرورية فإن قلت على تقدير إيراد الأفراد منها معاً ينبغي أن يكون القضية
حمل مجبب لا اتحاد للموضوع والمحمول في الحقيقة ولذا لك قال ضرورة ثبوت الشيء

۱۱۸

[illegible]

لنفسه قلت هما وان اتخذ حقيقة لكذا مختلفا مرجعنا الى الاصل واعتبر في
جانب الموضوع مرجعنا انما يصدق عليه هاج وفي الجمول مرجعنا غايصة
عليها ب وهذا المقدار من الاختلاف والتغاير كافي في صحة العمل للتعليق وما
اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة عليه بلفظين فغير ملتفت اليه
فلذلك فاما انك بعد ان المحل دون انحصار القضاء في الضرر سرية الزايم ان
مفهوم ما صدق عليه ب وب هو ايضا ليس من القضايا الاعتبارية كما عرفت
من ان الحكم على الافراد في الطبيعة والحاصل ان الاعتبار في جانب الموضوع
هو الافراد في جانب المحل هو انه يوم هذا في القضايا المعبرة في العلوم اذ اللفظ بها
كما عرفت اجزاء الاحكام في اللزومات المتصلة في الوجود بالحق والذوات المتصلة
هي الافراد كاحوال هي المفهومات قولك بقال الخ اقول هذا شبهة قسك
في ابطال العمل قولك يلزم ما ذكرته من ان العمل لا يكون مفيدا اقول لا العمل بحسب
الاعتبار بحسب اللفظ لا بقرينة لانه يجب اقول هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة
تقريب ما ان مدعاكم وعرفتمكم العمل ب ابطال لانه مشتمل على صحة العمل وقد علم
الحال على العمل فيكون من العمل مبطل لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ
لو كان حقا لكان حقا بالادلة معا وعرفتم وقر الشاهد هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان
مدعى الخصم وجب ما اذا كان مدعا سالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب ان
مفهوم ج وب متغايران ولا يفتي بمحل ب عشر ج ان مفهوم ج هو
عين مفهوم ب فيلزم الحكم باتحاد المتغايرين بل لفظي كما تقدم ان
ما صدق عليه مفهوم ج من الافراد يصدق عليه مفهوم ب وما صدق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱- "مولوی محمد عبدالحکیم
 صاحب مکتبہ دارالافتاء بالقدس
 اہل بیت علیہم السلام کے بارے میں
 تحقیق کے بعد یہ کہ ان کی قبر
 قسطنطنیہ میں ہے اور وہ قسطنطنیہ
 مولوی محمد عبدالحکیم صاحب مکتبہ

۱۲۱
مذہب و ملت و ملت

استحقاق قبول

وہو ویکٹور کے لیے

ان کا حق حاصل کرنے

فراغت کے بعد

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ مُّغْتَمِرٌ يَصْعَدُ بَلَدًا زَاكِيًّا

三

فانبت الموضوع في فضل الامر كما هو ذهب القاري او اعتمد مع الحكماء الصديق بالفعل
كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود افراد الواحد و من دفع فان الاشياء
التي ليس لغيرها ان لا يصدق عليه الانسان في فضل الامر فلا يدخل في قولنا كل انسان
حيوان كذا الانسان المحجور لا يصدق عليه الانسان في فضل الامر فلا يدخل في لفظ
لا شيء من الانسان محجور قوله ولما اعتبر في عقد الموضوع اتصال وكذا في عقد
المحل اقول هذا انما يظهر من العبارة فان قولك لو وجد كان ج متصلة
وكذا قولك لو وجد كان ب متصلة اخرى واما محجور المعنى فيمنع ان لا يصدق
هناك اتصال قطعا لان هذه العبارة تفسير للقضية الكلية وقد عرفت ان عقد
الوضع فيها تركيب تقييد فكيف يتصور ان يكون معناه متصلة وان عقد
المحل فيها تركيب خبري كذلك محلي الاتصال فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى
الاتصال صلا فكيف تفسر بمعنى متصلتين بل يجب ان يحمل عبارة النسخة على
قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يندرج فيها الافراد المحققة والمقدرة
فانك اذا قلت كل ج ب يتبادر منه ان الحكم على كل ما هو ج في الخارج
محققا وادركه الشرط في التفسير بينها على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان
كلية الشرط تستعمل في المحققا والمقدرة كقولك في النهار ان كانت الشمس تشرق النهار
موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان قلت فعلى هذا ينبغي
ايراد الشرط في جانب الموضوع فيلغوا يراة في جانب المحل لان المقصود منه التعميم
الافراد قلت فلا يصدق بالمحل الافراد اذا كانت القضية مخرقة وهي ان يكون
السرور مذكورا في جانب المحل سواء فكر في جانب الموضوع او لا فإيراد الشرط

[illegible][illegible]

التي هي من مصادره
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته

ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته

اللاذين بينهما عموم من وجهه يكون بينهما تقيضيهما مباينة جزئية فلما كان بين
 الموجبتين الكليتين عموم من وجهه كان بينهما تقيضيهما استثنائي السالبين الجزئيين
 مباينة جزئية **قوله** يترشح مفهومها **اقول** السمة لوجهاً مختلفاً من مفهوم القضية
 مطلقاً فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد كاتب قضية اخرى يتوحد
 مفهومهما في الحقيقة وأما اختلاف العنوان بالعدل والتحصيل فترشح
 في مفهوم القضية فانه اذا كان لذات واحدة وصفان أحدهما وجودي كالجماد
 والاخرى عكسي كاللاد وغيرهما فثارة بالوجودي الاخرى بالعدمي وحكم عليهما
 في الحالتين بحكم واحد لم يحصل هناك قضيتان متخالفتان في المفهوم حقيقة
قوله ضرورة ان اجاب الشئ لغيره فخرج على وجود مثبت له **اقول** سواء كان
 ذلك الشئ امر وجودياً او عدمياً فان ثبت اللاكنا بترشح فخرج على وجهه كما ان
 ثبت الكنا بترشح كذلك **قوله** لا نقول الحكم في السالبة على الاقدام الموجودة **اقول**
 ذلك لا السلب فيع الاجاب فاذا كان الاجاب متعلقاً بالاقدام الموجودة كان رفعه
 ايضاً متعلقاً بها فيكون الاجاب في السلب حرجي على الموجودات اي يعتبر ذلك
 مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصحتها لا يتوقف على وجودها
 لان حاصلها انتفاء الشئ عن السلب انتفاء المحمول عن ذات الموضوع وذلك
 اما بان يكون الموضوع موجوداً وينتفي المحمول عنه واما بان لا يوجد الموضوع فتنتفي
 عنه المحمول ايضاً قطعاً تحصل الموجبة بثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك
 الا بان يكون الموضوع موجوداً ثانياً للمحمول والمفحصة ان انتفاء شئ من الموضوع
 قد يكون بانتفاءه في نفسه وقد لا يصح كونها بثبوت الشئ له

ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته

ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته
 ان يكون لذات واحد
 وهو ما وجد في ذاته

فلا يكون كالأمان يكون موجودا قوله والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك
 التفصيل قول إيمان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققا
 والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج محققا أو مقدرا فإن قلت
 إذا أخذت القضية على وجه تنسأول الافراد الخارجية المحققة والقد
 فالأفراد الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن يقال الموجبة هنا تقتضي وجود
 الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققا أو
 وفي الذهن والسالبة منها تقتضي وجوده في الجملة ايضا فلا يلزم الفرق قلت
 الاجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم بالانتماء
 نسو المحكوم عليه و يقتضي صلا وجوده ايضا لان ثبوت المحمول للموضوع
 فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم
 يعتبر حال الحكمي بمقدار الحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كحالة غدا وان
 الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو محجب بونه به ان امكن انما
 وان ساعة فساعة وان خارجا فخرجا وان فهنا قد هنا والسالبة لثباته
 الموجبة في فضاء الوجود اقل دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة
 والسالبة اذا احدث ذهنية والمحصل ان انتقال المحمول عن الموضوع يقتضي
 وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانتماء والحكم
 بالثبوت فلا فرق بينهما في اقصاء الوجود الذهني قوله نسبة المحمول
 اذا قلت زيد فانه فذلك نسبة هي نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد
 الى القيام فان زيد اريد به الذات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي

لأن قولنا لا يكون كالأمان يكون موجودا قوله والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك
 التفصيل قول إيمان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققا
 والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج محققا أو مقدرا فإن قلت
 إذا أخذت القضية على وجه تنسأول الافراد الخارجية المحققة والقد
 فالأفراد الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن يقال الموجبة هنا تقتضي وجود
 الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققا أو
 وفي الذهن والسالبة منها تقتضي وجوده في الجملة ايضا فلا يلزم الفرق قلت
 الاجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم بالانتماء
 نسو المحكوم عليه و يقتضي صلا وجوده ايضا لان ثبوت المحمول للموضوع
 فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم
 يعتبر حال الحكمي بمقدار الحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كحالة غدا وان
 الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو محجب بونه به ان امكن انما
 وان ساعة فساعة وان خارجا فخرجا وان فهنا قد هنا والسالبة لثباته
 الموجبة في فضاء الوجود اقل دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة
 والسالبة اذا احدث ذهنية والمحصل ان انتقال المحمول عن الموضوع يقتضي
 وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانتماء والحكم
 بالثبوت فلا فرق بينهما في اقصاء الوجود الذهني قوله نسبة المحمول
 اذا قلت زيد فانه فذلك نسبة هي نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد
 الى القيام فان زيد اريد به الذات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي

ان يكون كالأمان يكون موجودا قوله والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك
 التفصيل قول إيمان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققا
 والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج محققا أو مقدرا فإن قلت
 إذا أخذت القضية على وجه تنسأول الافراد الخارجية المحققة والقد
 فالأفراد الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن يقال الموجبة هنا تقتضي وجود
 الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققا أو
 وفي الذهن والسالبة منها تقتضي وجوده في الجملة ايضا فلا يلزم الفرق قلت
 الاجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث انه حكم بالانتماء
 نسو المحكوم عليه و يقتضي صلا وجوده ايضا لان ثبوت المحمول للموضوع
 فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم
 يعتبر حال الحكمي بمقدار الحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كحالة غدا وان
 الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو محجب بونه به ان امكن انما
 وان ساعة فساعة وان خارجا فخرجا وان فهنا قد هنا والسالبة لثباته
 الموجبة في فضاء الوجود اقل دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة
 والسالبة اذا احدث ذهنية والمحصل ان انتقال المحمول عن الموضوع يقتضي
 وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده واما الحكم بالانتماء والحكم
 بالثبوت فلا فرق بينهما في اقصاء الوجود الذهني قوله نسبة المحمول
 اذا قلت زيد فانه فذلك نسبة هي نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد
 الى القيام فان زيد اريد به الذات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي

۱۳۰

[illegible]

উই

وقد تعتبر في المفردات بحسب قولها على ذات واحدة وهي الحملات الشبيهة بالمتصلة
وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل واحد فان عبرت عنها بمثل قولك
السواد والبياض سنا فإن بحسب الوجود في محل واحد فهذه حمولة صرفة لان
عبرت عنها بمثل قولك اما ان يكون هذا الشيء اسود واما ان يكون ابيض
فهذه متفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك هذا الشيء اما اسود واما ابيض
فهذه حمولة شبيهة بالمتصلة والكل متشابهة في مال المعنى ومحصوله وانما
متخالفة في المفهوم الصحيح **قوله** فان الذي حكم فيها يلزم السلب وجبلة و
لا سلبنا **قول** كما ان السلب في الحملات بحسب سلب المحل باعتبارها فيها عدا
وتحصيلا فربما كان طرفا الحمولة مشتملين على حرفي السلب تكون القضية موجبة
كذلك السلب في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعه على
اللزوم والاتفاق وبحسب سلب الاتصال ونوعه اعني العناد والاتفاق
فلا اعتبارا بطرفي الشرطيات في سلبها واعيا بها بل الاتمام لا رتبة على كون
الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والتالي سالبة وبالعكس
في الموجبات والسوالب في المتصلات والمنفصلات **قوله** ثم بنا بحث **قوله** هذا
حق نعم المتصل المطلق اعني التي اختلف فيها بحسب الحكم بالاتصال ونوعه اعني العناد والاتفاق
نفيا واثباتا يتبع كذا **قوله** عدا فحين وعن مقدم كاذب وتال صادق **قوله**
فالوجبة الحقيقية تصدق من صادق وكاذب **اقول** الموجبة الحقيقية العنادية
لما وجب تركيها من جزئين يتبع صدقهما وكذا عدا وجب ان يكون تركيها من
ومن نقضهما واما نقضها كقولك هذا العاكس ابيض واما كاذب فحين وقوله كذا العاكس

[illegible][illegible]

بالتأثير الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معه فإذا قلنا كما
كان زيداً انساناً كان حيواناً فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل
الانسان ناطق اعني كون زيد ناطقاً بعيد وضعاً عن اوضاع المقدم حاصله من
ممكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلفت اليه
لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم
سواء كانت قضايا او غيرها تحصل للمقدم باعتبارها كلاً هي كونه مقارناً
لهذا الشيء ولذلك الشئ وغيرهما هذه الحركات مغايرة لما في الامور وما كان ضرب زيد
يصير مبدأ لضامة زيد مضبوطة بغيرها اوضاعاً مغايرة ان الضمير فاك اوضاع
الحالات الحاصلة للمقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فزيد لك سيد فمافيد
من ان كون زيد قائماً او قاعداً او كون الشمس طليعة او كون القمر ناهقاً ليست
اوضاعاً حاصله عن امور ممكنة الاجتماع مع المقدم بل هي امور موافقة
الوجود للمقدم فالمثال الصحيح هو النتيجة الحاصلة كما مر قوله فان المقدم
اذا قرض على شئ من هذين الوضعين استلزم عدم التالي وعدم لزوم التالي
اقول اظهر في العبارة ان يقال اذا قرض المقدم على شئ من هذين الوضعين
لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع عدم التالي معه فلا يخلو واستلزم التالي
لكان عدم اللازم مجتمعا مع اللازم وهو محتمل واما على تقدير عدم لزوم
التالي فظاهر قوله لما كانت النتيجة مركبة من القضيتين والقضية اما محتملة
قول قد عرفت ان المحتملة تتركب من المفردات وما في حكم المفرد ان الشرطية تتركب
من قضيتين فاذي ما يوصف من تركيب الشرطية تتركبها من محتملتين واذا تتركب من غير محتملتين

[illegible]

١٣٥
 قوله تعالى في الميزان
 لا يزنون بالعدل
 بل يزنون بالهوى
 والهمزة في قوله
 يزنون بالهوى
 هي من وزن
 يزنون
 والهمزة في قوله
 يزنون بالعدل
 هي من وزن
 يزنون

فلا بد أن تخل إلى آخره إلى المحليات المتصلة إلى المقدرات اذ لو لم تخرج الجزاء الشرطية
 او جزؤها إلى المحليات لزم تركيبها من اجزاء غير متناهية فالمحلية
 اما جزء الشرطية او جزؤها وهكذا الى ان ينتهي قوله وهو اخلاص
 القضيتين اقول قلت التناقض قد يجزى في المقدرات واطراف القضايا كما مر
 في صا ح البس الايج من نقيض المتساويين وغيرهما كما سياتي في حكا النقيض فلا يصح
 تخصيصه بالقضايا تلك المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في احكامها
 واما تناقض المقدرات الواقعة في اطراف القضايا فيعرف بالمقايضة فلا حاجة الى
 ادراجها في تعريف التناقض ههنا قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض اقول بعض
 لا بد منها في التناقض والتركيب كافية وحدها بل لا بد منها من اختلاف الجهة
 في جميع القضايا الموجبة ومن الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة كما سياتي
 قوله فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرطية اقول قيل تخصيص
 بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج
 تحت وحدة المحمول تحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات
 المندرجة في وحدة الموضوع في اصل القضية مندرجة في وحدة المحمول
 لصيرورة ذلك الموضوع محمولاً في العكس وصارت الوحدات المندرجة
 في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول
 موضوعاً فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في معنى الموضوع والمحمول
 مطلقاً من غير تعيين وهذا هو لان المختص كانه ارفع هو الظاهر
 ان رجوع وحدة الشروط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع

قوله تعالى في الميزان
 لا يزنون بالعدل
 بل يزنون بالهوى
 والهمزة في قوله
 يزنون بالهوى
 هي من وزن
 يزنون
 والهمزة في قوله
 يزنون بالعدل
 هي من وزن
 يزنون

قوله تعالى في الميزان

قوله تعالى في الميزان
 لا يزنون بالعدل
 بل يزنون بالهوى
 والهمزة في قوله
 يزنون بالهوى
 هي من وزن
 يزنون
 والهمزة في قوله
 يزنون بالعدل
 هي من وزن
 يزنون

له ووجه ان تناقض الحكم
 في موضوعات لا يختلف الحكم
 في الموضوعات فثبت انما ثبت
 عدم التناقض في الموضوعات
 في موضوعات لا يختلف الحكم
 في الموضوعات فثبت انما ثبت
 عدم التناقض في الموضوعات
 في موضوعات لا يختلف الحكم

ووجه البواقي الى وحدة المحمول الظاهر ان اعتبار الشرط والكل والجزم في
 الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاصناف والقوة والفعل في المحمول لا
 وافوي كما لا يخفى قوله الجريمان انما يصادفان اقول يعني انهما يصادفان
 في الجزئين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مقارن
 لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع واذا اعتبر الاختلاف مع سائر
 الشروط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع
 باقى الشروط حصل التناقض اي فلهذا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً دون
 الاختلاف اجاب بان شرط احكام القضاء انما هو في مضمونها وخصوصية البعض
 خاتمة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار شرط الاتحاد فيها
 والامكان التناقض في الجزئيات باعتبار امر خارج عنها فلذلك لم يعتبر بخلاف
 الكمية فانها دخلت في مضمومات القضاء فيجب اعتبار الاختلاف فيها
 لتحقيق التناقض قوله فان قلت السراية وواحدة الموضوع اقول
 هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الاول في بيان انحصار النظر في احكام
 القضاء في مفهومها كما لا يجديك نفعا في عدم اعتبار وحدة الموضوع
 كما ذكرت لانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك او لم يكن
 خارجاً عن مفهوم القضاء في احكامها او لا ومع اعتبارها كالحاجة الى اعتبار
 الاختلاف في الكمية في القضاء الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع يتحقق التناقض
 بينهما فلا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد مما اعتبره وحدة
 الموضوع في الذكر هذا الوحدة حاصلة في الجزئين ولا تناقض لبلد

اعتبار الاختلاف في
 التناقض في جميع
 الموضوعات فثبت انما ثبت
 عدم التناقض في الموضوعات
 في موضوعات لا يختلف الحكم
 في الموضوعات فثبت انما ثبت
 عدم التناقض في الموضوعات
 في موضوعات لا يختلف الحكم

ان كان في موضوعات لا يختلف الحكم
 في الموضوعات فثبت انما ثبت
 عدم التناقض في الموضوعات
 في موضوعات لا يختلف الحكم

١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩

ممكنة في نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس ^{صل} ^{الاصلي}
 وهو المطلق والاضابط في الموجبات على ما ذكرنا ان ما لا يصدق عليه الاطلاق ^{الاصلي}
 وهو الممكنان فحالهما غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق
 عليه الدوام الوصفى انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كلياً
 او جزئياً وهي محتملة قضائياً وان صدق عليه الدوام الوصفى فان لم يكن مقيداً
 بالادوام انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة وهي راجع قضائياً وانما
 مقيد به انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة كالدائمة هما قضيتان
 قوله انعكس التقيض لنفسه في الكم كاي وهو اخص من تقيض الاصل قول ابي هو
 اخص من تقيض الاصل بحسب الكمية لان تقيضه سالبة جزئية وهذا جازي
 الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس اخص من تقيض الاصل حيث
 للجملة ايضاً كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئياً قوله واما في الدائمة والعامة
 والخاصتين فلان تقيض عكسها عرفية عامة اقول هذا في الدائمتين
 والعامتين نظراً لان عكسها حينية مطلقة وتقيضها العرفية العامة واما
 في الخاصتين فالعرفية العامة هي تقيض الجزء الاول من عكسهما واما ^{تقيض}
 عليها في الخاصتين لان قيد الادوام سالبة جزئية مطلقة عامة لا يمكن
 اثباتها بطريق العكس قوله فهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي اخص من ^{نفسها}
 اقول وذلك لان العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي تقيض ^{نفسها}
 واخص من المطلقة العامة التي هي تقيض الدائمة واخص من الحينية الممكنة
 والحينية المطلقة اللتين هما تقيضتا العامتين واخص من تقيض الخاصتين ^{نفسها}

[illegible]

فقبض الجريتين الاولين منهما فيكونان اخص من احد المفومات الثلاثة التي
 هي نفقيص الغاصتين اعني المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفي لقاب
 اخص من اخص في نفقيص اخصين قوله واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نفقيص
 عكوسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نفقا قضها اقول عكس السالبة الدائمة
 سالبة دائمة وهو اخص من الممكنة الوقتية التي هي نفقيص الجزع الاول من الوقتية
 واخص من الممكنة الدائمة التي هي نفقيص الجزع الاول من المنتشرة فيكون اخص
 من لا اخص واما في الوجوديتين وهي نفقيص الجزع الاول منهما فيكون اخص من
 نفقيصهما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا
 ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العام على ما هو مذهب الفارابي
 يلزم انعكاس السالبة الضرورية فكيفها وانعكاس الموجبة الممكنة التجزئية ممكنة
 عامة فيكون الممكنة متباعدة في صفة الاول والثالث بلا اشتباه ويكون نفقيص
 بالمثال المفروض متباعدة كما لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد
 فليس بالضروريه واذا اعتبرنا انصافه بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ
 بزعم المتأخرين يجيب ان لا يثبت شئ من هذا الاحكام فتوقف المصريح في
 في الممكنين كما صرح به قوله قال قدما ما بالمنطقيين عكس النفقيص قول
 في العلوم هو عكس النفقيص بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فتشبه
 فيها قوله قال المتأخرون لانهم اجه ولم يصدق العكس يصدق بعضه اليقين
 غاية ما في الباب لا اقول قد وقع ذلك لا لاخذ نفقيص الطرفين بمعنى السلب
 بل بمعنى الحد الذي قد عرفت ان للموجبة السالبة المعول مسأوية للسالبة فقط

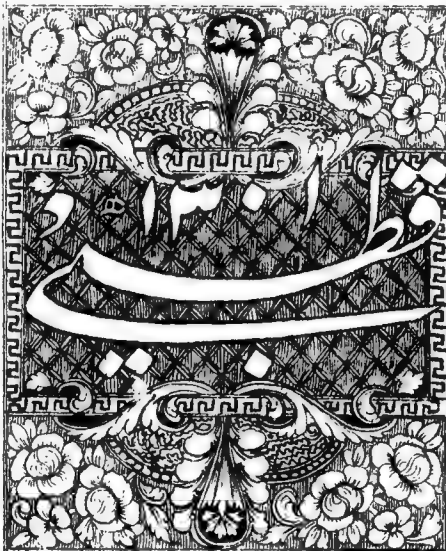
ان نفقيصها سالبة دائمة وعكسها اخص من نفقا قضها اقول عكس السالبة الدائمة
 سالبة دائمة وهو اخص من الممكنة الوقتية التي هي نفقيص الجزع الاول من الوقتية
 واخص من الممكنة الدائمة التي هي نفقيص الجزع الاول من المنتشرة فيكون اخص
 من لا اخص واما في الوجوديتين وهي نفقيص الجزع الاول منهما فيكون اخص من
 نفقيصهما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا
 ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العام على ما هو مذهب الفارابي
 يلزم انعكاس السالبة الضرورية فكيفها وانعكاس الموجبة الممكنة التجزئية ممكنة
 عامة فيكون الممكنة متباعدة في صفة الاول والثالث بلا اشتباه ويكون نفقيص
 بالمثال المفروض متباعدة كما لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد
 فليس بالضروريه واذا اعتبرنا انصافه بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ
 بزعم المتأخرين يجيب ان لا يثبت شئ من هذا الاحكام فتوقف المصريح في
 في الممكنين كما صرح به قوله قال قدما ما بالمنطقيين عكس النفقيص قول
 في العلوم هو عكس النفقيص بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فتشبه
 فيها قوله قال المتأخرون لانهم اجه ولم يصدق العكس يصدق بعضه اليقين
 غاية ما في الباب لا اقول قد وقع ذلك لا لاخذ نفقيص الطرفين بمعنى السلب
 بل بمعنى الحد الذي قد عرفت ان للموجبة السالبة المعول مسأوية للسالبة فقط

ان نفقيصها سالبة دائمة وعكسها اخص من نفقا قضها اقول عكس السالبة الدائمة
 سالبة دائمة وهو اخص من الممكنة الوقتية التي هي نفقيص الجزع الاول من الوقتية
 واخص من الممكنة الدائمة التي هي نفقيص الجزع الاول من المنتشرة فيكون اخص
 من لا اخص واما في الوجوديتين وهي نفقيص الجزع الاول منهما فيكون اخص من
 نفقيصهما قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل اقول اذا اعتبرنا
 ذات الموضوع بالعنوان بالامكان العام على ما هو مذهب الفارابي
 يلزم انعكاس السالبة الضرورية فكيفها وانعكاس الموجبة الممكنة التجزئية ممكنة
 عامة فيكون الممكنة متباعدة في صفة الاول والثالث بلا اشتباه ويكون نفقيص
 بالمثال المفروض متباعدة كما لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد
 فليس بالضروريه واذا اعتبرنا انصافه بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ
 بزعم المتأخرين يجيب ان لا يثبت شئ من هذا الاحكام فتوقف المصريح في
 في الممكنين كما صرح به قوله قال قدما ما بالمنطقيين عكس النفقيص قول
 في العلوم هو عكس النفقيص بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المتأخرون فتشبه
 فيها قوله قال المتأخرون لانهم اجه ولم يصدق العكس يصدق بعضه اليقين
 غاية ما في الباب لا اقول قد وقع ذلك لا لاخذ نفقيص الطرفين بمعنى السلب
 بل بمعنى الحد الذي قد عرفت ان للموجبة السالبة المعول مسأوية للسالبة فقط

للمسحوق يرد بهما الامور المفوظة وعلى التقديرين يرد بالقبول الآخر الذي
هو النتيجة القول المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقبول المعقول
ولا للمسحوق قوله ليندرج في الحد الصادق المقدمات وكاذبها اقول
يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لزم عنها لاذنها قول الخلق بدار الوجود
الى ان ذلك القضايا صادقة في انفسها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد
القياسي الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلمت ليتناولها جميعا فان اذنا الشرط
يتناول المحقق والمقدر قوله لا فانقول المراد بذلك اقول هذا هو الضيق
لان النتيجة لا يمكن ان تكون مذكورة بعينها في القياس على ان تكون عين
احد المقدمتين وان تكون جزء من احديهما ولا لكان العلم بالنتيجة مقدما
على العلم بالقياس بمرتبة او بمرتبتين كذلك فيقيضها لا يمكن ان يكون بعينه
مذكورا في القياس ولا لكان التصديق بنبقيض النتيجة مع ما على القياس مع
التصديق بنبقيضها لا يتصور التصديق بما قوله وكل ما سجد لا بد فيه من
مقدمة متصلة اخرى اقول على قياس من ان لا بد فيه من قضيتين وذلك لان
القياس لا بد ان يشتمل على امر مناسب اما لجميع المطلوب اما لا جزاءه فالاجابة
هو القياس الاستثنائي كما سياتي في فكه بدفيه ايض من مقدمتين والثاني هو ان
لا بد فيه ايض من امر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلب فيحصل مقدما
قطعا سواء كانا حليتين ام لا قوله فهو ضوع المطلب يسمى اصغر لانه يكون
في الاغلب خصر اقول اشرفت المطالب هو الوجه الكلية وموضوعها
اخصر من محمولها في الاغلب وان عاثران يكون مساويا له ايض قوله لا

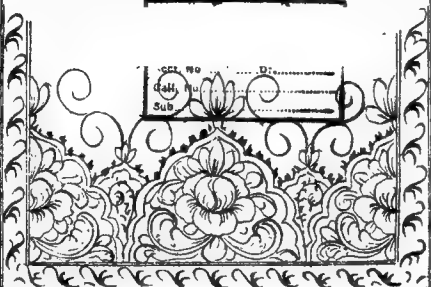
المسحوق يرد بهما الامور المفوظة وعلى التقديرين يرد بالقبول الآخر الذي هو النتيجة القول المعقول لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقبول المعقول ولا للمسحوق قوله ليندرج في الحد الصادق المقدمات وكاذبها اقول يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لزم عنها لاذنها قول الخلق بدار الوجود الى ان ذلك القضايا صادقة في انفسها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد القياسي الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلمت ليتناولها جميعا فان اذنا الشرط يتناول المحقق والمقدر قوله لا فانقول المراد بذلك اقول هذا هو الضيق لان النتيجة لا يمكن ان تكون مذكورة بعينها في القياس على ان تكون عين احد المقدمتين وان تكون جزء من احديهما ولا لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس بمرتبة او بمرتبتين كذلك فيقيضها لا يمكن ان يكون بعينه مذكورا في القياس ولا لكان التصديق بنبقيض النتيجة مع ما على القياس مع التصديق بنبقيضها لا يتصور التصديق بما قوله وكل ما سجد لا بد فيه من مقدمة متصلة اخرى اقول على قياس من ان لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد ان يشتمل على امر مناسب اما لجميع المطلوب اما لا جزاءه فالاجابة هو القياس الاستثنائي كما سياتي في فكه بدفيه ايض من مقدمتين والثاني هو ان لا بد فيه ايض من امر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلب فيحصل مقدما قطعا سواء كانا حليتين ام لا قوله فهو ضوع المطلب يسمى اصغر لانه يكون في الاغلب خصر اقول اشرفت المطالب هو الوجه الكلية وموضوعها اخصر من محمولها في الاغلب وان عاثران يكون مساويا له ايض قوله لا

أَفْضَلُ إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ



طَبْعُ الْمَطْبَعِ لِلْكَتُبِ الْمَغْرِبِيَّةِ إِلَى تَوْكَلْشَو

۱۰۔ کما فی قولہ تعالیٰ : اذ قم وانما ۱۱۔

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible]

این کتاب در شهر تبریز در روز دوشنبه ۱۲۸۴
 قمری در ماه رجب در روز ششم از طرف
 صاحب کتاب محمد علی آقاخان
 در شهر تبریز در روز دوشنبه ۱۲۸۴
 قمری در ماه رجب در روز ششم از طرف
 صاحب کتاب محمد علی آقاخان

بان لعلم في هذا العصر فلا خيب ناره وولت الادلر انصاره الا انهم كلما اوجبت طلوه
 وتلبسوا بغير ادراك واجتاد وشوقا فلما اجد بد من سعادتهم بما افترجوا وايضا لهم
 غاية ما القسوة فوجت كتاب النظر في مقامه مسالكها وبحثت مغارف البيان
 مسالكه ولا يلبثا وتشرها شرا كما كشف لاصيدان عن حوزة وايد وايد هوانا لا لا على
 قواعدها وضمت اليها من الامجاد الشريفة والعلت اللطيفة ما خلقت الكنت عنه
 ولا بد منه بعبارة رقيقة تسابق معانيها لادها في فقرات شائعة كجسم استماع الاذن
 وسببته تتجرب القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ومختار
 به على حجة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية وحمله
 بحيث يتصاعد بتصاعد رتبة مراتب الدنيا والدين يتطاول دون سرجات ولونه
 رتبان الملوك والسلاطين وهو المجدوم لا عظم يستوعبها على كبره في العالم ضاليف
 والقلم ساق الغايات في نصب رايات السعادات الباطنة في اشاعة العدل والاحسان
 بانصاف النيات تاحوت وديوان الوزراء عيان لامانة الامم من غيرة الغرغرائم
 السعادة الابدية الفاتحة من همة العليا عرائم العناية السريفة في عهد واحد
 الملة الرومانية موسمين الدولة السلطانية العالي عتات الجلال رايات اقباله
 التالي ساق الاقبال ايات جلاله على الله على العلمين بلحاظ افاضه العلمين شرف
 المحقق الدولة والدين رشيد الاسلام ومهدا المسلمين امير احمد شمس الله
 من عنده شرفا لانه شرف دين الهدى شيعة ان لا صاع باهت ادب
 نسبت واحمد حمد الشفق منه سمع لانزال اعلام العدل في ايام
 دولته عالية قيمة العلم من آثار توبه عالىة و

قاضي

في هذا العصر...
 بان لعلم في هذا العصر...
 وتلبسوا بغير ادراك...
 غاية ما القسوة فوجت...
 مسالكه ولا يلبثا...
 قواعدها وضمت اليها...
 ولا بد منه بعبارة...
 وسببته تتجرب...
 به على حجة من خصه...
 بحيث يتصاعد بتصاعد...
 رتبان الملوك والسلاطين...
 والقلم ساق الغايات...
 بانصاف النيات تاحوت...
 السعادة الابدية الفاتحة...
 الملة الرومانية موسمين...
 التالي ساق الاقبال...
 المحقق الدولة والدين...
 من عنده شرفا لانه...
 نسبت واحمد حمد...
 دولته عالية قيمة...
 في هذا العصر...
 بان لعلم في هذا العصر...
 وتلبسوا بغير ادراك...
 غاية ما القسوة فوجت...
 مسالكه ولا يلبثا...
 قواعدها وضمت اليها...
 ولا بد منه بعبارة...
 وسببته تتجرب...
 به على حجة من خصه...
 بحيث يتصاعد بتصاعد...
 رتبان الملوك والسلاطين...
 والقلم ساق الغايات...
 بانصاف النيات تاحوت...
 السعادة الابدية الفاتحة...
 الملة الرومانية موسمين...
 التالي ساق الاقبال...
 المحقق الدولة والدين...
 من عنده شرفا لانه...
 نسبت واحمد حمد...
 دولته عالية قيمة...

وهو ما لا يخلو عما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصورة بالذات
 فهو الماهية الثنائية اذ هي المركبات التي المقاصد بالذات فلا بد ان يكون النظر فيها من
 حيث الصيغة وحدها وعلى المقالة الثالثة او من حيث المادة وهو الخافعة والمراد بالمقيدة ههنا
 ان توقف عليه في العلم وجه توقف الشرع اما على تصور العلم فلا بد ان الشارح علم لولم
 يقصود لا ذلك العلم لكن طالب العلم المجبور للمطابق وهو لا يحتاج توجه الفرض المجبور للمطابق
 وفيه نظرون فالحال في الشرع في العلم يتوقف على تصور ان اريد به التصور بوجه ما فليس للملك بل يلزم منه
 ان لا بد من تصور كبره فالتقريب او المقصود بان سبب ايراد العلم في مقدمات الكلام
 وان اريد به التصور بوجه ما فليس ان لم يكن العلم متصورا بوجه ما يلزم طلب المجبور للمطابق
 وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه ما وهو لا بد ان يقال لا بد من تصور
 العلم بوجه ما ليكون الشارح في علمه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم بوجه ما فليس متصورا
 اجزا لاحتمال ان كل مسئلة عند تردد عليه علم انما هو في ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق
 اشارة الى كسوف ما لا يفرغ من علمه على بصيرة في سلوكه واما على بيان الحاجة الى العلم فانه لا بد من غاية
 العلم والغرض منه لكان طالبه عا واما على موضوعه فلا بد ان يكون العلم بمسئلة في موضوعه
 فان علم الفقه مثله اما فيما يتعلق علم اصول الفقه بموضوعه فان علم الفقه بمسئلة في موضوعه
 حيث انها تحل في عدم وتعم وتفسد وعلم اصول الفقه بمسئلة في موضوعه فان علم الفقه بمسئلة في موضوعه
 يستلزم علم الاحكام الشرعية فلما كان لهذا الموضوع ولذا هو موضوع اخر خاصا على علمين
 منفردين احدهما هو العلم بقرينة الشارح في العلم ان موضوعه في العلم انما هو العلم بالاطلاق فيمكن ان
 في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى مرتبة بوجه ما فليس في بحث واحد وعقد
 بتفسير العلم الى التصور فقط والتصدق في توقفه بيان الحاجة اليه عليه **قال العلم** اما

وهو ما لا يخلو عما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصورة بالذات
 فهو الماهية الثنائية اذ هي المركبات التي المقاصد بالذات فلا بد ان يكون النظر فيها من
 حيث الصيغة وحدها وعلى المقالة الثالثة او من حيث المادة وهو الخافعة والمراد بالمقيدة ههنا
 ان توقف عليه في العلم وجه توقف الشرع اما على تصور العلم فلا بد ان الشارح علم لولم
 يقصود لا ذلك العلم لكن طالب العلم المجبور للمطابق وهو لا يحتاج توجه الفرض المجبور للمطابق
 وفيه نظرون فالحال في الشرع في العلم يتوقف على تصور ان اريد به التصور بوجه ما فليس للملك بل يلزم منه
 ان لا بد من تصور كبره فالتقريب او المقصود بان سبب ايراد العلم في مقدمات الكلام
 وان اريد به التصور بوجه ما فليس ان لم يكن العلم متصورا بوجه ما يلزم طلب المجبور للمطابق
 وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه ما وهو لا بد ان يقال لا بد من تصور
 العلم بوجه ما ليكون الشارح في علمه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم بوجه ما فليس متصورا
 اجزا لاحتمال ان كل مسئلة عند تردد عليه علم انما هو في ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق
 اشارة الى كسوف ما لا يفرغ من علمه على بصيرة في سلوكه واما على بيان الحاجة الى العلم فانه لا بد من غاية
 العلم والغرض منه لكان طالبه عا واما على موضوعه فلا بد ان يكون العلم بمسئلة في موضوعه
 فان علم الفقه مثله اما فيما يتعلق علم اصول الفقه بموضوعه فان علم الفقه بمسئلة في موضوعه
 حيث انها تحل في عدم وتعم وتفسد وعلم اصول الفقه بمسئلة في موضوعه فان علم الفقه بمسئلة في موضوعه
 يستلزم علم الاحكام الشرعية فلما كان لهذا الموضوع ولذا هو موضوع اخر خاصا على علمين
 منفردين احدهما هو العلم بقرينة الشارح في العلم ان موضوعه في العلم انما هو العلم بالاطلاق فيمكن ان
 في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى مرتبة بوجه ما فليس في بحث واحد وعقد
 بتفسير العلم الى التصور فقط والتصدق في توقفه بيان الحاجة اليه عليه **قال العلم** اما

وهو ما لا يخلو عما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصورة بالذات
 فهو الماهية الثنائية اذ هي المركبات التي المقاصد بالذات فلا بد ان يكون النظر فيها من
 حيث الصيغة وحدها وعلى المقالة الثالثة او من حيث المادة وهو الخافعة والمراد بالمقيدة ههنا
 ان توقف عليه في العلم وجه توقف الشرع اما على تصور العلم فلا بد ان الشارح علم لولم
 يقصود لا ذلك العلم لكن طالب العلم المجبور للمطابق وهو لا يحتاج توجه الفرض المجبور للمطابق
 وفيه نظرون فالحال في الشرع في العلم يتوقف على تصور ان اريد به التصور بوجه ما فليس للملك بل يلزم منه
 ان لا بد من تصور كبره فالتقريب او المقصود بان سبب ايراد العلم في مقدمات الكلام
 وان اريد به التصور بوجه ما فليس ان لم يكن العلم متصورا بوجه ما يلزم طلب المجبور للمطابق
 وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه ما وهو لا بد ان يقال لا بد من تصور
 العلم بوجه ما ليكون الشارح في علمه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم بوجه ما فليس متصورا
 اجزا لاحتمال ان كل مسئلة عند تردد عليه علم انما هو في ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق
 اشارة الى كسوف ما لا يفرغ من علمه على بصيرة في سلوكه واما على بيان الحاجة الى العلم فانه لا بد من غاية
 العلم والغرض منه لكان طالبه عا واما على موضوعه فلا بد ان يكون العلم بمسئلة في موضوعه
 فان علم الفقه مثله اما فيما يتعلق علم اصول الفقه بموضوعه فان علم الفقه بمسئلة في موضوعه
 حيث انها تحل في عدم وتعم وتفسد وعلم اصول الفقه بمسئلة في موضوعه فان علم الفقه بمسئلة في موضوعه
 يستلزم علم الاحكام الشرعية فلما كان لهذا الموضوع ولذا هو موضوع اخر خاصا على علمين
 منفردين احدهما هو العلم بقرينة الشارح في العلم ان موضوعه في العلم انما هو العلم بالاطلاق فيمكن ان
 في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى مرتبة بوجه ما فليس في بحث واحد وعقد
 بتفسير العلم الى التصور فقط والتصدق في توقفه بيان الحاجة اليه عليه **قال العلم** اما

تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل وتصوّر معه حكم وهو استناد إلى آخره بما يأتينا
 أو سلباً ويقال للجمهور تصديق **أقول** العلم إما تصوّر فقط أو تصوّر مع حكم مع يقال له التصوّر
 الساذج كصورة الإنسان من غير حكم عليه بنق أو إثبات وإما تصوّر مع حكم ويقال للجمهور تصديق
 كصورة الإنسان حكماً عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب أو التصوّر فهو حصول صورة الشيء في العقل
 وليس معنى تصوّر الإنسان إلا أن ترسم صورة منه في العقل بما يعتاز الإنسان من غيره عند العقل
 كما ثبتت صورة الشيء في المرأة إلا أن المرأة لا تثبت فيها المثل المحسوس والنفس لا تطعمها كمثل
 المحسوسات المحسوسات فتقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل استناداً إلى مطلق التصوّر والتصوّر
 لا نلما ذكر التصوّر فقط فقد ذكرنا من بعدهما التصوّر المطلق لأن المقيّد إذا كان من كونه
 كان المطلق من كونه بالضرورة وثانيهما التصوّر فقط أي الذي هو التصوّر الساذج فذلك
 إيمان يعود إلى مطلق التصوّر وإلى التصوّر فقط لا جأز أن يعود إلى التصوّر فقط بعد حصول
 صورة الشيء في العقل على التصوّر الذي معه حكم فلو كان تعريفاً للتصوّر فقط لم يكن مانعاً من دخوله في
 فحينئذ يعود التصوّر إلى مطلق التصوّر دون التصوّر فقط فيكون حصول صورة الشيء
 في العقل تعريفاً له وإما عرف مطلق التصوّر دون التصوّر فقط مع أن المقام يقتضي تعريفاً
 على أن التصوّر كما يطلق فيها هو المشهور على ما يقاب التصديق أي التصوّر الساذج كما
 يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصوّر أما الحكم فهو استناد الحكم إلى
 أو سلباً ولا يجاب بإيقاع النسبة والسلب وإن لم يكن لها إذا قلنا الإنسان كاتب وليس يكتب
 فقد استند الكاتب إلى الاستناد أو تعيناً نسبة فتبين الكتابة إليه وهو إما أن يستند
 بثبوت الكتابة عنده وهو السلب فلا بد من ثبوت الحكم كالاتصاف بالكتابة ثم ثبوت
 إلى الإنسان ثم وقوع تلك النسبة أولاً وقوعها فادراك الإنسان هو تصور الحكم

لأنه لو كان تصور الحكم هو تصور الشيء في العقل وتصوّر معه حكم وهو استناد إلى آخره بما يأتينا
 أو سلباً ويقال للجمهور تصديق **أقول** العلم إما تصوّر فقط أو تصوّر مع حكم مع يقال له التصوّر
 الساذج كصورة الإنسان من غير حكم عليه بنق أو إثبات وإما تصوّر مع حكم ويقال للجمهور تصديق
 كصورة الإنسان حكماً عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب أو التصوّر فهو حصول صورة الشيء في العقل
 وليس معنى تصوّر الإنسان إلا أن ترسم صورة منه في العقل بما يعتاز الإنسان من غيره عند العقل
 كما ثبتت صورة الشيء في المرأة إلا أن المرأة لا تثبت فيها المثل المحسوس والنفس لا تطعمها كمثل
 المحسوسات المحسوسات فتقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل استناداً إلى مطلق التصوّر والتصوّر
 لا نلما ذكر التصوّر فقط فقد ذكرنا من بعدهما التصوّر المطلق لأن المقيّد إذا كان من كونه
 كان المطلق من كونه بالضرورة وثانيهما التصوّر فقط أي الذي هو التصوّر الساذج فذلك
 إيمان يعود إلى مطلق التصوّر وإلى التصوّر فقط لا جأز أن يعود إلى التصوّر فقط بعد حصول
 صورة الشيء في العقل على التصوّر الذي معه حكم فلو كان تعريفاً للتصوّر فقط لم يكن مانعاً من دخوله في
 فحينئذ يعود التصوّر إلى مطلق التصوّر دون التصوّر فقط فيكون حصول صورة الشيء
 في العقل تعريفاً له وإما عرف مطلق التصوّر دون التصوّر فقط مع أن المقام يقتضي تعريفاً
 على أن التصوّر كما يطلق فيها هو المشهور على ما يقاب التصديق أي التصوّر الساذج كما
 يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصوّر أما الحكم فهو استناد الحكم إلى
 أو سلباً ولا يجاب بإيقاع النسبة والسلب وإن لم يكن لها إذا قلنا الإنسان كاتب وليس يكتب
 فقد استند الكاتب إلى الاستناد أو تعيناً نسبة فتبين الكتابة إليه وهو إما أن يستند
 بثبوت الكتابة عنده وهو السلب فلا بد من ثبوت الحكم كالاتصاف بالكتابة ثم ثبوت
 إلى الإنسان ثم وقوع تلك النسبة أولاً وقوعها فادراك الإنسان هو تصور الحكم

قسم العلم الى التصديق والتصديق كما فعل العلم فلا بد له من اختيار التصديق على
 التصديق من الحكم فقولنا التصديق هو الحكم فحينئذ التصديق لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم
 للتصديق فظاهر انه ليس كذلك وان رتبتم به ندم من مطلق التصديق لكن التصديق ليس
 التصديق من التصديق الساذج فظاهر ان يكون قسم التصديق الى التصديق الساذج والتصديق
 مطلقا والتصديق بعد الحكم فان في التصديق مطلقا لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم
 كان التصديق مطلقا فليس العلم وان جئنا التصديق بعد الحكم فحينئذ التصديق ليس
 لان عدم الحكم يكون حجة في التصديق لو كان التصديق مطلقا في التصديق لكن الحكم معتبرا
 فيه ابتداء الحكم معتبرا فيه فلم اختيار الحكم وعدمه في التصديق وانه هو وان التصديق
 يطابق ولا يشترط ان على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصديق الساذج وعلى التصديق مطلقا
 كما وقع التنبيه عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني والحاصل ان التصديق
 لا يشترط ان يكون مطلقا هو العلم والتصديق ما ان يعتبر بشرط متى ان الحكم يقال له التصديق او
 بشرط لا شيء على عدم الحكم ويقال له التصديق الساذج ولا يشترط شيء وهو مطلق التصديق
 فالعقاب للتصديق هو التصديق بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق بشرط لا شيء هو التصديق
 لا بشرط شيء فله اشكال قال وليس الحكم من كل منهما بل بهما ولا جملنا تنبيها
 لا نظرا بل لا لولا وتسلسل اقوال العلم ما بين بهي وهو الذي لم يوقف حصوله على نظر
 وكسب التصديق هو التصديق بوجهه والتصديق في باقي الشيء ولا ثبات لا يتحققان لا يرفعان
 واما نظري وهو الذي يوقف حصوله على نظر وكسب التصديق العقل والنفس والتصديق
 بل العلم حادث فاذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصديق والتصديق
 بل بهما فانه كل واحد من التصديق والتصديق يات بهما لما كان شيئا من الاشياء مجعولا

لما قيل في التصديق ان العلم لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم فحينئذ التصديق لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم
 التصديق من الحكم فقولنا التصديق هو الحكم فحينئذ التصديق لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم
 للتصديق فظاهر انه ليس كذلك وان رتبتم به ندم من مطلق التصديق لكن التصديق ليس

تواضعوا في العلم والتصديق والتصديق كما فعل العلم فلا بد له من اختيار التصديق على
 التصديق من الحكم فقولنا التصديق هو الحكم فحينئذ التصديق لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم
 للتصديق فظاهر انه ليس كذلك وان رتبتم به ندم من مطلق التصديق لكن التصديق ليس
 التصديق من التصديق الساذج فظاهر ان يكون قسم التصديق الى التصديق الساذج والتصديق
 مطلقا والتصديق بعد الحكم فان في التصديق مطلقا لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم
 كان التصديق مطلقا فليس العلم وان جئنا التصديق بعد الحكم فحينئذ التصديق ليس
 لان عدم الحكم يكون حجة في التصديق لو كان التصديق مطلقا في التصديق لكن الحكم معتبرا
 فيه ابتداء الحكم معتبرا فيه فلم اختيار الحكم وعدمه في التصديق وانه هو وان التصديق
 يطابق ولا يشترط ان على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصديق الساذج وعلى التصديق مطلقا
 كما وقع التنبيه عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني والحاصل ان التصديق
 لا يشترط ان يكون مطلقا هو العلم والتصديق ما ان يعتبر بشرط متى ان الحكم يقال له التصديق او
 بشرط لا شيء على عدم الحكم ويقال له التصديق الساذج ولا يشترط شيء وهو مطلق التصديق
 فالعقاب للتصديق هو التصديق بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق بشرط لا شيء هو التصديق
 لا بشرط شيء فله اشكال قال وليس الحكم من كل منهما بل بهما ولا جملنا تنبيها
 لا نظرا بل لا لولا وتسلسل اقوال العلم ما بين بهي وهو الذي لم يوقف حصوله على نظر
 وكسب التصديق هو التصديق بوجهه والتصديق في باقي الشيء ولا ثبات لا يتحققان لا يرفعان
 واما نظري وهو الذي يوقف حصوله على نظر وكسب التصديق العقل والنفس والتصديق
 بل العلم حادث فاذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصديق والتصديق
 بل بهما فانه كل واحد من التصديق والتصديق يات بهما لما كان شيئا من الاشياء مجعولا

فان قيل التصديق هو العلم والتصديق كما فعل العلم فلا بد له من اختيار التصديق على
 التصديق من الحكم فقولنا التصديق هو الحكم فحينئذ التصديق لا ينفك عن الحكم بل هو الحكم
 للتصديق فظاهر انه ليس كذلك وان رتبتم به ندم من مطلق التصديق لكن التصديق ليس

المتناهية دفعة واحدة فلا يتم له لو كان لاكتساب بطريق التسلسل لعدم حصول
 العلم المطلوب على حصوله امور غريبة منها هذه دفعة واحدة فالأمر الغير المتناهية هذا الحصول
 المطلوب المتحد ليس من لوازمها ان يتحقق في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معد الوجود
 اللاحق وان غلبه به انه يتوقف على استحضارها في ازمته غير متناهية قسم ولكن لانه
 من استحضارها لا من غير المتناهية في الزمته الغير المتناهية ثم وانما يستحيل ذلك لكان
 النفس دفعة واحدة كما كانت قد غيرة تكون مرجوة في ازمته غير متناهية فجاز ان يحصل
 علوم غير متناهية في الزمته الغير المتناهية بتفصيل هذا الدليل على حق النفس قد
 برهن عليه في فن الحكمة **قال** بل البعض من كل منهما يدعي البعض الآخر نظره يحصل منه
 بالفكر وهو ترتيب مرمو معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصراو أم المتناقضة
 بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم بل الانسان الواحد يتناقض نفسه في وقتين
 فصست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرات من النظر وبالاحاطة
 بالصحيح والفاقد من الفكر الواقعة فيها وهو المنطق ودراسة بقية القوانين تعظم ما عانها
 الى من عن الخطأ في الفكر **اقول** لا علموا ان يكون جميع التصورات والتعديلات يقابل بعضها
 يكون جميع المقصورات والتعديلات يقابلها او يكون بعض المقصورات والتعديلات يقابل بعضها والبعض
 الاخر منهما نظريا لا لاشتمام محتمر فيها والمبطل القسمان لا دلالة تغير القسم الثالث هو
 ان يكون البعض من كل منهما بديها والبعض الآخر نظريا والنظر على تحصيله بطريق الفكر
 من البديهي لان من علم لزوم امر آخر تعلم وجود المعلوم حصل له من العلمين السابقين هما
 العلم باللائمة والعلم بوجود المعلوم العلم بوجود المعلوم بالضرورة فهو ليس بتفصيل النظر
 بطريق العلم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لا يحصل بطريق الفكر والفكر

على قول المفسر المتأخر
 لا يمكن ان يكون
 من العلمين السابقين
 العلم باللائمة والعلم بوجود المعلوم
 العلم بوجود المعلوم بالضرورة
 فهو ليس بتفصيل النظر
 بطريق العلم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين
 لا يحصل بطريق الفكر والفكر

المتناهية دفعة واحدة فلا يتم له لو كان لاكتساب بطريق التسلسل لعدم حصول العلم المطلوب على حصوله امور غريبة منها هذه دفعة واحدة فالأمر الغير المتناهية هذا الحصول المطلوب المتحد ليس من لوازمها ان يتحقق في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق معد الوجود اللاحق وان غلبه به انه يتوقف على استحضارها في ازمته غير متناهية قسم ولكن لانه من استحضارها لا من غير المتناهية في الزمته الغير المتناهية ثم وانما يستحيل ذلك لكان النفس دفعة واحدة كما كانت قد غيرة تكون مرجوة في ازمته غير متناهية فجاز ان يحصل علوم غير متناهية في الزمته الغير المتناهية بتفصيل هذا الدليل على حق النفس قد برهن عليه في فن الحكمة قال بل البعض من كل منهما يدعي البعض الآخر نظره يحصل منه بالفكر وهو ترتيب مرمو معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصراو أم المتناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم بل الانسان الواحد يتناقض نفسه في وقتين فصست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرات من النظر وبالاحاطة بالصحيح والفاقد من الفكر الواقعة فيها وهو المنطق ودراسة بقية القوانين تعظم ما عانها الى من عن الخطأ في الفكر اقول لا علموا ان يكون جميع التصورات والتعديلات يقابل بعضها يكون جميع المقصورات والتعديلات يقابلها او يكون بعض المقصورات والتعديلات يقابل بعضها والبعض الاخر منهما نظريا لا لاشتمام محتمر فيها والمبطل القسمان لا دلالة تغير القسم الثالث هو ان يكون البعض من كل منهما بديها والبعض الآخر نظريا والنظر على تحصيله بطريق الفكر من البديهي لان من علم لزوم امر آخر تعلم وجود المعلوم حصل له من العلمين السابقين هما العلم باللائمة والعلم بوجود المعلوم العلم بوجود المعلوم بالضرورة فهو ليس بتفصيل النظر بطريق العلم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لا يحصل بطريق الفكر والفكر

على قول المفسر المتأخر
 لا يمكن ان يكون
 من العلمين السابقين
 العلم باللائمة والعلم بوجود المعلوم
 العلم بوجود المعلوم بالضرورة
 فهو ليس بتفصيل النظر
 بطريق العلم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين
 لا يحصل بطريق الفكر والفكر

[illegible]

هو توفيق مود معلوم للثاوي المحقق كما اذا حاولنا ان نحصل من قبل الانسان قد عرفنا الجواب
والثاوي هو الذي لا يرد في الناطق حتى يشاء ان ينطق به لا ينطق به الا اذا
ارادنا التصديق بان العالم حادث وسطا للتصديق في العلم وحكما بان العلم متغير وكل
متغير حادث فحصل لنا التصديق في العالم والتوفيق في العلم متغير في مرتبة ولا ح
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها بالواحد يكون بعضها نسبة الى البعض الاخر بانقل
هذا النسخ الى الماد لا مود ما فوق الامر الواحد لك كما هم يستعمل في التوفيق في العلم
لان التوفيق يمكن لابن شيتين فصاعدا وبالمعلوم في الامر الى صلاحي ما عند
تفكر في التصديق والتصديق في الحقيقة والتفكير في الحقيقة في التصديق
يجري ايضا في التصديق كما يكون اليقيني يكون ايضا في النطق في المحقق اما الفكر في التصديق
والتصديق في الحقيقة فكما ذكرنا واما في النطق فتكون لنا هذا الحائط ينشتر منه التوفيق كما حائط
ينشتر منه التوفيق في هذه الحائط ينهدم واما في المحقق فكما اذا قيل العالم مستغني
عن المود وكل مستغني عن المود قد عرفنا العالم قد لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة
فانه كما يطلق على المحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الخارجي المطابق
للمطالب وهو اخص من الاول ومن شرائط التعريفات التفرع عن استعمال الالفاظ
المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت خريفة
تدل على تعين المراد من حايها وهي متأخرة في العلم الى ان المراد بالعلم الذي كور في التعريف
المحمول اليه فانه لم يفسر في هذا الكناية الا به دائما اعتبر المحقق المطر حيث قال للتو
الى المحقق لاستحالة استعماله المستعمل في العلم وتخصيص المحاصل وهو ان يكون تصديق
او تصديق اما المحقق التصديق كاستعماله في الامر التصورية ولما لم يكن التصديق قائما

[illegible]

لو کہ وہ ان کا اس کلمہ کا تائید النبی اسبق مرید تمام بنام : رح

من امور التصديقية ومطابق هذا المعنى انه مشتق على العلل ابرام فان ترتيبها في
التصور بالمطابقة فان صورة الفكرة في الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصورات
كالحقيقة الحاصلة لاجزاء السرى في اجتماعها وترتيبها في الهيئة الفاعلية بالانتماء الى كل
ترتيب من مرتبة في القوة عاقله كالنجار للمسامير معلومة اشارته الى العلة المادية
لقطع الخشب للسرى وللتداعي الى مجهول اشارته الى علة انشائية فان الفرق بين ذلك الترتيب
ليس لان يتبادر الى الذهن الى المظهر المجهول كجسوس السلطان مثلا السرى وذلك الترتيب الفكري
بصورة اتمال من بعض العقلاء ينافي بعضا في مقتضى فكره فليس واحد يتبادر الى العقل
يحدث العالم ومن احوال التصديق يقدم منه بل الانسان الواحد يتألف من خمسة بحسب ترتيب
فقد يفكر ويؤكد فكره الى التصديق يقدم العالم ثم يفكر وينساق بكرة الى التصديق فثمة
فالفكر ان لم يتصور بين والامر لاجتماع التمييز فلا يكون كل فكر منوفا فالتفكير في افاد
يفيد معرفة طرق اكتساب الطرائق التصورية والتصديقية فربما يراها وحبا بالادراك
والفاسد في الواقعة فيها في تلك الطرق فغير منه ان كل نظري باي طريق يكتب
فكر صحيح واي فكر فاسد ذلك لانه ان هو المنطق وانما يسمى به لان ظهور القوة المنطقية في العقل
ودسمه بانه الاقنونية تعصرا عاقله الذي هو من الخطأ في الفكر فانه في الوساطة بين
الفاعل ومنفصل في وصول اثره اليه كالمشتا والتجاذبة واسطة بينه وبين الحسب صورة القوة
فالبقيد لا يخرج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعله ومنفعله اذ علة علة
الشيء علة لذلك الشيء بالوساطة فان اذا كان علة علة لم يكن كما وانما علة ولكن
بالوساطة بل انها ليست بالوساطة بينهما في وصول اثره اليه بل هي العلة المباشرة لان اثر
العلة البعيد لا يصل الى المعلول فكلما علة في وسط في ذلك شيء اخر وانما الوصل الى

[illegible]

والعارض بسبب ما بين كل عارضة للعامة بسبب وقوعها في بابها الخاص فبذلك
فيها من الغريبة بالقياس إلى ذلك العرض العلوم لا يبحث فيها إلا في بابها الخاص التي هي الموضوعات لها هذا
عن عارضه التي تلحقها ما هو العلم انشاؤه إلى المعارض الذاتية وقائمة العلم مقام المحل هو اذا فهموا
نقطة الموضوع المنطق العلوم المنصورية والتفصيلية لان المنطق يبحث عن اعمها الذاتية
وما يبحث العلم عن اعمها الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون العلوم المنصورية والتفصيلية
موضوع المنطق وانما قلنا إلى المنطق يبحث عن اعمها الذاتية للعلوم المنصورية والتفصيلية لانها تبحث
من حيث انها توصل إلى المحل وتصور أو مجهول تفصيل كما يبحث عن الجنس كالمجربان والفصل كالتفصيل
وهي معلومة تصور بانها تبحث فيهما كيف يركبان ليوصل المجموع إلى المجهول تصور كالاتسافا كما يبحث
القضايا المتصلة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهي معلومة تفصيل فيقول مرجعها كقولنا
بأنها من غير المجموع فيأصلها موصولة إلى المجهول تفصيل كقولنا العالم محدث ولكن ذلك يبحث
من حيث انها يتوقف عليها الموصول إلى التصور كقولنا العلوم المنصورية كلية وجوهرية وذاتية
وجنسها وفصلها وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصول إلى التفصيل بقا ما هو قفا فرتبها
بواسطة كقولنا العلوم المنصورية قضية وعكس قضية ونقبض قضية وأما توقفها على
بواسطة كقولنا موضوعات ومجربات فان الموصول إلى التفصيل يتوقف على القضايا بالان لا التكرار
منها والقضايا موفرة على الموضوعات والمجربات فيكون الموصول إلى التفصيل مرفوعا على القضايا
بالذات على الموضوعات والمجربات بواسطة توقف القضايا عليها وبها جملة المنطق يبحث
عن احوال العلوم المنصورية والتفصيلية التي هي ما تفرق لا يصل إلى المجربات ولا إلى التي
عليها لا يصل هذه الاحوال عارضة للعلوم المنصورية والتفصيلية لانها تفوقها بحث عن
العارض الذاتية لها قال وقد جرت العادة بان يسمى الموصول إلى التفصيل عارضا والموصول

والعارض بسبب السبب كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فيمكنه لها السبب اضاعه به لا
 فيها كمن الغريبة بالقياس الى العارض من العلوم لا بحيث فيها لا يفرق بين الذاتية وتوحيدها فهذا قال
 عارض ارضه التي قلته ما مر من الماشية الى العارض الذاتية وقامه العلم مقام الحد وهو اذا فهم
 فنقول لموضوع المنطق العلوم التصورية والتفصيل ببقية لان المنطق يبحث عن علمها الذاتية
 وما يبحث العلم عن عارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون العلوم التصورية والتفصيل
 موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطق يبحث عن العارض الذاتية للعلوم التصورية والتفصيل لانها هي
 من حيث انها توصل الى محمول تصور وبوجهه لتفصيل كما يبحث عن الجنس كالحول والفضل كالتفصيل
 وهما معلومتان تصور في حيث انهما كيف يربكان ليوصل المجموع الى محمول تصور كالانسان او كالحول
 الفضاييا المفضل كقولنا العالم متغير في كل متغير بحيث وهما معلومتان تفصيل في حيث انهما
 يربكان فيصير المجموع قياسا موصلا الى محمول تفصيل كقولنا العالم مصلح ذلك في حيث انها
 من حيث انها يتوقف عليها الموصلة الى التفصيل تكون العلوم التصورية كلية وجزئية وذاتية
 وجنسها وفصلها وخاصة ووجبت ان يتوقف عليها الموصلة الى التفصيل اما توافقا فربما
 بلا واسطة لكون العلوم التصورية قضية او عكس قضية او نقض قضية واما توافقا بعين
 بواسطة كونها موضوعا ومحولات فان الموصلة الى التفصيل يتوقف على الفضاييا بالان لا يتكبر
 منها والفضاييا موقوف على الموضوعات والمحولات فيكون الموصلة الى التفصيل موقوفة على الفضاييا
 بالذات على الموضوعات والمحولات بواسطة توقف الفضاييا عليها كوجوب الجملة المنطقية بحيث
 عن احوال العلوم التصورية والتفصيل التي هي اما تفصيل لا يصل الى المحولات والاحوال التي
 عليها لا يصل هذه الاحوال عارضة للعلوم التصورية والتفصيل لانها هي ذاتها فلو كانت من
 الاعراض الذاتية لها قال وقد جرت العادة بان يسمى الموصلة الى التفصيل لها عارضا والموصلة

فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر

فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر

الى التصديق في حجة ويجب تقديمه على الثاني منها لتقديمه على المقدم طبقا على ما تقدم
 لا بد فيه من تصور الحكم عليه اما بانه او بامور صادق عليه المحكوم به كذلك الحكم لا متنازع الحكم
 من اجل احد هذه الامور اقول قد عرفت ان الغرض من المطلق استحصا المجهول المجهول اما
 تصور وتصديق فمفهوم المصلحة اما في الموصلة المتصورة اما في الموصلة الى التصديق وقد جرت
 العادة في كل هذه المنطقتين بان يسمى الموصلة الى المتصورة شارة اما كونه قوله فلا بد
 في الاغلب يجب القول بواحد او بآخر اما كونه شارة فلا شره وايضا ما يشبه الاشياء
 والموصلة الى التصديق لا بد من تمسك به استدلالا على مطلوبه غلب على الحكم من
 جهة اخرى اذا غلبت محبة في شخصي تقديمه الاول اي الموصلة الى المتصورة على حيث الثاني الى الموصلة
 الى التصديق محبة لان الموصلة الى المتصورة مستقلة عن الموصلة الى التصديق فالتصديق على المتصورة
 مقدم على التصديق طبقا على مقدم عليه متساويا في الوضع الطبيعي اما قلنا التصديق مقدم على
 التصديق طبقا على التقديم الطبيعي هو ان يكون التقديم بحيث لا يله التنازع يكون عليه التصديق
 كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس عليه فمفهومه والاول من حصول التصديق حصول التصديق صورة
 وجود جرد للعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج الى التصديق فلا بد من حصول التصديق على
 تلك التصديق تصور الحكم عليه اما بانه او بامور صادق عليه تصور الحكم به كذلك التصديق الحكم
 للعلم الاول بامتناع الحكم من اجل احد هذه التصديقات في هذا الكلام قد عرفت ان الغرض من المطلق استحصا
 ان استدلاله التصديق تصور الحكم عليه ليس معناه انه يستلزم تصور الحكم عليه بكنه الحقيقة
 يتصور حقيقة الشيء متمسك بالحكم عليه بل المراد انه يستلزم تصور وجهه اما بكنه حقيقة او بامور
 عليه فانهم على الاشياء لا تعرف حقائقها كما تعلم على الاشياء لا تعرف حقائقها كما تعلم على الاشياء
 شاعل الجدل المعين فلو كان الحكم مستلزما للتصور الحكم عليه بكنه حقيقة لم يعجز منا امثال

فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر

فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر

فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر
 فان كان التصديق على المقدم لا يستلزم التصديق على المتأخر

مجلس شورای اسلامی
تقریرات و مذاکرات
روزنامه کیهان
شماره ۱۰۰۰
تاریخ ۱۳۳۵/۱۰/۱۰

آرامش و تسکین
در این کتابچه
فصلنامه علمی
پژوهش‌های
فرهنگی و ادبی
پایه نهم

مولانا ابوالفتح محمد بن ابی طالب
مدرسہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند
مدرسہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

۱۰۰

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
کتابخانه ملی

هذا الحكم ثانيهما ان الحكم فيها بينهم مقرر بما لا يشترط ان على تعيين وجهي هذا التمسك بحيلة التمسك
للمتدبرين شئيين وثانيهما ان ايقاع تلك النسبة لا يحاط به وانما يقع بالكلية حيث بان ان ذلك القصد
الذي اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه
وتم الحكم التمسك بالوجهين في سبيلية حيث قال لا شئ الحكم جعل بقاع النسبة في تزاد فيها على ان
في الحكم والا فان كان المراد به النسبة لا يحاط به في الموضوعين بل في قوله لا شئ الحكم جعل جعل احد
الامر في معنى ايقاع النسبة من غير ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه
النسبة وانما اريد به ان لا يتوقف حصول التصديق ولا يتوقف حصول التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه
هذا التمسك اذا كان الحكم او اذا كان فلو كان التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه
الاختيارية للنفس في افعال الاختيارية انما قصد في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه
موقوف على تصور وجهي التصديق موقوف على حصول الحكم في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه
للم في شدة الحكم في وجهه وجعل في شدة الحكم في وجهه وجعل في شدة الحكم في وجهه وجعل في شدة الحكم في وجهه وجعل في شدة الحكم في وجهه
قوله لان كل قصد يوجب فيه من تصور الحكم بل ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق
فلو كان المراد به ايقاع النسبة في الموضوعين لولا ان اجزاء التصديق على اربعة وهو مصحح من هذا
قال الامام في المحقق كل قصد يوجب فيه من تصور الحكم بل ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق على اربعة وهو مصحح من هذا
غايي قوله وقول المصنف ههنا ان الحكم فيما قاله الامام تصديق لا محالة فاما ما قاله المصنف فانه
يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور الحكم عليه لا يكون معطوفا على قوله لا يكون
في التصديق من الحكم وغيره لان منه ان يكون تصور ان يكون معطوفا على تصور الحكم عليه لا يكون
يكون تصديق وجهه نظر ان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور الحكم عليه ولا يكون
الحكم تصديق وجهه لا يكون لا شئ الحكم جعل جعل احد الامر في معنى ايقاع النسبة من غير ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه
الامر في معنى ايقاع النسبة من غير ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه وانما اراد ان يكون التصديق في نفسه

[illegible]

المشركين الذين كفروا عن الله ورسوله
ولقد كفر الذين كانوا من قبلهم
لكنهم كانوا أشد كفرا ونفاقا
من الذين كفروا منكم فأولئك هم
الفلسفة

المحقق مطالبته كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق
 لاجل انه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمع خفيه
 ذلك المعنى انه اول اللفظ تضمن كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو مع خفيه للحيوان الناطق هو اول اللفظ كذا لانه لا نسك على
 ان اللفظ موضوع لمع خفيه ذلك المعنى المدلول التوام كذا لانه لا نسك على قائل العلم وصنعة الكتابة
 فان كذا عليه بواسطة ان اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة
 ولازمة اما تسمية كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 المعنى النعل اذ اوقعت اما تسمية كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 عاما في معنى الموضوع او اما تسمية كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج للوجوده واما قدس حله كذا لانه لا نسك على الحيوان
 الموضوع كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 والكل كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 وان يكون اللفظ مشتملا على كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 اربع الاول ان يطلق لفظ الامكان بمرادبه الامكان العام والثانية ان يطلق بمرادبه الامكان
 الخاص والثالثة ان يطلق لفظ التضمن بمرادبه التضمن العام والرابعة ان يطلق بمرادبه التضمن
 الخاص وهذه الحقائق هي التي لا يقيد احد كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 بكذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 الخاص كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان
 عليها لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان

هذه هي الحقائق التي لا يقيد احد كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان

المحقق مطالبته كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان

المحقق مطالبته كذا لانه لا نسك على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان الناطق فان الانسان العاقل على الحيوان

[illegible]

वि.

[illegible]

[illegible]

ذات احد وهو ممكن ان الترادف هو لا يخاف في مفهومه الا يخاف في الواقع لا يخاف في الذات من الام
 لا يخاف في مفهومه من الممكن **قال** اما المركب فهو امانا فهو كذا يصح السكوت عليه او غير تام والتمام
 ان احتمل الصدق والكذب فهو كذا القضية وان لم يحتمل فهو لا نشاء فان قيل على العمل كالاته
 اذ ليس في قضية فهو من الاستحالة او كقولنا ان ضرب است ودم الخطوم سول ودمه السكوت
 التمام ان لم يدل فهو التنبه ومنه فيه التنبه والفرق في النسخ والتميز والامانة واما غير التام فهو
 اما بتعيين كالحزن الناطق واما غير تعيين كالمركب اسم ولوا او كذا واداة **اقول** لما مر
 عن المعرفة واقسامه شرع في المركب فسامه وهو امانا تام او غير تام لانه امان يصح السكوت
 عليه اي بعيد الخطا فانه تامه ولا يكون حتمست على اللفظ اخر ينقطع الخطا في كذا اذا قيل
 زيد نبيه الخطا ينظر لان يقال قائم او قاعد مثله فلو امانا اذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح
 السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام ولا هو المركب الناقص وغير التام والمركب
 التام امانا ان يحتمل الصدق والكذب فهو كذا القضية او لا يحتمل فهو لا نشاء فان قيل الحزن
 امانا ان يكون مطابقا للواقع او لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب ان لم يكن مطابقا
 لم يحتمل الصدق فلا يخرج من الغل في المحذور فبادر عنه بان المواد بالاول والواصل او الفاصلة بحيث
 ان المحذور لم يكن يحتمل الصدق والكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب
 تخمين لا اجابة اخذه في المحذور هذا الجواب غير صحيح لان احتمال الامتناع له بل يجب ان يقال
 ما صدق او كذب والحق في الجواب ان لو امكن الصدق والكذب في النظر الى مفهوم
 المحذور لا شك ان قولنا السماء قزعة اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ لم نستطع الخار
 احتمال عند العقل الكذب ولنا اجتماع القضايتين مرجوح يحتمل الصدق في النظر الى
 مفهومه فحصل التقسيم ان المركب التام ان احتمل الصدق والكذب محتمل صدقه في الخبر

[illegible][illegible]

لما العاقل أو فقيه لا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون
 العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون
 العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون

والمفعول لا يشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل كانه انشائية او انما هي مسائل لغوية دون
 العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون
 العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون

فوقه ٣٢
 العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون
 العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون

العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون

العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون

العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون
 العلم على طلب العلم ولا يقدح في دخولها من حيث أنها مسائل لغوية أو انما هي مسائل لغوية دون

لا

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

ان یومین سیدنا
یومین سیدنا
یومین سیدنا

وہم ہذا

اعمال و اصلاحات

قوله لا يكون مشرق

لا يوجد في فراغ أو فراغ
لا يوجد في فراغ أو فراغ

الجواب عن مشاركات المحيوية المحركة ويكون هذا الجواب ان المحيوية هي قوة ذاتية لا جسم
 لا شأن له لان الانسان فان الحيوان هو جواب اخر وثلاثة اجوبة ان كانا يعني بتبين كالجسم المطلق بالقياس اليه
 الثاني والجسم الثاني جواب ان ثلثه اربع اجوبة ان كانا يعني بثلثه مرات كالجواب فان الجواب
 الجسم الثاني والجسم ثلثة وهو جواب ^{ثاني} ودعا هذا القياس فكما يريد البعيد بزيادته عن الاجوبة
 يكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مرات البعد واحد لان المحيوية هي اجزاء لكل محيوية من
 البعد جواب اخر قال وان لم يكن تمام المشترك بينهما بين نوع اخر فلا بد اما ان يكون
 مشتركا بين الماهية وبين نوع اخر اصدقا كالناطق بالنسبة للانسان يكون بعضهما عام
 مشترك مساويا له كالحساس والالوان مشترك بين الماهية وبين نوع اخر فلا يجوز ان يكون
 تمام المشترك بالنسبة لذلك النوع لان المقدار خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينقطع باليسار
 يكون فصل جنس كيف كان غير الماهية عن مشاركتها في جنس في وجود فكان فصلا
 قول هذا بيان للشئ الثاني من التوديد وهو جزء الماهية ان لم يكن علم الجزء مشترك
 بينهما وبين نوع اخر يكون فصلا وذلك لان احد الجوانب لازم على ذلك التقدير وان
 الجزء اما ان لا يكون مشتركا اصدقا بين الماهية ونوع اخر او يكون بعضا من المشترك مساويا
 لهما اما ان يكون فصلا اما لزوم احد الجوانب فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان يكون
 مشتركا اصدقا كالناطق وهو لا هو الا لا يكون مشترك ولا يكون تمام المشترك بل بعضه قد
 البعض اما ان يكون مباينيا تمام المشترك اذ اخص منه او اعم منه او مساويا له لا جزاء ان يكون
 مباينيا له لان الكلام في الاجزاء المحيوية ومن المحال ان يكون المحيوية على الشئ مباينيا له
 ولا اخص لوجوده لانهم يدون الاخص فيلزم وجوده في كل بدن وان اجزاء
 ذاته محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر لو كان

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الفصل الاول في تعريف الماهية
 الفصل الثاني في تعريف الجوهر
 الفصل الثالث في تعريف العرض
 الفصل الرابع في تعريف الماهية
 الفصل الخامس في تعريف الجوهر
 الفصل السادس في تعريف العرض
 الفصل السابع في تعريف الماهية
 الفصل الثامن في تعريف الجوهر
 الفصل التاسع في تعريف العرض
 الفصل العاشر في تعريف الماهية

الفصل الاول في تعريف الماهية
 الفصل الثاني في تعريف الجوهر
 الفصل الثالث في تعريف العرض
 الفصل الرابع في تعريف الماهية
 الفصل الخامس في تعريف الجوهر
 الفصل السادس في تعريف العرض
 الفصل السابع في تعريف الماهية
 الفصل الثامن في تعريف الجوهر
 الفصل التاسع في تعريف العرض
 الفصل العاشر في تعريف الماهية

وانما قال محض وجوده لان الماهية ليس الا ان الجواهر اذا لم يكن تمام المشترك يكون محضها
 في المجزء وهو الفصل وانما انه يكون محضها عن المشاركة المحسوسة حتى اذا كان الماهية فصل وجب
 لها محض فلا يلزم من الدليل في الماهية ان كان لها محض كان فصلا محضا لها عن المشاركة المحسوسة
 وان لم يكن لها محض فلا يقع من ان يكون لها مشاركة في الوجود الشئيه ودم يكون فصلا
 محضا لها عنها ويمكن استنباط الدليل من الاستدلال بان يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن
 مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع اخر فيكون مختصا بتمام المشترك فيكون فضلا له فيكون
 فضلا للماهية وان كان مشتركا بينهما يكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع ان لم يكن
 مشتركا بينهما فيكون بعضا من تمام المشترك بين الماهية النوع الثاني وهذا هو الجواهر
 الماهية في المحسوس الفصل بطول ان الجوهر الناطق والجوهر المحسوس مثلا في الماهية لا استلزام
 انه ليس بجنس ولا فصل لانقول الكلام في الازراء المفردة لا في مطلق الاجزاء وهذا هو
 في صدر البحث قال رسمه بانه كل محل على الشئ في جواب الشئ هو في جوهره فخطي
 هذا وتركت حقيقة من الماهية متساوية في الماهية متساوية كل منها فصلا لها كذا
 عنوها عن مشاركتها في الوجود اقول رسموا الفصل بانه كل محل على شئ في جواب الشئ
 هو في جوهره لا ناطق والمحساس بانه اذا استلزم ان يشارك في جوهره فخطي
 او حاشا ان السؤال باني هو انما يطلب ما يميز الشئ في المجزء كل ما يميزه يصلي الجواب ان
 طلب المميز الجوهر يكون الجوهر في الفصل ان طلب المميز العرضي يكون الجواب الخاصه لكل
 يشتمل سائر الكليات بقولنا محل على الشئ في جواب الشئ هو يخرج النوع والمجسوس العرض العام
 النوع والمجسوس بانه في جوابه في جواب الشئ هو العرض العام لا يقاير الجواب اصله بل هو
 في جوهره يخرج الخاصه لانها وان كانت مميزة للشئ لكن لا في جوهره وذاته بل في غيره

الفصل الاول في تعريف الماهية
 الفصل الثاني في تعريف الجوهر
 الفصل الثالث في تعريف العرض
 الفصل الرابع في تعريف الماهية
 الفصل الخامس في تعريف الجوهر
 الفصل السادس في تعريف العرض
 الفصل السابع في تعريف الماهية
 الفصل الثامن في تعريف الجوهر
 الفصل التاسع في تعريف العرض
 الفصل العاشر في تعريف الماهية

الفصل الاول في تعريف الماهية
 الفصل الثاني في تعريف الجوهر
 الفصل الثالث في تعريف العرض
 الفصل الرابع في تعريف الماهية
 الفصل الخامس في تعريف الجوهر
 الفصل السادس في تعريف العرض
 الفصل السابع في تعريف الماهية
 الفصل الثامن في تعريف الجوهر
 الفصل التاسع في تعريف العرض
 الفصل العاشر في تعريف الماهية

فان قلت اسئل باي شي هون طاهر الشئ عن جسم لا غير لا يكون من الحس فكذلك لا يكون
لانه لا يكون جسم لا غير وان طلب المميز في الجملة سواء كان من جسم لا غير او من جسم لا غير
فميز الشئ عن بعض ما يميز يكون صاعدا للجواب فلا يخرج عن محقق لا يكون في جواب اي شئ
هو جوهرة الفيز في الجملة باي بدنه من لا يكون تمام الشئ لا يكون في دفع اخر لا يخرج عن
العرف ولا كان محصلة ان الفصل كذا في لا يكون موقولا في جواب ما هو يكون ميز الشئ في
الجملة فلا فرق ما هي موكبة من بين متساويين واما متساوية كما هي الجس العالی
والفصل الاخير كان كل منها قصدا لانه ميز الماهية بمز جوهرة باي شئ اذ كسا
في الوجود ومحل عليا في جواب اي موجود هو واعلم ان قد ما اختلف في عنوان كان غير الفصل
ان يكون الجسم من الشئ نعم في انشاء وعن الفصل يابذ في موقولا في الشئ في جواب اي شئ هو جوهرة
من حية واذ الميسرة اذ كان ذلك الله على صفة بالمشارة في الوجود اذ لا يابذ
هذا الاحتمال **ثانيا قال الفصل** المميز للوجود في مشاركه في المميز من غير محقق
كالنطق للانسان بعين من غير محقق من غير محقق كذا في انساق **اقول** الفصل
عن المشارك الجسمي عن المشارك الوجودي فان كان ميز الشئ لا يخرج عن ما في غير الميز
ان يكون عن مشاركه في الجسم في الفصل لقرين بل لائق للانسان فانه يميز
متشاركه في الحيوان وان مذكورة في مشاركه في الجسم المميز فصل بعين كذا في انساق
لانسان فانه يميز عن مشاركه في الجسم النامي واما انتم الفرق البعد الفصل المميز
لان الفصل المميز الوجود ليس محقق الوجود من غير محقق على احتمال مذكور وما يمكن
ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقية من من متساويين فاما لما
اخرج الاخر وهو محال ضرورة وجب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية لبعض اجزاء

فان قلت اسئل باي شي هون طاهر الشئ عن جسم لا غير لا يكون من الحس فكذلك لا يكون
لانه لا يكون جسم لا غير وان طلب المميز في الجملة سواء كان من جسم لا غير او من جسم لا غير
فميز الشئ عن بعض ما يميز يكون صاعدا للجواب فلا يخرج عن محقق لا يكون في جواب اي شئ
هو جوهرة الفيز في الجملة باي بدنه من لا يكون تمام الشئ لا يكون في دفع اخر لا يخرج عن
العرف ولا كان محصلة ان الفصل كذا في لا يكون موقولا في جواب ما هو يكون ميز الشئ في
الجملة فلا فرق ما هي موكبة من بين متساويين واما متساوية كما هي الجس العالی
والفصل الاخير كان كل منها قصدا لانه ميز الماهية بمز جوهرة باي شئ اذ كسا
في الوجود ومحل عليا في جواب اي موجود هو واعلم ان قد ما اختلف في عنوان كان غير الفصل
ان يكون الجسم من الشئ نعم في انشاء وعن الفصل يابذ في موقولا في الشئ في جواب اي شئ هو جوهرة
من حية واذ الميسرة اذ كان ذلك الله على صفة بالمشارة في الوجود اذ لا يابذ
هذا الاحتمال **ثانيا قال الفصل** المميز للوجود في مشاركه في المميز من غير محقق
كالنطق للانسان بعين من غير محقق من غير محقق كذا في انساق **اقول** الفصل
عن المشارك الجسمي عن المشارك الوجودي فان كان ميز الشئ لا يخرج عن ما في غير الميز
ان يكون عن مشاركه في الجسم في الفصل لقرين بل لائق للانسان فانه يميز
متشاركه في الحيوان وان مذكورة في مشاركه في الجسم المميز فصل بعين كذا في انساق
لانسان فانه يميز عن مشاركه في الجسم النامي واما انتم الفرق البعد الفصل المميز
لان الفصل المميز الوجود ليس محقق الوجود من غير محقق على احتمال مذكور وما يمكن
ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقية من من متساويين فاما لما
اخرج الاخر وهو محال ضرورة وجب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية لبعض اجزاء

على ضمنا الى الاما يلزم التمسك بالذات يلزم الترجع بل هو محال لانها ذاتها متساوية بالذات فالحاج
 الى التمسك ليس له من محتاج الاخر اليه او يقال ان تركيب الجنس على كاجهر مثله على اربعة متساوية
 انما كان هذا يلزم بقوله يلزم بالعرض وهو محال وان كان جوهرا فاما ان يكون الجهر نفسه
 ان يكون الكل نفس جزءه فانه محال او داخل فيه وهو ايضا محال لان متساوية التركيب من نفس
 او خارجا عنه فكون عارضا له لكن ذلك الجزء ليس ارضا لنفسه بل يكون العارض خارجا عنه
 فلا يكون العارض متماه عارضا وانه محال فليقل في هذا المقام فانه مع ظاهري المتساوية قال
 واما الثالث فان اتسم انفكاكه عن الماهية هو اللازم لان الجوهر ليس المتماثل واللازم قد يكون
 للوجود كالسواء للجنس وقد يكون لازما للماهية كالزوجة لاربعة وهما متساوية فيكون
 مع تصور ملزومه كافي في جزم الذهني للزوم بينهما كالاقسام عكسا ويولد لاربعة وما في وجه
 بقدر جزم الذهني للزوم بينهما في الوسط كمتساوي الزوايا الثالث للقائمتين المتساويتين يقال
 البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومة تصور لاول لم والعرض المتماثل ما سيم الزوايا
 المتجاورة وهو ما ان يتسم انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه ولا دلل العرض اللازم كالزوجة
 للثلاثة والثاني العرض المتماثل كالكتابة بالفعل للثلاثة واللازم اما لازم للوجود كالسواء
 للجنس فانه لازم لوجوده وشخصه لا لماهية لان الانسان قد يوجد بغير السواء هو كان
 السواء لازما للانسان فكان كل انسان سوا وليس كذلك واما لازم للماهية كالزوجة
 للاربعة فانه متى تحققت ماهية لاربعة اتسم انفكاك الزوجة عنها لا يقال هذا قسم
 اشقي الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت ما يتسم انفكاكه عن الماهية وقد
 قسمه الى ما يتسم انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود والى ما يتسم انفكاكه عن الماهية لا يلزم

قوله
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير

قوله
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير

قوله
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير

قوله
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير

لا ندرك لازم الوجود لا يتغير الفكاك عن الماهية غاية ما في الباب انه لا يتغير الفكاك عن الماهية من
جزئتها هي لكن لا يلزم منه انه لا يتغير الفكاك عن الماهية المجردة فانه متمم لا تفكاك عن الماهية
الموجودة وما يتغير الفكاك عن الماهية الموجودة فهو متمم لا تفكاك عن الماهية المجردة فان يتغير
عن الماهية اما ان يتغير الفكاك عن الماهية من حيثها موجودة او يتغير الفكاك عن الماهية من حيث
والثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود فهو في الحقيقة متساو في التسمية ولو قال الاول لازم
عن الشيء لورد السواء لازم الماهية اما بيننا وبين غيرهم لا يلزم البين فهو كذا في تصورهم تصورهم
جزءهم لا يلزم من بينهما كما لا تقسم امتساويين للاربعة فان من تصورهم لا يربعة وتصورهم لا تقسم
بمتساويين جزء مجرد تصورهم بان لا يربعة منقسمة بمساويين واما الاول فمجرد الفكاك عن الماهية
فيقتصر جزء الذي بان للزوم من بينهما الى وسط كسواء الزوايا الثلث للثلاثين الثلث فان
مجرد تصورهم للثلاث تصورهم الزوايا الثلاثين الثلث لا يكون في جزء الذي بان للثلاث
الزوايا للثلاثين بل يحتاج الى وسط وهذا نظر دهران الوسيط على ما في تصورهم ما في تصورهم
لانه حين يقال لانه كذا مثلا اذا قلنا العالم عين كذا لانه متغير فالفكران بقوله لانه وهو
وسط وليس يلزم من عدم افتقار الزلزم الى وسط انه يكون فيه مجرد تصورهم للزوم وللزوم
عاشق اخر من حدس وتجربة او لحساب او غير ذلك فلو اعتبرنا بالاعتقاد الوسيط مفهومهم
البين لم يخصص لازم الماهية في البين فغيره لوجود قسم ثالث وقد يقال البين على الاول الذي
يلزم من تصورهم لزومة تصورهم كون الاثنين ضعفا للواحد فان من تصورهم الاثنين ان الله
الواحد والجميع الاول اعلم لانه متى يكون تصورهم في تصورهم في تصورهم مع تصورهم ليس
كلما يكون التصور ان يكون تصور واحد العرض المقارن اما سرهم الزوايا كخروج الحصى وضغط الوجع
بطول الزوال كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس مجاز ولا العرض

قوله
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير

قوله
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير

قوله
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير
فان قيل ان تلك
الاشياء لا تتغير

الحق في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه
 والوجود في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه

الاشفاق وهو حمل هو ذو هو والنطق والصوره المنسبة لا يصدق على المراد بل على الالفاظ والاشفاق
 نطق به ونطقا وناطقا وذاقا سمعت ما نطقنا عليك فظهر لك ان تلك الكليات محصورة في شئ
 وحسن نصرا وخاصة وعبر عام لان الكلي اما ان يكون نفسا مادية ماعتة من غير ان يكون له وجود
 فيها او خارجا عنها فان كان نفسا مادية ماعتة من غير ان يكون له وجود فيها اما ان
 تمام المشترك بين الماهية وفي غيرها فلو لم يكن له وجود في نفسه وان كان له وجود في غيره
 الحقيقية واحدة فهو الخاصة ولا وهو العرض العام واعلم ان قسم الكلي الخارج عن الماهية
 الثلاث وهو المماثل وقسم كل منها الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج عن الماهية مقسما
 الى اربعة اقسام يكون اقسام الكلي اذن سبعة على منصفه تقسيمه لاخره فلهذا
 ذلك فالكليات اذن خمس **قال** الفصل الثالث في سياحت الكلي والجول وهو قسم
 الكلي قد يكون متمم الوجود في الخارج لان نفس مفهوم اللفظ اكثر من الباري عزاسمه وقد يكون
 ممكن الوجود ولكن لا يوجد كاشفاء وقد يكون الوجود منه واحدا فقط مع متناهي في كماله
 عزاسمه او مع امكانه كالنفس قد يكون الوجود منه كثيرا اما متناهيًا كالكوك المسطر السباع
 اذ غير متناه كالفوس الناطقة عند بعضهم **اقول** قد عرفت في دل الفصل الثالث
 حصل في العقل فهو مبرح حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا من اشتراكه بين كثيرين فهو
 الكلي وان كان مانعا من اشتراكه فهو الحق فمناط الكلية والحرثية افاه الوجود العقل
 ان يكون الكلي متمم الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فانما خارج عن مفهومه والى هذا اشاروا
 والكلي قد يكون متمم الوجود في الخارج لان نفس مفهوم اللفظ ممتنع وجود الكلي امكانه
 شئ لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عنده ان يكون متمم
 الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه فان الكلي اذا نسبنا الى الوجود الخارج انا

الحق في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه
 والوجود في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه
 الحق في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه
 والوجود في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه

الحق في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه
 والوجود في نفسه لا يتصور ان يكون له وجود في غيره
 والوجود في غيره لا يتصور ان يكون له وجود في نفسه

هذا القول من كلامه عليه السلام في جواب سؤاله عن كون الله تعالى له علم بالأمور الغائبة قال نعم قالوا فماذا هو الذي لا يعلمه الله تعالى قال ما لا يعلمه الله تعالى من علمه بالأمور الغائبة قالوا فماذا هو الذي لا يعلمه الله تعالى قال ما لا يعلمه الله تعالى من علمه بالأمور الغائبة

هذه الأمور الثلاثة لا يختص بالحيوان لا بفهم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومها التكليفي
قلنا الإنسان نوع حصل عند قانع طبع نوع منطوق نوع على ذلك لأن الحيوان المفرد غيرهما
والكل الطبع موجود في الخارج لأن هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من الحيوان الموجود
موجود فالحيوان موجود وهو الكل الطبع وأما الكلي في الخارج أي الكلي المنطوق والكل العقلي ففي
وجودهما في الخارج خلاف النظر ذلك خارج عن الصناعة لأنه من سائل الحكم لا طبيعة
الباينة عن أحوال الموجود من حيث أنه موجود وهذا مستلزم بينهما وبين الكلي الطبع فلا يرا
ههنا وأما أنها على علم آخر **قال** الثالث الكليان متساويان صك كل واحد منهما
كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق وبينهما عموم خصوص مطلقا فإن أحدهما على
كل ما يصدق عليه الآخر من غير كسوك الحيزان والانسائي بينهما عموم خصوص من وجه إن صدق
كل منهما على بعض مصادف عليه الآخر فقط كالحيوان ولا يصدق متباينان إن لم يصدق شئ منهما
على شئ مما يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس **اقول** للتبني الكليين مخصوصة في
أربعة التساوي العموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين ذلك لا الكلي
إذا نسب كل واحد فاما أن يصدق على شئ واحد لم يصدق فان لم يصدق على شئ واحد فاما
متباينان كالإنسان والفرس فأنه لا يصدق الإنسان على شئ من أفراس الفرس والعكس إن صدق
شئ فلو لم أمان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر ولا يصدق فالحق بينهما متساويان
كالإنسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الناطق وبالعكس إن لم
يصدق فاما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير كسوك الحيزان فان صدق بينهما
عموم وخصوصا مطلقا والصادق على كل ما يصدق عليه الآخر أعظم مطلقا والآخر المخصوص كالأ
والحيوان فان كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنسان فإذن لم يصدق بينهما عموم خصوص من وجه

هذا القول من كلامه عليه السلام في جواب سؤاله عن كون الله تعالى له علم بالأمور الغائبة قال نعم قالوا فماذا هو الذي لا يعلمه الله تعالى قال ما لا يعلمه الله تعالى من علمه بالأمور الغائبة قالوا فماذا هو الذي لا يعلمه الله تعالى قال ما لا يعلمه الله تعالى من علمه بالأمور الغائبة

٢٤

في الكلام على قوله تعالى لا يعلمه الله تعالى من علمه بالأمور الغائبة قال نعم قالوا فماذا هو الذي لا يعلمه الله تعالى قال ما لا يعلمه الله تعالى من علمه بالأمور الغائبة قالوا فماذا هو الذي لا يعلمه الله تعالى قال ما لا يعلمه الله تعالى من علمه بالأمور الغائبة

لصدق الاخص بصدق العام وانهم واما انثلي فانه لا ذلك لصدق نفق العام على
 كل ما يصدق عليه نفق الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على العام وهو م
 من وجهين نفق العام هو اصدق تحقق هذا الوجهين من العام مطلقا ونفق الاخص هو التباين
 بين نفق العام ومطلقا وعلى الاخص نفق التباين بين ما لا يجوز ان يكون له
 والله عدم كان بينهما ما كان صدقا فاما كان الانسان لا يكون بينهما ما كان
 صدقا هو التباين بين نفق الاخص فقط والتباين بين ما لا يجوز ان يكون له
 بين العباد شرع في بيان النسب النفقين فقيضا للتساويين متساويان يصدق كل واحد
 من نفق المتساويين كما ما يصدق عليه نفق اخر والا كذلك حال النفقين على بعض ما كان عليه نفق
 الاخر لكن ما كان عليه احد النفقين يصدق عليه غيره ولا كذلك النفقين يصدق على احد
 للتساويين على بعض نفق الاخر هو مستلزم صدق الانسان وبينه الاخر وهذا خلاف ما كان
 به من كان الانسان لا ناطق ولا لا ناطق الانسان ولا كان نفق الانسان لم يكن ناطق فكون
 بعض الانسان ناطقا وبعض الانسان لا انسانا وهو م ونفق العام من نفق الاخص
 نفق الاخص مطلقا ان يصدق نفق الاخص على كل ما يصدق عليه نفق العام وليس صدق عليه
 نفق الاخص يصدق عليه نفق العام اما الاول فانه لو لم يصدق نفق الاخص على ما يصدق
 عليه نفق العام لصدق على نفق الاخص على بعض ما يصدق عليه نفق العام بصدق الاخص بصدق العام وهو
 كما نقول يصدق كل الاحيون الانسان ولا كان بعض الاحيون انسانا فبعض الانسان
 الاحيون هذا خلف واما الثاني فانه لو لم يصدق فوننا ليس كما صدق عليه نفق الاخص يصدق عليه
 نفق العام لصدق نفق العام على كل ما يصدق عليه نفق الاخص فصدق على الاخص على العام
 بعكس النفق وهو فليس كل انسان لحيون ولا كان كل انسان لحيون فليس كل

٢٠٠

نفق الاخص بصدق العام وانهم واما انثلي فانه لا ذلك لصدق نفق العام على
 كل ما يصدق عليه نفق الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على العام وهو م
 من وجهين نفق العام هو اصدق تحقق هذا الوجهين من العام مطلقا ونفق الاخص هو التباين
 بين نفق العام ومطلقا وعلى الاخص نفق التباين بين ما لا يجوز ان يكون له
 والله عدم كان بينهما ما كان صدقا فاما كان الانسان لا يكون بينهما ما كان
 صدقا هو التباين بين نفق الاخص فقط والتباين بين ما لا يجوز ان يكون له
 بين العباد شرع في بيان النسب النفقين فقيضا للتساويين متساويان يصدق كل واحد
 من نفق المتساويين كما ما يصدق عليه نفق اخر والا كذلك حال النفقين على بعض ما كان عليه نفق
 الاخر لكن ما كان عليه احد النفقين يصدق عليه غيره ولا كذلك النفقين يصدق على احد
 للتساويين على بعض نفق الاخر هو مستلزم صدق الانسان وبينه الاخر وهذا خلاف ما كان
 به من كان الانسان لا ناطق ولا لا ناطق الانسان ولا كان نفق الانسان لم يكن ناطق فكون
 بعض الانسان ناطقا وبعض الانسان لا انسانا وهو م ونفق العام من نفق الاخص
 نفق الاخص مطلقا ان يصدق نفق الاخص على كل ما يصدق عليه نفق العام وليس صدق عليه
 نفق الاخص يصدق عليه نفق العام اما الاول فانه لو لم يصدق نفق الاخص على ما يصدق
 عليه نفق العام لصدق على نفق الاخص على بعض ما يصدق عليه نفق العام بصدق الاخص بصدق العام وهو
 كما نقول يصدق كل الاحيون الانسان ولا كان بعض الاحيون انسانا فبعض الانسان
 الاحيون هذا خلف واما الثاني فانه لو لم يصدق فوننا ليس كما صدق عليه نفق الاخص يصدق عليه
 نفق العام لصدق نفق العام على كل ما يصدق عليه نفق الاخص فصدق على الاخص على العام
 بعكس النفق وهو فليس كل انسان لحيون ولا كان كل انسان لحيون فليس كل

[illegible]

كما جرت ألسنة أن نقول أيضاً قد ثبت أن كل نقيض لأعم نقيض لأخص فلو كان لا نقيض لأخص
 الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون العينان متساويين هذا خلفاً ونقول العام صادق
 على بعض نقيض لأخص حقيقة العوم وليس بعض نقيض لأخص نقيض لأعم بل عبثه وقد له صدق
 نقيض لأخص كما ذكرنا يصدق عليه نقيض لأعم من غير أن نساوئهما لجعل الوجود من الدليل هو صواب
 على العلم والاعتقاد الذي أن بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلاً بل مطلقاً لأن
 لأن هذا العام ^{العموم} من وجه متحقق بين عين الأعم مطلقاً ونقيض لأخص ليس بين نقيضيهما عموم
 ولا من وجه متحقق العوم من وجه بينهما ظاهرهما يتصادقان في أخص وهو يصدق الأعم بين نقيضيهما
 في ذلك الأخص بالعكس نقيض الأعم والحيوان إلا أنهما لا يجتمعان في النفس والحيوان
 يصدق بدون الأعم أنسان في نفس ذلك والآن أنسان بدون الحيوان في الحوادث أنه لا يكون بينهما
 نقيضيهما عموم أصلاً فلا يتباين الكل بين نقيض الأعم وعين لأخص متساوية صدقاً على
 فلا يكون بينهما عموم أصلاً وإنما يتباين التباين بالكلية لأن نتائجه في أن يكون بينهما عموم صدق
 كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة فوجدنا سالبين جزئيين كما أن
 بالكلية سالبان كليتان والتباين الجزئي متاع عموم وجه أو تباين كلي بين المفهومين
 يتصادقان بعض الصور فإن لم يتصادقا في صورة أصلاً فهو التباين الكلّي إلا أن العموم
 من وجه فلما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلّي لا يلزم من تحقق
 التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلاً فإن قلت الحكم بأن الأعم شيء من وجه ليس
 بين نقيضيهما عموم أصلاً يعلم لأن الحيوان أعم من الأبيض من وجه وبين
 نقيضيهما عموم من وجه فنقول الحوادث أنه ليس يلزم أن يكون
 بين نقيضيهما عموم فيندفع الاشتغال ونقول لو قال بين نقيضيهما

[illegible][illegible]

[illegible]

عنه فاد العوم جميع الصور لان احكام المودة في هذا الفن اعلمى كليات فلا اقل ليس بين
ففيه ضيما عوم صاوا كان دفعا لان الحجاب انكى تحقيق العوم في بعض الصور كذا نريد لعدم
يتبين مما ذكره النسبة بين تقيضه اي بينه العوم من جهة اخرى يعلم النسبة بالهوى
يصد ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المباني الجزئية لان الجزئين اذا كانا من جنس واحد
بحيث يصح ان يكونا من النوعين التقيضات ايضا كذلك ولا تعنى بالبناء الجزئية الجزئية الا
هذا لعدم تقيضها المتباينين متباينين تباين الجزئين لا من جهة اعتبار وجودها معا على تسمى
والاخرى من تضاد اثنين على الجواز ولا يصح ان يكونا من جنس واحد ولا تعنى بالبناء الجزئية الجزئية
الا وجوده يصح عليه للعدم وبالحسب انهما كانا يحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصح
على شيء اصلا كان بينهما تباين على تحقيق التباين الجزئي بينهما قطعاً واما اذا صدق على شيء
كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين اذا تقيض لبعض الآخر تقيضاً كان ذلك من
تقيضهما بل وتقيض الآخر فالتباين الجزئي لا يتم جزئياً وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يخفى عليه
ونرى ان يحتاج اليه اما الاول فلا بد فيه فقط بعد قوله من جهة صدق احد المتباينين في
الاخر لا يدل على انهما تحت واحد الثاني فلا بد وجب ان يكونا من جنس واحد من التباينين
الاخر لان التباين الجزئي بين التقيضين صدق في واحد منهما ولا بد من انهما من جنس واحد
يدوم من جهة التباين الجزئي من جهة واحد من التقيضين صدق في كل واحد من التباينين
المتباينين في جهة واحدة فانه ان كانا من جنس واحد صدق في كل واحد من التباينين
الاخر وهو المباني الجزئية فباقي القول انما يقال ان الجزئي كما يقال على المعنى المذكور في المتن تحقيق
فذلك ان يتم على كل احص تحت الاسم وليس الجزئي الاضافي وهو اعلم ولا بد ان كل جزئي حقيقي
في جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلا بد من ان كل شخص من المتباينين لا ينعني الشخص او الثاني

[illegible]

وطني

[illegible]

في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...
 في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...
 في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...

وهو النوع العالي كالجسم المخصوص وهو النوع السافل كالإنسان فيسمى نوع الانواع واع من
 داخل من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي والنبات الملوك والنوع المفرج كال
 ان فلان كالجوهر جبرله **اقول** راد ان بشيئ من النوع الإضافي دون الحقيقة
 الانواع الحقيقية تبطل ان تنوب فهي نوع حقيقة فوه نوع حقيقة فلا يكون
 الحقيقة جنسا وانه هم واما الانواع الإضافية فقد يترب مجازا ان يكون نوع لها في
 نوع اضافي كالإنسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم فانه نوع اضافي
 للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فباعتبار ذلك صار هو ابيه اربعا لانه ما ان يكون نوع
 او اخصا لاجم من بعض اعم والحسن البعوض مبائلا للكل والكل هو انوع لعمما كالجسم فانه اعم من
 الجسم النامي والحيوان والانسان والثالث النوع السافل كالإنسان فانه اخص من سائر الانواع
 والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي والانسان كالجسم فانه
 اخص من الجسم النامي والحيوان والانسان فانه اخص من الجسم النامي والانسان فانه اخص من
 انه كالعقلان فلان الجوهر جبرله فان العقل تحت العقول العشرة وهي كلها في
 حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع اخر اذ ليس تحت نوع بل اشخاص ولا
 اخص اذ ليس فوه نوع بل الجنس هو الجوهر على ذلك المقدر فهو نوع مفرد ودوما
 بقدر التقسيم على وجه اخر وهو ان النوع اعم ان يكون فوه نوع وتحت نوع
 او لا يكون فوه نوع ولا تحت نوع او يكون فوه نوع ولا يكون تحت نوع
 او يكون تحت نوع ولا يكون فوه نوع وذلك **ظهور**
 ومواب الاجناس ايضا هذه الامور لكون العالي كالجواهر في
 مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط

في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...
 في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...
 في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...

في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...
 في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...
 في قوله تعالى ان الله عز وجل هو الذي خلقكم من طين مطبوخة بالحرارة...

فيها الجسم النامي ومثال المفرد العقلان فلئان الجهر ليس جنسا له **اقول** كما بان
الا^لانواع الاضافية قد تقرب متنازلة كذلك الاجناس ايضا قد تقرب متنازلة
حتى يكون جنس فوقه جنس اخر كما بان موائب ال^لانواع اربع فكل ذلك موائب الاجناس
ايضا ملك الاربع لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجهر
وان كان اخصا^ل فهو الجنس السافل كالحيوان او اعم واخص في الجنس المتوسط
كالجسم النامي والجسم اومبا^لبا للكل فهو الجنس المفرد لان العالي في موائب الاجناس
يسمى جنس الاجناس ^لالسافل والسافل في موائب ال^لانواع يسمى نوع ال^لانواع
الا^لعالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما
يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما
يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع ال^لانواع اذا كان تحت جميع
الانواع والجنس المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجهر جنسا^ل فانه
ليس اعم من جنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي انواع الاجناس
ولا اخص اذ ليس فوقه الا الجهر وقد فرض انه ليس بجنس له لا يقال احد
التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية
الجهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير نوعية الجهر لان العقل
ان كان جنسا يكون تحته النوع فلا يكون نوعا مفردا بل كان عليا فلا يصح
التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني فحذفنا ما لا يكون جنسا^ل لا
جنسا مفردا لاننا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والذات
تقدير اننا تختلف فيه والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه ^{فان} النوع

[illegible]

موجود بدون الحقيقة كالاتزان المتوسطة والحقيقة موجودة في الالفاظ كالحقائق البسيطة
بينها عموم وخصوص مطلق كل منهما اعم من الاخر من جهة لصد فعمما على النوع السابق
لما ثبت على ان النوع معين اراد ان يبين النسبة بينهما وقد سبق في علم المتفكرين
كتاب الشفاء على ان النوع الاصح اعم مطلقا من الحقيقة وذلك في مورد عموم وهو ان
عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الالفاظي بدون الحقيقة
فكما في الالاتواع المتوسطة فانها انواع اعراضية وليست اوزاناً حقيقية لانها الجاهل ما جاز
النوع الحقيقي بدون الالفاظ كما في الحقائق البسيطة كالقول النفس الناطقة والحيوان
النوع الحقيقية وليست اعراضية ولا كانت مؤكدة لوجودها بل ابراج النوع الالفاظي في تحت
مكون مؤكدة من الجاهل الفصل ثلثين ما هو الحق عندنا وهو ان بينهما عموم وخصوصا
من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما يتصلدان على النوع النكاح لانه
نوع حقيقة من حيث انه مقول على ازا منفقة الحقيقية ونوع اضافي من حيث انه مقول
عليه وعلى غيره المحسوس في جواب ما هو قول جزء القول في جواب ما هو ان كان
سدا كورا بالمطابقة يسمى واقعاً في طريق ما هو كالمجرب والناطق بالنسبة بين
الناطق المقول في جواب السؤال عما هو عن الانسان ان كان مذكورا بالقول يسمى اخرا
في جواب ما هو الجسم الناعم الحساس المتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالقسمين
اقول المقول في جواب ما هو الدال على ماهية المستول غاها بالمطابقة كما اذا سئل
عن الانسان بما هو فاجيب الحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما
جزءه فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة أي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى
واقعاً في طريق ما هو كالمجرب والناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع

۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عمید انجمن اہل بیت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

معنى الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو في الانسان هو مذكور بلفظ الحيوان
الدال عليه مطابقة وانما سمي داخل في طريق ما هو لان القول في جواب ما هو طريق ما هو
واقم فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو باللفظ بل بلفظ يدل عليه بالتضمن سمي
داخل في جواب ما هو كمنه في الجسم الناطق الحساس المتحرك بالارادة فانه جزء معني
الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن
وانما انحصر جزء القول في جواب ما هو في القسمين لان ذلك لا الالتزام متجاوز في جواب ما هو
بمعنى انه لا يذكري في جواب ما هو بلفظ يدل على الماهية المستول عن ادعاء جزئها بانها لا تلتزم
اصطلاحا قال الجنس العالي جازان يكون له فصل بقومه مجاوز تركبه من امرين
متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسم النوع السافل بحيث يكون ^{بقوله} الفصل
هو قسم ان يكون له فصل يقسمه والمتوسط بحيث يكون لها فصل تقسمها وفصل تقسمها
وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي
من غير عكس **اقول** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الجنس الى الجنس ذلك النوع فاما نسبة
الى النوع فانه مقوم اي داخل في قوامه وجزؤه اما نسبة الى الجنس فانه مقسم له اي
محصن تسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الناطق
نسبة لانسان فهو داخل في قوامه وما هيته واذا نسبت الى الحيوان صار جزءا ناقلا
وهو قسم من الحيوان واذا انصورت هذا فنقول الجنس العالي جازان يكون له فصل
يقومه مجاوز ان يتوكل من امرين لسانه ويميزه عنه مشاركته في الوجود وقد قسم
القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل يقوم بها لان يكون لها جنس
وقد سلف ذلك ويجب ان يكون له اي الجنس العالي فصل يقسمه لجزء ان يكون تحته

[illegible]

المعروف في العرف والخصوص فكل ما يصح عليه عرف صد عليه العرف بالعكس ما وقع في عرفه والآخر
 من انه لا بد ان يكون جامعا ما نفا او مطرد او معكسا لاجم اذ ذلك فارغ من الحان يكون
 المعروف متناذرا لكل واحد من افراد العرف بحيث لا يشترط منه فرد وهذا المعنى ملاكهم
 الثانية انفاؤه كلما صد عليه العرف صد عليه العرف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يخل
 فيه شئ من افراد العرف وهو ما يوزم للكلية الاولى والآخر او التوارد في الشبوت الحق
 وجد العرف وجد العرف وهو عين الكلية الاولى ولا انعكاس التوارد في الاستقام الى معنى
 انشئ العرف انشئ العرف وهو ملاكهم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صد عليه
 صد عليه العرف وكلما صد عليه العرف صد عليه العرف بالعكس **قال** يسمى
 حدا ما ان كان بالجنس الفعلي لا يبريد واما انقصا ان كان بالفصل الفعلي حدا
 اوبه وبالجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب الخاصة ورسما ناقصا
 ان كان بالخاصة وحدا اوبيا واما بالجنس البعيد **اقول** العرف اما حدا ورسما
 انما هو ناقص فبما انقسامه اربعة فالحدا تمام ما يتوكل من الجنس الفصل الفعلي كعرف
 الانسان بالحيوان الناطق انما سميته حدا فلا فته في اللغة المنع وهو لا شتم على الذاتيات
 وانهم عن دخول الاعيان الاجنبية فيه واما سميته تاما فلا ذكر الذاتيات فيه تماميا
 والحدا الناقص ما يكون بالنقص الاخر وحدا اوبه وبالجنس البعيد كعرف الانسان بالناطق
 اوب بالجنس الناطق اما انه حد فلما ذكرنا واما انه ناقص فلما قلنا بعض الذاتيات عنه والتمام
 ما يتوكل من الجنس القريب الخاصة كعرفه بالحيوان الصا اما انه رسم فلازم رسم الذاتيات
 ولما كان تعريفها بالحدوم اللازم الذي هو اثر من آثار الشيء فيكون تعريفها بالآخر واما انه
 تام فلما سميت الحد تمام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب قيد بامو تحصيل

وبقدر ما انما لم يثبت وجوده في الحقيقة
 فان في نفسه ان يكون لا غيرا في الحقيقة
 على ان لا يتحد به الا باخذ ان لا يكون
 كما ان لا يوجد في الحقيقة
 وبقدر ما انما لم يثبت وجوده في الحقيقة
 فان في نفسه ان يكون لا غيرا في الحقيقة
 على ان لا يتحد به الا باخذ ان لا يكون
 كما ان لا يوجد في الحقيقة
 وبقدر ما انما لم يثبت وجوده في الحقيقة
 فان في نفسه ان يكون لا غيرا في الحقيقة
 على ان لا يتحد به الا باخذ ان لا يكون
 كما ان لا يوجد في الحقيقة

[illegible]

چند

میں نے اپنے

بسم الله الرحمن الرحيم

تفتیش

Figure 1

برای این کار باید که

تاریخ

مفتی اعظم پاکستان

[illegible][illegible][illegible]

الحق هو الاتصال
 بين شيئين
 وانما الاتصال
 بين شيئين
 هو الاتصال
 بين شيئين
 وانما الاتصال
 بين شيئين
 هو الاتصال
 بين شيئين

وليس كان هذا انما هو مجردا واما منفصلة هي التي يحكم فيها بالتناقض بين القاضيتين
 في الصدق والكنب معا وفي احدهما فقط او بغيره كقولنا امان يكون هذا العذ نجاد
 فردا وليس امان يكون هذا الانسان حيوانا واسود **اقول** الشريعة قسمها متصلة ومنفصلة
 فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير الحكم فان حكم فيها بصدق
 قضية على تقدير بصدق قضية اخرى فهي متصلة موجهة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
 فان الحكم فيها بصدق على تقدير بصدق الانسانية وان حكم فيها بصدق صدق قضية
 صدق قضية اخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس الانسان كان هذا انسانا فهو حيوانا والحكم فيها بصدق
 الجماد بغيره على تقدير بصدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتناقض بين القاضيتين ما في الصدق
 والكنب معا وبغيرهما لا يصدق ان لا يكون بان وفي الصدق فقط او لا يصدق ان لا يكون بان
 او في الكنب فقط او لا يكون بان وبغيرهما يصدق ان لا يكون بان والتناقض فان حكم فيها بالتناقض فهي
 منفصلة موجهة اما اذا كان الحكم فيها بالتناقضات في الصدق والكنب معا سميت منفصلة حقيقية
 كقولنا امان يكون هذا العذ نجاد او فردا فان قولنا هذا العذ زوج وهذا العذ فرد
 لا يصدق فان معا ولا يمكن بان معا واما اذا كان الحكم فيها بالتناقضات في الصدق فقط فهي ممانعة
 الجمع كقولنا امان يكون هذا الشيء شيئا او جمرا فان قولنا هذا الشيء شجر وهذا
 الشيء حجر لا يصدق بان وقد يمكن بان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان
 الحكم فيها بالتناقضات في الكنب فقط فهي مانعة المخلو كقولنا امان يكون هذا الشيء شجر
 او لا جمرا فان قولنا هذا الشيء لا شجر وهذا الشيء لا حجر لا يمكن بان ولا يمكن ان يكون هذا الشيء شجر او جمرا
 معا وهو محال وقد يصدق فان معا بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسلب التناقض في
 فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها بسلب التناقضات في الصدق والكنب معا

٤٥

او قيل ان الاتصال
 بين شيئين
 هو الاتصال
 بين شيئين
 وانما الاتصال
 بين شيئين
 هو الاتصال
 بين شيئين

المادى على تقدير صدق
 فيصدق ان يكون
 الانسان حيوانا
 او لا جمرا
 فان قولنا هذا الشيء لا شجر وهذا الشيء لا حجر لا يمكن بان ولا يمكن ان يكون هذا الشيء شجر او جمرا معا وهو محال وقد يصدق فان معا بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسلب التناقض في الصدق والكنب معا

معا ولا يمكن ان يكون هذا الشيء شجر او جمرا معا وهو محال وقد يصدق فان معا بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسلب التناقض في الصدق والكنب معا

قوله في المحل والاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده
 وقوله في الاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده
 وقوله في الاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده
 وقوله في الاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده

كانت سائلة حقيقية كقولنا ليس امان يكون هذا الانسان في محله كاجابة محبة اجابتهما
 ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب المتعلق الاصل فقط كانت سائلة مانعة الجمع كقولنا ليس
 ان يكون هذا الانسان في محله كاجابة محبة اجابتهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم
 بسلب المتعلق في الكذب فقط كانت سائلة مانعة الخل كقولنا ليس امان يكون هذا الانسان
 او يجزئاً فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لا يقال اساليب المحلية والتصلة والتفصيل
 ما ذكرنا وما يرفع فيها المحل والاتصال ولا انفصال فانه يكون حقيقة متصلة ومنفصلة
 ما ثبت فيها المحل والاتصال والانفصال لا نقول بل اجزاء هذا الاشياء على السبب
 اللغة بل على الاصطلاح مفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الربا تصدق على التوهم الذي
 للتحقق للقول ما في الجواب فلنحقق معنى المحل والاتصال والانفصال وانما السواء فالتساوي
 اياها في الاطلاق لا يقال القديمة كانت مفردة لذلك لا تقسم لادوية والتصلة مستفصلة
 ليست على الاقسام لادوية بل على اقسام قسمها لغة الشرطية لانقول لاشك ان القسم بالشرط
 من ضمن المقدمة ذكر الاقسام لادوية وانما ذكر اقسام الشرطية فيما نأمله على سبيل
 المستطرد قال الفصل الاول في المحلية وفيه اربعة مباحث البحث الاول في
 اجزائها واقسامها والمجمله انما تحقق بالاجزاء ثلثة المحكوم عليه يسمى موضوعاً والمحكوم
 ويسمى محمولاً وبسبب تماثلهما يسمى بموضوع المحمول بالموضوع ويسمى رابطه كقولهم في
 قولنا دين هو عالم ويسمى القضية ح تامة وفيه وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات
 لتوهم انهم يعناهوا القضية تسمى ح تامة **اقول** لما قسم القضية الى المحلية والشرطية
 شرطية لان في المحلية دائماً ما تدعى على الشرطيات لبساطتها والبسيط مطلق على الكو
 طبعاً فالمحلية انما تسمى من اجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعاً

في قوله

قوله في المحل والاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده
 وقوله في الاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده
 وقوله في الاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده
 وقوله في الاشارة الى ان المحل هو الذي لا يتغير في كل وقت من اوقات وجوده

لأنه قد وضع ليحكم عليه الشيء والحكم به يسمى محمداً محمداً على تقدير نسبة بينهما بما ربط
المحمول بالموضوع والشيء نسبة حكمية وكما أن معنى الموضوع والمحمول أن يعبر عنها بالفظين
كذلك من معنى النسبة الحكمية أن يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطاً لأنهما على
النسبة الواصلة تسمية الدال باسم المدلول كقولنا زيد هو عالم فان قلت المراد بالنسبة
الحكمية أما النسبة التي هي مورد الإيجاب السلب ما دفعه النسبة أو لا دفعها الذي هو
الإيجاب والسلب فكان المراد بالاول فيكون المقضية جزءاً آخر وهو قديم النسبة أو لا
ودفعها دلالات يدل عليها بعبارة أخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الإيجاب
والسلب جزءاً آخر فدل أيضاً عليها بلفظ آخر والتحاجب ان أجزاء المحللة أربعة فكان محتملاً
أن يدل عليها بأربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قوله بما يرتبط المحمول بالموضوع إشارة
إليه فان النسبة ما لم يعبء بمفعول الوقوع والادفع لم تكن رابطاً ولا حاجة إلى الدلالة على
النسبة هي مورد الإيجاب السلب ان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة يتم المحل
من القضية يتأديان بعبارة واحدة ولهذا أخذنا جزءاً واحداً حتى انحصر الاجزاء في ثلاثة ثم
الرابطه اذا كان لها دليل على النسبة الواصلة وهي غير مستقلة توفيقاً للحكم عليه
لكنها قد تكون في فائدة الاسم كقولنا في المثال المذكور يسمى عمرو زمانية وقد تكون في فائدة
ككاتب في قولنا زيد كان قائماً وتسمى زمانية والقضية المحللة باعتبار الرابطة أما ثابته
تدوينه لأنها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاسمها على ثلاثة الفاظ ثلثة معان
وان حذفت لشعر الذين مجازها كانت ثنائية لعدم اشتغالها بالإيجابين بل لم تعين
في بعض اللغات إشارة إلى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فالتعريف يستعمل
الرابطه ودياً نحن نقابضها دة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب في الرابطة الزمانية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

قوله في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 على ان لا يرد في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض

فقلنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 فقلنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان باسنان بعض الحيوان ليس باسنان
 هذا تقسيم ثالث للجمعية باعتبار الموضوع فموضوع الجمعية اما ان يكون جزئيا او كلياً فان كان جزئياً
 سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موحدة فقلنا يرد انسانا واما سالفه فقلنا يرد
 بجزء اما سميتها شخصية فلان موضوعها شخص معين اما سميتها مخصصة لموضوع
 موضوعها ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوخط في اساسه لا تقسم حال الموضوع
 وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كية افراد الموضوع من الكلية البعبية لا يبين اللفظ الدال
 عليها اي على كية افراد راسي سور الخ من سور البلبل كانه يحصر البلبل بحيث يه ذلك
 الدال على كية افراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كية افراد الموضوع سميت
 مخصصة وموضوعها اما انها محصورة فموضوعها واما انها مضافة فموضوعها على اللفظ الدال
 اربعة اقسام لان المحصورة اما على كل افراد او على بعضها واما ما كان فاما بالاجاب او
 بالسلب فان كان الحكم فيها على كل افراد في كلية اما مرجبة وسورها على كل واحد
 واحد الكل المحصور فقلنا كل نار حارة اي كل واحد من افراد النار حارة واما سالفه
 وسموها شئ ولا واحد فقلنا شئ او لا واحد من الناس يجاد وان كان الحكم فيها على
 بعض الافراد فهي جزئية اما مرجبة وسورها بعض وواحد فقلنا بعض الحيوان
 او واحد من الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان او واحد من افراد الانسانا
 وسموها ليس كل وليس بعض فقلنا ليس كل حيوان انسانا والفرق بين سور الشئ واللفظ الدال
 وهم لا يجاب بالكلية بالمطابقة وعلى السلب بالانضمام وليس بعض ليس بالعكس من
 ذلك اما ان ليس كل دال على وهم لا يجاب بالكلية بالمطابقة فقلنا اذا قلنا كل حيوان انسان

قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض

قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض
 في قوله ليس كل حيوان انسانا واما سالفه وسموها ليس كل وليس بعض

[illegible]

يكون مغتالاً بثبوت الإنسان لكل واحد واحد من أفراد الحيوان وهو لا يجب عليه ذلك وإذا قلنا ليس كل حيوان
الإنسان يكون مفهوماً له الصريح أنه ليس بثبوت الإنسان لكل واحد واحد من أفراد الحيوان وهو فهم
الإنسان المحض وأما أنه دل على السلب المحض بالالتزام فلهذا إذا رقم الإيجاب الكلي فاما أن يكون
المحمول مسلوباً عن كل واحد واحد وهو السلب الكلي أو يكون مسلوباً عن البعض ثابته البعض
المفرد بين يصدق السلب المحض خروفاً فالسلب المحض من ضروريات مفهوم ليس كل شيء لا يجب
عليه ومن لوازمه فيكون دلالة عليه بالالتزام لا يقع مفهوم ليس كل شيء في الإيجاب الكلي لأن مفهوم
السلب الكلي والسلب عن البعض السلب المحض فلا يكون الإيجاب السلب المحض بالالتزام لأن العام
لا دلالة له على الخاص بأحد الدلالات الثلاث لأن القول بزم الإيجاب الكلي ليس من السلب المحض
بل من السلب الكلي والسلب عن البعض مع الإيجاب البعضي السلب المحض هو السلب عن البعض
سواء كان مع الإيجاب لبعض الأفراد لا يكون فهو مشترك بين ذلك الغم بين السلب الكلي
فيكون لازماً لها وإذا انحصرت أم في شقين كل منهما يكون لازماً لها وكان ذلك لا يلزم
للعام أي فيكون السلب المحض لازماً لمفهوم بزم الإيجاب الكلي وبعبارة أخرى ليس كل يلزمه
السلب المحض فإنه متى رقم الإيجاب الكلي عن السلب عن البعض لا يمكن المحمول مسلوباً
عن شيء من الأفراد لكان ثابته لكل والتمس خلافه هذا خلف وأما أن ليس بعض بعض
بأن السلب المحض بالمطابقة قطعاً لا إذا قلنا بعض الحيوان ليس إنساناً أو بعض الحيوان
إنساناً يكون مفهوماً للصريح سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان للتصريح بالبعض إذا خالف
السلب عليه وهو السلب المحض وأما أنها لا تدل على بزم الإيجاب الكلي بالالتزام فلا محمول
إذا كان مسلوباً عن بعض الأفراد لا يكون ثابته لكل إلا إذا فيكون الإيجاب الكلي مرفوعاً
هذا هو الفرق بين ليس كل والآخرين وأما الفرق بين الآخرين فهو أن ليس بعض قد

[illegible]

5-3

ندين كل السلب الكلي لأن البعض غير معينين معينين بعض الأفراد خارج من مفهوم الجزئية
 فاشبه التكرار في سياق لنفي فكأن التكرار في سياق النفي تفيد لهم كذلك ههنا هم
 لأنه احتمال ان يفهم منه السلب على بعض كانه هو السلب الكلي بخلاف بعض للبيان البعض هنا
 وان كان يفهم غير معين لأنه ليس تعاقبا في سلب السلب انما هو وارد عليه وبعض قد
 انكره لاجاب العدد في حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بالإنسان اريد ان ياتي الانسانية لبعض
 السلب الانسانية عنه وقرئ ما بينهما كما استقصى بخلاف ليس بعض انك لا يمكن نفى لاجاب
 تقدم من السلب الموضوع **قال** وان لم يكن فيها كمية الا افراد فان لم تصلح ان يصدر
 كمية وجزئية سميت القضية طبيعية لقولنا الحيوان جنس الانسان نوع وان صلت
 لذلك سميت موهلة لقولنا الانسان في خبر الانسان ليس في خبره **اقول** ما هو كان اذا
 بين في القضية كمية افراد الموضوع واما اذا المسمى فلازم امان فصل القضية
 لان يصدر كمية وجزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم تصلح بان يكون
 الحكم على طبيعة الموضوع نفسها على الافراد فان لم تصلح لان تصدق كمية وجزئية
 سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة لقولنا الحيوان جنس الانسان نوع فان الحكم
 بالجنسية والوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها
 وان صلت لان تكون كمية وجزئية سميت موهلة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وان
 اعمى بان كسيتها لقولنا الانسان في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 الافراد في خبره ليس في خبره بان ان التحيلة بعبارة الموضوع مخصصة في اربعة اقسام فلك
 ان تقول في التقسيم موضوع اعملية اما جزئي او كلي فان كان جزئيا فنحن شخصية
 وان كان كليا فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق عليه من الافراد

لغة قولنا ان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان

لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان

لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان

لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان

لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان
 لان السلب الكلي ليس في خبر الانسان ليس في خبره ما صدق عليه الانسان

قوله من
المتعلق به
المتعلق به
المتعلق به

قوله من
المتعلق به
المتعلق به
المتعلق به

قوله من
المتعلق به
المتعلق به
المتعلق به

قوله من
المتعلق به
المتعلق به
المتعلق به

قوله من
المتعلق به
المتعلق به
المتعلق به

بمعنى محمول فاعلم ان عادة النعم قد جرت بانهم يوزعون على الموضوع بوجه واحد هو المحمول بوجه انهم
اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع محمول واما فعلوا ذلك لغاى تبيين احدى ما لا يحتمل
فان قولنا كل ج ب يخصمون قولنا كل انسان حيوان مثله وهو ظاهر وذا ينافى ما قدموه
الا يخصص فانهم لو وضعوا الملكية مثله قولنا كل انسان حيوان اجزاء عليه الا ان كان ملكا
يذهب له لم ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموضوع الكلية الاخرى مضمومة
القضية ج د وهاهنا المواد وعبر عن طرفيها ب ج وب بينها على ان الاحكام التجارية عليها
شاملة لجزء جزئيا فبما غير مضمومة على البعض دون البعض فكأنهم في قسم النقولات اخذوا مضمومة
الكليات من غير إشارة الى المادة من المواد ويحتمل ان احوالها بخلافها ولا يجزم طبائهم الاشياء
ولهذا صار من مباحث هذه القوانين كلية منطبقة على جميع الجزئيات فاذا قلنا كل ج ب
فهناك امران احدهما مفهوم ج وحقيقة د والاخرها صدق عليه ج من ج اذ فليس حكم
ان مفهوم ج هو مفهوم ب والا لكان ج وب لفظين متوازيين لا يكون كل المفهوم
بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب فان قلت كان ب اعتبارا ب كذا كذا
اعتبارا ب حقيقة د ما صدق عليه ج من الافراد لم يجوز ان يكون المحمول ماصدا عليه ب
الافراد لا مفهومه كما ان الموضوع كذا لا يخول ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما
صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ماصدا عليه ب لكان المحمول ضرورة ب الموضوع
ضرورة ب ثبوت الشيء لنفسه فيخضع القضية في الضرورية فلم يصحها ممكنة خاصة اصلا لا نقد
تطوّر من القضية كما ماصدا عليه ج من الافراد فهو مفهوم ب كما ماصدا عليه ب
لا يقال اذا قلنا كل ج ب فاما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب فغيره في ان كان عينه لم يزم
ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيدا ان كان غيره المستعمل ان يقال احدهما هو الآخر

قوله من
المتعلق به
المتعلق به
المتعلق به

قوله من
المتعلق به
المتعلق به
المتعلق به

من قولهم نفس الشيء نفسا ليعني هو لا ينفك عن غيره بان كل المحل محال يشتمل على المحل فيكون
 ابطالا للشيء نفسه وانه محال ولما قلنا ان يصدق لا يصدق لا يوجب بل يندعي امان
 المحل ليس عقيد اوانه ليس يمكن صدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجبات فالحق
 الجواب بان اختيارنا مفهوم بغير مفهوم ج وقوله استحال فعل يجب حاج هو هو قلنا
 لا نسلم وانما يكون محله عليه محال لو كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لما يتبين
 ان المراد ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتعارفة بحسب المقصود على
 ذات واحدة فاصدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى صفا للموضوع
 وعنوانه لانه يعرف به ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب
 بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فاج حقيقة الانسان
 عين ماهية زيد وتسمى بغيره غيرهم من افراد ج وقد يكون جزئيا كقولنا كل حيوان
 حسان فان الحكم فيه ايضا غير زيد وغيرهم من افراد ج وقد يكون جزئيا كقولنا كل حيوان
 وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ما شى حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وغيره غيرهما
 من افراد ج ومفهوم الماشي خارج عن ماهيته وانما يحصل مفهوم القضية بوجه العقد بين
 الموضوع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد محله هو انصاف ذات الموضوع
 بوصف المحل والادول تركيب تيسيد والثاني تركيب تجر فيفعل ثلثة اشياء
 الموضوع صدقا وصفه عليه وصدقا وصف المحل ليعطيه اما ذات الموضوع
 وليس الواو به افراج مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان ج نوعا او ما يساويه
 من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية معا ان كان ج جنسا او ما يات
 من العرض العام فلا قلنا كل انسان او كل فاطم او كل صبا حرك

الخفية من الافاضة والافاضة من الخفية
 من قولهم نفس الشيء نفسا ليعني هو لا ينفك عن غيره بان كل المحل محال يشتمل على المحل فيكون
 ابطالا للشيء نفسه وانه محال ولما قلنا ان يصدق لا يصدق لا يوجب بل يندعي امان
 المحل ليس عقيد اوانه ليس يمكن صدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجبات فالحق
 الجواب بان اختيارنا مفهوم بغير مفهوم ج وقوله استحال فعل يجب حاج هو هو قلنا
 لا نسلم وانما يكون محله عليه محال لو كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لما يتبين
 ان المراد ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتعارفة بحسب المقصود على
 ذات واحدة فاصدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى صفا للموضوع
 وعنوانه لانه يعرف به ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب
 بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فاج حقيقة الانسان
 عين ماهية زيد وتسمى بغيره غيرهم من افراد ج وقد يكون جزئيا كقولنا كل حيوان
 حسان فان الحكم فيه ايضا غير زيد وغيرهم من افراد ج وقد يكون جزئيا كقولنا كل حيوان
 وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ما شى حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وغيره غيرهما
 من افراد ج ومفهوم الماشي خارج عن ماهيته وانما يحصل مفهوم القضية بوجه العقد بين
 الموضوع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد محله هو انصاف ذات الموضوع
 بوصف المحل والادول تركيب تيسيد والثاني تركيب تجر فيفعل ثلثة اشياء
 الموضوع صدقا وصفه عليه وصدقا وصف المحل ليعطيه اما ذات الموضوع
 وليس الواو به افراج مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان ج نوعا او ما يساويه
 من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية معا ان كان ج جنسا او ما يات
 من العرض العام فلا قلنا كل انسان او كل فاطم او كل صبا حرك

من قولهم نفس الشيء نفسا ليعني هو لا ينفك عن غيره بان كل المحل محال يشتمل على المحل فيكون

من قولهم نفس الشيء نفسا ليعني هو لا ينفك عن غيره بان كل المحل محال يشتمل على المحل فيكون
 ابطالا للشيء نفسه وانه محال ولما قلنا ان يصدق لا يصدق لا يوجب بل يندعي امان
 المحل ليس عقيد اوانه ليس يمكن صدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجبات فالحق
 الجواب بان اختيارنا مفهوم بغير مفهوم ج وقوله استحال فعل يجب حاج هو هو قلنا
 لا نسلم وانما يكون محله عليه محال لو كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لما يتبين
 ان المراد ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتعارفة بحسب المقصود على
 ذات واحدة فاصدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى صفا للموضوع
 وعنوانه لانه يعرف به ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب
 بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فاج حقيقة الانسان
 عين ماهية زيد وتسمى بغيره غيرهم من افراد ج وقد يكون جزئيا كقولنا كل حيوان
 حسان فان الحكم فيه ايضا غير زيد وغيرهم من افراد ج وقد يكون جزئيا كقولنا كل حيوان
 وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ما شى حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وغيره غيرهما
 من افراد ج ومفهوم الماشي خارج عن ماهيته وانما يحصل مفهوم القضية بوجه العقد بين
 الموضوع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد محله هو انصاف ذات الموضوع
 بوصف المحل والادول تركيب تيسيد والثاني تركيب تجر فيفعل ثلثة اشياء
 الموضوع صدقا وصفه عليه وصدقا وصف المحل ليعطيه اما ذات الموضوع
 وليس الواو به افراج مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان ج نوعا او ما يساويه
 من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية معا ان كان ج جنسا او ما يات
 من العرض العام فلا قلنا كل انسان او كل فاطم او كل صبا حرك

على قولنا ان
 اذ قيل كل ج
 ب هذا الاعتبار
 اسه اعتبارا
 المميز
 القدره مطلقا
 مادة قول ليس
 انك اسه ليس
 بغيره

بل انما يكون
 سببا في كون
 معادته معادته
 نفس من نفس
 اسه قول
 ادناقص اذا قلنا
 تلك الجوز لا يكون
 الكيس معادته
 هو المطلوب
 عداكم لا هو
 اسه قول
 يجوز ان الحكمين
 بالبرهان الى
 ان بعد التبريد
 اسكان الافراد
 ان بعد التبريد
 ولا جميع ذلك
 لغيره مما اذا
 متع الوجه ما اذا
 كان المسمى
 قد تم
 قد تم
 لا يبين
 انشراح
 معاد الحكمين
 لا يوجد
 اسه قول

على افراد المقدرة الوجود كقولنا كل منقله طائر وان كان موجودا فالحكم ليس مقصورا
 على افراد المقدرة بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود ايضا كقولنا كل انسان حيوان
 وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم يصح كليه اصلا واما الوجه فانه
 اذ قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج الذي ليس ب
 لو وجد كان ج وليس ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب
 وانه يناقض كل ج ب بهذا الاعتبار لا يقال هب ان ج الذي ليس ب لو وجد كان
 ج وليس ب ولكن لان انه يصح ج ب بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج
 وليس ب فان الحكم في القضية انما هو على افراد ج ومن الجائز ان يكون ج الذي ليس ب
 من افراد ج فاما اذ قلنا كل انسان حيوان فلا انسان الذي ليس بحيوان ليس من افراد
 الانسان لان الكل يصح على افراد الانسان ليس بصادق على الانسان لان ليس ب
 لاننا نقول قد سبقت الاشارة في مطلع باب الحكايا الى ان صدق الكل على افراد ليس
 بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض فاذا فرض اننا ليس بحيوان فقد فرض
 الانسان فيكون من افراد اما السالبة فلا لانه اذا قيل لا شيء من ج ب فنقول انه
 كاذب لان ج الذي هو ب لو وجد كان ج وب فبعض ما لو وجد كان ج فهو
 بحيث لو وجد كان ب وهو يناقض قولنا لا شيء مما لو وجد كان ج
 فهو بحيث لو وجد كان ب ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض
 لان ج الذي ليس ب في لا يجاب وج الذي ب في السلب ان كان فردا لم يكن
 يجوز ان يكون متمم الوجود في المخلوع فلا يصح بعض ما لو وجد كان ج من
 الافراد لممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس ب ولا بعض ما لو وجد كان ج من الافراد

من كانت له قوة لم
 المستند في العلم الجليل
 أن يرضى من القدر
 على قولنا لا نقضها
 ذلك لا يرد على
 النقض لا يرد على
 والتفصيل والكس
 الكلام من القول
 منسوبة إلى القول
 ومنه ما لا يرد
 من قولنا لا نقضها

من كانت له قوة لم
 المستند في العلم الجليل
 أن يرضى من القدر
 على قولنا لا نقضها
 ذلك لا يرد على
 النقض لا يرد على
 والتفصيل والكس
 الكلام من القول
 منسوبة إلى القول
 ومنه ما لا يرد
 من قولنا لا نقضها
 من كانت له قوة لم
 المستند في العلم الجليل
 أن يرضى من القدر
 على قولنا لا نقضها
 ذلك لا يرد على
 النقض لا يرد على
 والتفصيل والكس
 الكلام من القول
 منسوبة إلى القول
 ومنه ما لا يرد
 من قولنا لا نقضها

حتى يجب تحققة حال تحقق الحكم بل على ذات الجسيم فلا يستدعي الحكم لا وجوده ولا انقضاء
 بالجمية فلا يجب تحققة حال الحكم فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس شرطاً في ذلك ان يكتب
 موضوعاً ان يكون كاتباً في وقت كونه موصوفاً بالنسخ بل يكفي في ذلك ان يكون موصوفاً
 بالكتابة في وقت ما حتى يصدق قولنا كل ناظم مستيقظ وان كان الناطق في ذلك ناظم بالوصف
 انما هو وقتين لا يقال هذا نقضاً لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاً
 متعدي كقولنا شريك الباري متمتع بكل متمتع فهو معدوم والفن يجبان ان يكون فروعاً
 عامة ولا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع النشأيات في الحقيقة والخارجية بل يزعمون
 ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة في الغالب باحد الاعتبارين فليخذاً وضوحها
 واستخراج احكامهم ليس شعراً بل لك في العلوم زائماً النشأيات التي لا يمكن اخذها
 باحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد احكامها وتعيم القواعد ما هو بقدر الطاعة
 الإنسانية **قال** والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المبيعات
 في الخارج ليعلم ان يقال كل مربع شكل باعتبار الاول دون الثاني ولولم يوجد شيء
 من الاشكال في الخارج ليعلم ان يقال كل شكل مربع باعتبار الثاني دون الاول **اقول**
 دون الاول قد ظهر لك مما بيناه ان الحقيقة لا يستدعي
 وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجوداً في الخارج وان لا يكون في الخارج
 كان موجوداً في الخارج فالحكم فيها لا يكون مقصوراً على الافراد الخارجية بل
 يتناولها الافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود
 الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصوراً على الافراد الخارجية فالموضوع
 ان لم يكن موجوداً فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج

١٢٢

من كانت له قوة لم
 المستند في العلم الجليل
 أن يرضى من القدر
 على قولنا لا نقضها
 ذلك لا يرد على
 النقض لا يرد على
 والتفصيل والكس
 الكلام من القول
 منسوبة إلى القول
 ومنه ما لا يرد
 من قولنا لا نقضها

۱۰۰
 قَوْلُهُ نَحْنُ الْوَحِيدُ
 اَوَّلُهَا بِحَرْفِ تَنْوِينٍ
 فَالْفَتْحُ لِكَائِنٍ
 الْمَعْنَى نَحْنُ الْوَحِيدُ
 وَادْوَانِ الْوَحِيدِ
 لَيْسَ بِالْوَاحِدِ
 وَلَوْ أَنَّ الْوَاحِدَ
 لَمْ يَكُنْ بِالْوَاحِدِ
 لَمْ يَكُنْ بِالْوَاحِدِ

كما اذا لم يكن شئ من الموجبات موجودا في الخارج يصدق فيه الحقيقة كل مربع شكل اي كل
ما لو وجد كان موجبا فهو بحيث لو وجد كان شكلا لا يصدق فيه الحقيقة كل مربع لعدم وجود
المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا في الخارج اما ان يكون الحكم
مقصودا على الافراد الخارجية او متنا دالها وللشواهد المقدرة فان كان مقصودا على الافراد
الخارجية يصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انحصرت اشكال في الخارج
في المربع يصدق كل شكل مربع في الخارج وهو ظاهر فلا يصدق فيه الحقيقة لا يصدق كل ما لو
كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان موجبا لصدق قولنا لبعض ما لو وجد كان
شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم متنا دال على الافراد الحقيقية
والمقدرة فتصدق الكليات معا لقولنا كل انسان حيوان فاذا ان يكون بينهما اختصاص
وعموم من وجه قال في هذا فنفس المحصورات الباقية **اقول** لما عرفت
مفهوم الموجبة الكلية امكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالتقياس عليه فان
الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المستبعدة
شبه بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية دفع اليجاب عن كل واحد
والسالبة الجزئية دفع اليجاب عن بعض الاحاد فنكرا عبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة
والخارجية كذلك معتبر المحصورات الاخر بالا اعتبارين وقد تقدم الفرق بين
الكليتين والافرق بين الجزئيتين فهوان الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من
الخارجية لان اليجاب على بعض الافراد الخارجية ايجاب على بعض الافراد الحقيقية
مطلقا دون العكس على هذا ليكون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية
الحقيقية لان نقيض الاخص اعم من نقيض العام مطلقا وبين الساليتين الجزئيتين

[illegible]

٥٠٠

قبرستان کهنه
بازار کهنه
۱۱۶ ایضاً
مکتب قورانی
"فوقوس اودسا"
المنشقة والی بوز
ایلیزیتو پید
علیم علی
عبدالحکیم ریز
ولقدرة ۱۲
اسے افغان منشد
الانوار حلقا
ریاض

اعظم سلطان خان جی، ۱۳ سوبہ محمد حسین آروی سلمہ الدعا لے

من قول الاشياء ووجه
ان قوله الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه

او السليسية لا بطرف القضية فان قولنا كل ما ليس بجي فهو عالم موجبة من طرفها على ان
وقولنا لا شيء من المتحرك ساكن سالبة من طرفها وجوديان القول ربما ينحسب
الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب يكون سالبة ولما دلل ان القضية المعللة
مشتملة على حرف السلب مع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ذكر في الايجاب
والسلب حتى يرتفع الاشتباك فقد عرفت ان الايجاب هو ايقاع النسبة السليسية
هو رفعها فالعبارة في كون القضية موجبة وسالبة بايقاع النسبة ودفعها لا بطرفها
فقد كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاها عديتين كقولنا
كل ما ليس بجي فهو لا عالم فان الحكم فيها بثبوت اللاء العالمية انما صادق عليه انه
ليس بجي تكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب حتى كانت النسبة موجبة
فهو سالبة وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك ساكن فان الحكم فيها
بسلب الساكن من كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شيء من طرفيها سلب
فليس الثقات في الايجاب بالسلب الاطراف بل الى النسبة قال ان النسبة البسيطة
اعم من الموجبة للعدولة المحمول لصدد السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب
فان الايجاب لا يعم الا على ما موجود ومحقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما
في الحقيقية الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانها مما متناه زمانا ولغرض
بينهما في اللفظ اما في التلاؤمية فالقضية موجبة ان خدست الرابطة على حرف
السلب وسالبة ان اخوت عنها واما التلاؤمية فبالنية او بالاحاطة بصلاح
على تخصيص لفظ غير اوله لا يحجب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط الى
بالعكس اقول لقائل ان يقول المعدول كما يكون في جانه المحمول كل ذلك يكون

من قول الاشياء ووجه
ان قوله الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه

٨٦

من قول الاشياء ووجه
ان قوله الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه

من قول الاشياء ووجه
ان قوله الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه
من قول الاشياء ووجه

في جانب الموضوع على ما بينه تخيل ما شاع في الاحكام فلم يخص كل واحد بالعدل في
 المحل ثم ان المحصولات والعدل ولا تخرج كثير في هذا الوجه في تخصيص السالبة البسيطة
 والموجبة للعدل ولا يجوز بالذكر فتقول اذا وجهه التخصيص في الاول فهو ان العبرة في
 الفن من العدل ما في جانب المحل وذلك لان قد حقت المناط الحكم المحل الموضوع
 ووصف المحل وذلك لاحكام الحكم على الشيء فلا هو الوجوبية بخلاف الحكم عليه بالعدل
 العدمية فاختلاف التخصيص بالعدل والتخصيص في المحل يورث في مفهومها بخلاف
 العدل والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يورث في مفهوم التخصيص لان العدل
 والتخصيص انما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المذكور عليه لان الحكم على عبارة
 عن ذات الموضوع والمحمول في الشيء لا ينفك باختلاف الديات عنه واما وجه
 التخصيص في المثال فان اعتبار العدل والتخصيص في المحل يورث التسمية لان
 حرف السالبة ان كان جزء من المحل فالتعريف بعد ذلك ولا يفصل كيف كان
 الموضوع واما ما كان اثنى اسامه موجبة او سالبة فهو انما يرسم قضائيا موجبة
 محصلة كقولنا اذين كاتب و سالبة محصلة كقولنا اذين ليس كاتب موجبة معدلة
 كقولنا اذين كاتب و سالبة معدلة كقولنا اذين ليس كاتب بل كانت لا التباس بين
 التخصيص من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدلة للمحل
 اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب الموجبة وجود
 في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدلة فلوجود حرف السلب
 في المعدلة دون الموجبة المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة
 المعدلة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدلة بخلاف الموجبة

في جانب الموضوع على ما بينه تخيل ما شاع في الاحكام فلم يخص كل واحد بالعدل في
 المحل ثم ان المحصولات والعدل ولا تخرج كثير في هذا الوجه في تخصيص السالبة البسيطة
 والموجبة للعدل ولا يجوز بالذكر فتقول اذا وجهه التخصيص في الاول فهو ان العبرة في
 الفن من العدل ما في جانب المحل وذلك لان قد حقت المناط الحكم المحل الموضوع
 ووصف المحل وذلك لاحكام الحكم على الشيء فلا هو الوجوبية بخلاف الحكم عليه بالعدل
 العدمية فاختلاف التخصيص بالعدل والتخصيص في المحل يورث في مفهومها بخلاف
 العدل والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يورث في مفهوم التخصيص لان العدل
 والتخصيص انما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المذكور عليه لان الحكم على عبارة
 عن ذات الموضوع والمحمول في الشيء لا ينفك باختلاف الديات عنه واما وجه
 التخصيص في المثال فان اعتبار العدل والتخصيص في المحل يورث التسمية لان
 حرف السالبة ان كان جزء من المحل فالتعريف بعد ذلك ولا يفصل كيف كان
 الموضوع واما ما كان اثنى اسامه موجبة او سالبة فهو انما يرسم قضائيا موجبة
 محصلة كقولنا اذين كاتب و سالبة محصلة كقولنا اذين ليس كاتب موجبة معدلة
 كقولنا اذين كاتب و سالبة معدلة كقولنا اذين ليس كاتب بل كانت لا التباس بين
 التخصيص من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدلة للمحل
 اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب الموجبة وجود
 في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدلة فلوجود حرف السلب
 في المعدلة دون الموجبة المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة
 المعدلة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدلة بخلاف الموجبة

قولي

الاحكام

في جانب الموضوع على ما بينه تخيل ما شاع في الاحكام فلم يخص كل واحد بالعدل في
 المحل ثم ان المحصولات والعدل ولا تخرج كثير في هذا الوجه في تخصيص السالبة البسيطة
 والموجبة للعدل ولا يجوز بالذكر فتقول اذا وجهه التخصيص في الاول فهو ان العبرة في
 الفن من العدل ما في جانب المحل وذلك لان قد حقت المناط الحكم المحل الموضوع
 ووصف المحل وذلك لاحكام الحكم على الشيء فلا هو الوجوبية بخلاف الحكم عليه بالعدل
 العدمية فاختلاف التخصيص بالعدل والتخصيص في المحل يورث في مفهومها بخلاف
 العدل والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يورث في مفهوم التخصيص لان العدل
 والتخصيص انما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المذكور عليه لان الحكم على عبارة
 عن ذات الموضوع والمحمول في الشيء لا ينفك باختلاف الديات عنه واما وجه
 التخصيص في المثال فان اعتبار العدل والتخصيص في المحل يورث التسمية لان
 حرف السالبة ان كان جزء من المحل فالتعريف بعد ذلك ولا يفصل كيف كان
 الموضوع واما ما كان اثنى اسامه موجبة او سالبة فهو انما يرسم قضائيا موجبة
 محصلة كقولنا اذين كاتب و سالبة محصلة كقولنا اذين ليس كاتب موجبة معدلة
 كقولنا اذين كاتب و سالبة معدلة كقولنا اذين ليس كاتب بل كانت لا التباس بين
 التخصيص من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدلة للمحل
 اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب الموجبة وجود
 في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدلة فلوجود حرف السلب
 في المعدلة دون الموجبة المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة
 المعدلة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدلة بخلاف الموجبة

[illegible]

المحصلة وأما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدلة فلا جدوى في السلب السالبة
 للمعدلة وحرف واحد في السالبة المحصلة وأما بين الموجبة المعدلة والسالبة المعدلة
 فلا جدوى في الموجبة وحرفين في السالبة أما السالبة المحصلة والموجبة
 المعدلة المحل فبينهما التباس من حيث أن حرف السلب الموجود فيها واحد
 فلا إقبال زيد ليس بكتاب ذلك يعلم أنها موجبة معدلة وأما السالبة البسيطة فلا
 خصصها بما لا ذكر من بين القضايا والفرق بينها معنوي لفظي أما المصنفون في السالبة
 البسيطة أعلم من الموجبة المعدلة المحل لأنه متى وجد الموجبة المعدلة المحل في
 البسيطة ولا يكتسب من الأول فلا بد من ثبت التشابه ثم يصح سلب الباء عنه فانه
 لو لم يصح سلب الباء عنه ثبت له الباء فيكون الباء والأباء ثابتين له وهو اجتماع
 التبيينين وأما الثاني فهو أنه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة
 المعدلة المحل لأن الإيجاب لا يصح على العدد مودع أن الإيجاب الشيء لا يقع على
 وجود المتيقن فلا بد في السلب أن الإيجاب لما لم يصح في المعدل ما يصح السالبة
 بالضرورة فيخرج أن يكون الموضوع معدوماً ويصح السلب البسيط ولا يصح
 الإيجاب المعدل ولو كان يصح قولنا شارك الباكري ليس يصح لا يصح شارك الباكري
 غير يصح لأن معنى الأول سلب البصر عن شارك الباكري ولما كان الموضوع معدوماً
 سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني أن عدم البصريات لشارك الباكري فلا بد أن يكون
 موجوداً في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو متعجب الوجود لا يقال لو صدق السلب
 عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تنافض لأنها
 في محبتها على الصدق فإن من الجائز اثبات المحمول لجميع الأفراد

[illegible][illegible]

منه قول الله عز وجل
 يا أيها الذين آمنوا
 اذكروا نعم الله التي
 لا تعد ولا تحصى
 التي أنعم الله عليكم
 إذ كنتم أعداء فأخضع
 لنبيه محمد صلى الله
 عليه وآله وسلم فأنتم
 مسلمون

الموجودة وسلبه عن بعض الازاد المعنوية لان نقل الحكم في السالبة على الازاد الموجبة
كما ان الحكم في الموجبة على الازاد الموجودة الا ان صدق السلب لا يوقف على وجود الازاد وحده
الايجاب لا يوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية ان جميع افراد الموجود تثبت له لا شك
انها انما يصدق اذا كانت افراد موجوده ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد
من الازاد الموجودة لم تثبت له بآل موجوده في هذا الوجود تارة بالان يكون شئ
من الازاد موجوده واخرى بان يكون موجوده ويثبت للابناء لها وعند ذلك
يتحقق التناقض جرمًا واما قوله لان الايجاب لا يعنى الاعلى موجود
محتوى الحكم في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع فالداخل له
في بيان الفرقه اذ يكفي فيه ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون السلب
ان الموضوع موجود في الخارج محققا او مقدر اذ الحاجة اليه مكانه جواب سؤال ذلك
هنا وبذلك ان شئنا بقوله لا يجب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي
وجود الموضوع في الخارج فالوجه في الموجبة الحقيقية اصلا لان الحكم فيها ليس
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عني به ان الايجاب يستدعي
مطلق الوجود فالسالبة ايضاً تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا بد
ان يكون متصوفاً بوجه ما وان كان الحكم بالنسبة لفرق بين الموجبة والسالبة في
ذلك فاجاب بان كل واحد ليس الا في القضية الخارجية والحقيقية لا في القضية
على ما سبقته الاشارة اليه فالمراد بقولنا الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان
الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت
حقيقية يجب ان يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة

السؤال الثاني في بيان
الصلح هو ما يقع بين
الخصمين من اتفاق
على ترك القتال
والسلامة على
الخصم من غير
أن يكون له
في ذلك مصلحة
أو أن يكون له
في ذلك مصلحة
أو أن يكون له
في ذلك مصلحة

تاریخ

الموتى من غير ان يكونوا من المسلمين
والله اعلم بالصواب

[illegible]

لقد قول
الاطلاقية واللاطلاقية
من ان التصورات كلها مطابقة
للواقع والظواهر كلها مطابقة
للفنن ذوق الاصطلاحات
الافاضة على ما هو في الحق
انما هي عبارة عن تصورات
عقلية لا تتصل بالاشياء
وكلها هي عبارة عن
تصورات عقلية لا تتصل
بالاشياء

والثانية لما في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية
المعقولة ولما كانت الصور العقلية دالة لفظا الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للواقع
في نفس الامر بل يجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئا هو انسان احسننا من
بغيره فربما يحصل منه في عقولنا صورة انشراح يعبر عنه بالانسان وربما
يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس فالتشبيح وجود في نفس الامر
وجود في الفعل اما مطابق او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او
فكذلك لا يفتية نسبة لبحران الى الانسان لما ثبتت في نفس الامر وهي الضرورية وفي العقل
وهي حكم العقل وفي اللفظ وهي اللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة او العبارة الملقظة
كانت القضية صادقة ولا كاذبة لا محالة **قال** القضايا الموجهة النورانية
بالجوت عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها
ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها
تركبت من ايجاب وسلب معا اما البسيطة فستلاد في الضرورية المطلقة وهي الحكم
فيها بضرورة وثبتت المحول الموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة فقولنا
بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان يحجر الثانية الدالة للظلم
وهي التي يحكم فيها بغير وثبتت المحول الموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع
موجودة فيها ايجابا وسلبا مادام كانت المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها
بضرورة وثبتت المحول الموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة
كل كلب متحرك الاصابه مادام كاتب بالضرورة لا شيء من الكلاب
بساكن الاصابه مادام كلبا الرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بغير وثبتت

الاشياء كقولنا بالضرورة
كل كلب متحرك الاصابه
مادام كاتب بالضرورة
لا شيء من الكلاب
بساكن الاصابه
مادام كلبا
الرابعة العرفية العامة
وهي التي يحكم فيها
بغير وثبتت
المحول الموضوع
او سلبه عنه
بشرط وصف الموضوع
كقولنا بالضرورة
كل كلب متحرك
الاصابه مادام
كاتب بالضرورة
لا شيء من الكلاب
بساكن الاصابه
مادام كلبا

بالضرورة
كل كلب متحرك
الاصابه
مادام كاتب
بالضرورة
لا شيء من
الكلاب
بساكن الاصابه
مادام كلبا

قل قول الحقيقة
 الموجهة قد تم قبيلها إلى
 والمركب على كل أحوالهم
 تبييضها انما هم
 ثلثون من المذكورة في النسخة
 المسموعة إلى سائر
 والارباب لا يسمعون
 المدلول لا يسمعون
 الظن لا يسمعون
 المقتضاه المتداول على
 فاد التمرين من قول
 كذا هو من غير الحكم
 كذا هو من غير الحكم
 كذا هو من غير الحكم

المحول الموضوع اوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع وضما لها ايجابا وسلبا ما هو المحال
المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبت المحول الموضوع اوسلبه عنه بالفعل كقولنا
بلاطلاق العام كل انسان منقضى وبلاطلاق العام لا شيء من الاشياء منقضى
لكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع القوامة المطلقة عن الجانب المختلف للمقول كقولنا
العام كل نار حادثة وبلامكان العام لا شيء من الحار اربا وادقول القضية اما بسيطة
او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب السلب فمركبة والا بسيطة
فالقضية البسيطة هي التي يتيقن أي معناها اما ايجاب فقط لقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة فان معناها ليس الايجاب الخيرية للانسان اما سلب فقط لقولنا لا شيء من
الانسان يحرق بالضرورة فان حقيقة لبست الا سلب الخيرية عن الانسان في القضية المركبة
هي التي حقيقتها تكون ملزمة من الايجاب السلب كقولنا كل انسان كاتب بالفعل لا اثم فان
معناه ايجاب الكتابة للانسان وسلبه عند بالفعل وانما قال حقيقتها أي معناها ولم يقل
لفظها لانه راء ان تكون قضية مركبة لا تركيب اللفظ من الايجاب السلب كقولنا كل
انسان كاتب بلامكان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان
ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سلب ان سلب الكتابة
عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركبان لم
يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيلنا القضية بالادام والادام ضرورة
فان التركيب في القضية بحسب اللفظ ايضا ثلثان القضية البسيطة والمركبة
غير محصورة في عدد وان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها
من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلثة عشر

۱۔ قوت اے
 ۲۔ قوت اے
 ۳۔ قوت اے
 ۴۔ قوت اے
 ۵۔ قوت اے
 ۶۔ قوت اے
 ۷۔ قوت اے
 ۸۔ قوت اے
 ۹۔ قوت اے
 ۱۰۔ قوت اے

منها البسائط ومنها المركبات اما البسائط فاستلزم في الضرورية المطلقة وهي التي يحكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا اما التي
 حكم فيها بضرورة البشوت فهي ضرورية موجبة كقولنا كل الساق حيوان بانضر^ر فان الحكم
 فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي حكم فيها بضرورة السلب
 فضرورية سالبة كقولنا لا شيء من الانسان يحرق بانضر^ر فان الحكم فيها بضرورة سلب
 التحريق عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورية
 لاستقامتها على الضرورية ومطلقة لعدم تقييد الضرورية فيها
 بوصف او وقت الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
 للموضوع اوبل وام سلبه عنه ما دام^ر ذات الموضوع موجودة ووجوب ثبوتها
 دائمة ومطلقة على قياس الضرورية المطلقة ومثالها الجاهل بالامر من قولنا
 وانما كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان في كل
 ذاته موجودة وسلبها ما هو ايضا من قولنا لا شيء من الانسان يحرق فان الحكم
 فيها بضرورة سلب التحريق عن الانسان ما دام ذاته موجودة والنسبة بينهما و
 بين الضرورية ان الضرورية اخض منها مطلقة لان مفهوم الضرورية لا يستلزم^ر الحكم
 النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة والافات
 ومتى كانت النسبة متمتعة لانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في
 جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في
 جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع مجاوزا مكان انفكاكها
 عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن لا يجب ان يكون واقعا لثلاثة

[illegible]

فَيُفَوِّضُ الشَّيْءَ إِلَى مَنْ يَلِيكَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ
وَلَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ يَفْضَلُكَ عَلَى بَيْتِكَ
لَيْلَى لَمَّا كُنْتَ فِي بَيْتِكَ
فَيَكُونُ الْأَفْكَارُ مُتَعَدِّدَةً فِي بَيْتِكَ

[illegible]

الامير المظفر
مستوفى
الحاج
السلاطه
المشرف
مفتي
الدين
القاضي
الشيخ

جميع الادقات يتحقق السلب في الجملة وهي مع النسبة المطلقة العامة وان كان سائبة
لقولنا بالضرورة لا شئ من الكتاب بساكن الاصابه مادام كاتبه لا يد انما فخر كبريها من
مشترطة عامة سائبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة في قولنا كل كاتب ساكن
الاصابه بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في
جميع الادقات اذ لم يتحقق السلب في جميع الادقات يتحقق الايجاب في الجملة هو لا يجي
المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملزمة من لا يجاب السلب فيكون موجبة
او سائبة فنقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسليها بايجاب الجزء الاول وسليها بالضرورة
فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سائبا فسائبة والجزء الثاني
موافق له في الكره ومخالف له في الكيف والنسبة بينهما وبين القضايا البسيطة اما بينها
وبين الذاتين فمباشرة كلية لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبني بالادوام بحسب
وذلك ظاهرا للضرورة بحسب الذات لان الضرر بحسب الذات اخضع من الادوام بحسب الذات وتضمن
الاعم مبني عن الاخص بمباشرة كلية وهي اخضع من الشرط طارة العامة مطلقا لانها الشرط
العامة المقيدة بالادوام والمفيد اخضع من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية
لانها اعم من الشرط طارة العامة **قال** الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية
العامة مع قية اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من
موجبة عرفية عامة وسائبة مطلقة عامة وان كانت سائبة فتركيبها من سائبة عرفية
عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما **اقول** العرفية
الخاصة هي العرفية العامة مع قية اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
كمثال قولنا كل كاتب متحرك الاصابه مادام كاتبه لا يد **الاسماء**

१८-३५

۱. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۲. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۳. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۴. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۵. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۶. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۷. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۸. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۹. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم
 ۱۰. در صورتی که در این مورد هیچ گونه اطلاعی نداشته باشم

ان قولنا ان لا شيء من القصور مخفف وقت التبريم من موجبة مطلقة عامة وهي كل قصر
 مخفف بالاطلاق العام وهي اخص من الوجوديتين مطلقا لانه لا يصح ان يوصف في الوقت
 لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورة ولا يستلزم من اخص من الخاصين من جهة كونه اذا
 صدق القصر في محسب الوصف فان كان الوصف ضروريا للذات الموضوع في شيء ملاقات وقت
 القضايا التلت كقولنا بالضرورة كل مخفف مطلق مادام مخفف لادائما بالوقت
 لادائما فان الاختلاف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات والى
 ضروريا للاختلاف كان الاطلاق ضروريا للذات في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف
 ضروريا للذات الموضوع في وقت صدق الخاصات لم تصدق الوقتية كقولنا
 بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فان الكتابة لما لم يكن
 ضرورية للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع ضروريا بحسب
 ضروريا للذات في وقت ما فلا يصح الوقتية واذا لم يصح القصر في محسب الوصف
 ذلك الدوام وقت الوقت لم يصح الخاصات لم يصح الوقتية كما في المثال المذكور
 هذا اذا خبرنا بالمشروطة بالضرورة بشرط الوصف واما اذا افترضنا
 بالضرورة مادام الوصف يكون المشروطة الخاصة اخص من الوقتية مطلقا
 لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف
 اوقات الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس الوقتية مباشرة
 للذاتين واعم من العامتين من وجه لصدقهما في مادة المشروطة الخاصة صدق
 بدوئها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لادوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العا
 والممكنة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي حكم فيها

في قوله

بعض

ان قولنا ان لا شيء من القصور مخفف وقت التبريم من موجبة مطلقة عامة وهي كل قصر
 مخفف بالاطلاق العام وهي اخص من الوجوديتين مطلقا لانه لا يصح ان يوصف في الوقت
 لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورة ولا يستلزم من اخص من الخاصين من جهة كونه اذا
 صدق القصر في محسب الوصف فان كان الوصف ضروريا للذات الموضوع في شيء ملاقات وقت
 القضايا التلت كقولنا بالضرورة كل مخفف مطلق مادام مخفف لادائما بالوقت
 لادائما فان الاختلاف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات والى
 ضروريا للاختلاف كان الاطلاق ضروريا للذات في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف
 ضروريا للذات الموضوع في وقت صدق الخاصات لم تصدق الوقتية كقولنا
 بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فان الكتابة لما لم يكن
 ضرورية للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع ضروريا بحسب
 ضروريا للذات في وقت ما فلا يصح الوقتية واذا لم يصح القصر في محسب الوصف
 ذلك الدوام وقت الوقت لم يصح الخاصات لم يصح الوقتية كما في المثال المذكور
 هذا اذا خبرنا بالمشروطة بالضرورة بشرط الوصف واما اذا افترضنا
 بالضرورة مادام الوصف يكون المشروطة الخاصة اخص من الوقتية مطلقا
 لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف
 اوقات الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس الوقتية مباشرة
 للذاتين واعم من العامتين من وجه لصدقهما في مادة المشروطة الخاصة صدق
 بدوئها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لادوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العا
 والممكنة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي حكم فيها

سالبة وهي اعم من سائر المركبات لان في كل منها ايجابا وسلبا ولا اقل منهما ^{لها} اثنان
ممكنين بلامكان العام ولا يلزم من مكان الايجاب السلب ان يكون احدهما بالفعل
او بالضرورة او بالردام ومباشرة للضرورة المطلقة واعلم من الدقة والعافين
والمطلقة العامة مع جهة لتصادقها في المادة الوجودية بالضرورة وصحة
الممكنة الخاصة بدونها بحيث لا يخرج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة
الضرورة واحصى الممكنة العامة وقد علمنا ان كونها الممكنة العامة اعم القضايا
الديسية والممكنة الخاصة اعم المتبادرات الضرورية اخص البسائط والمشرطة
الخاصة اخص المركبات على وجه التبريغ ان اللازم والاشارة الى المطلقة عامة بالضرورة
ممكنة عامة فالتفسير في الكيف القضيي بالمتبادرات بعضها حتى ان كانت موجبة
كما تاسا ليتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين ^{شأن} فو فقيتين لها في الكيف كانت
كانتا كليتين ان كانت جزمية كانتا جزميتين هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا
المركبة وانما قال اللازم والاشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللازم معناه المطلقة
لان المعنى اذا اطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللازم والمطابق المطلقة
العامة فان لازم الايجاب مثلا مفهوم هو البصر ثم رفع لازم الايجاب اطلاقا الى سلب
ليس هو نفس رفع لازم الايجاب بل لازمه فهو معناه لا لتزامي اما بالضرورة
لمعناه البصر الامكان العام لان لازم الايجاب مثلا هو سلب ضرورة الايجاب
عين امكان السلب لما كان احد القضيتين عين معنى احد العبارتين الاخرى
ليست بمعنى الاخر بل من لوازمها استعمال عبارة الاشياء لتكون مشتركة بينهما
قال الفصل الثاني في اتسام الشرطية الجزء الاول منها ليس

[illegible]

۱۰۱

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مكتوباً في سبعة عشر لغة
وعلى كل من قرأه فله أجره

[illegible]

الذين هم في الدنيا وفي الآخرة
والذين هم في الدنيا وفي الآخرة
والذين هم في الدنيا وفي الآخرة

مقدّماتنا في ما يلي وهي متصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي
يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم بعلاقة بينهما واجب ذلك كالعالية
والتضاييق واما انفصالية وهي التي يكون فيها ذلك بحجج اتفاق الجزئين على الصدق
تقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق واما الانفصلة فاما حقيقية وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكنب معا لقولنا ان كان يكون هذا العنصر
زوجا او فرعا او اما ما نفعه الخمر وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق
فقط كقولنا ان كان يكون هذا الشيء حرا او شجاعا او ما نفعه الخمر وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط نقول ان ان يكون ذلك الشيء لا ينفك **اقول**
لما وقع الفراغ من الحيات واما ما نفعه الخمر في قسم من الحيوانات وقد سمعت
ان الشريعة ما لا يكتب من تصنيفين في ما نفعه الخمر واما ما نفعه الخمر
احد الطرفين الا في ما نفعه الخمر واما ما نفعه الخمر واما ما نفعه الخمر
والفضة الادل وجزء الشريعة واما ما نفعه الخمر واما ما نفعه الخمر
مقدّماتنا في ما يلي وهي متصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي
يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم بعلاقة بينهما واجب ذلك كالعالية
والتضاييق واما انفصالية وهي التي يكون فيها ذلك بحجج اتفاق الجزئين على الصدق
تقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناطق واما الانفصلة فاما حقيقية وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكنب معا لقولنا ان كان يكون هذا العنصر
زوجا او فرعا او اما ما نفعه الخمر وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق
فقط كقولنا ان كان يكون هذا الشيء حرا او شجاعا او ما نفعه الخمر وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط نقول ان ان يكون ذلك الشيء لا ينفك **اقول**
لما وقع الفراغ من الحيات واما ما نفعه الخمر في قسم من الحيوانات وقد سمعت
ان الشريعة ما لا يكتب من تصنيفين في ما نفعه الخمر واما ما نفعه الخمر
احد الطرفين الا في ما نفعه الخمر واما ما نفعه الخمر واما ما نفعه الخمر

[illegible]

2.

[illegible]

هذا النوع زودجا ورفعا ومانعة المجموع هي التي يحكم فيها بالثبوت في بين جزئيهما صدقاً
فقط لقولنا اما ان يكون هذا الشيء شيئا واحدا ومانعة المخلو هي التي يحكم فيها بالثبوت
جزئيهما اذن بافقط لقولنا اما ان يكون زيد في الجملة واما ان لا يعرف واما ان لا يعرف
حقيقة لان الثاني بين جزئيهما اشد من الثاني بين جزئيهما الاخير بل لا بد في الصلح
والكذب سألني الحق باسم الحقيقة ^ع هي حقيقة الا قد صار والثانية مائة المجموع
لاشتمالها على ضم المجموع بل جزئيهما واثباتها ومانعة الثاني لان الواحد ليس خلية من
أحد جزئيهما واما ان مانعة المجموع ومانعة المخلو على التي يحكم فيها بالثبوت في الثاني
او في الكذب مطلقا وهذا الموضع كذا ان اعم من المعينين لادبهم في الحقيقة قد اعم
ولبعض الافاضل هو تأجيل شريف وهو ان المراد بالثبوت في المجموع الثاني لا يندرج
حالات واحدة لا غيرها لا يندرجان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود
لم يكن بين الواحد والتكثير ضم المجموع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يحاط به
في الوجود لكن الشيخ نص على ضم المجموع بينهما ثم قال وعندك في هذا نظرا يلزم من ذلك
جواز ضم المجموع بين اللازم واللازم فان جزء الشيء من اوازمه وقد جمعا على
انه لا ضم جم بين اللازم والملازم ولا ضم خلوا ^ع شيئا من الله تعالى ان يفهم
عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس لانظر فيما اراد الله من عبارة انقول
فحاشا لهم ان يفتوا باننا فاقاة في المجموع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة المجموع ^ع
المنفصلة والانفصال لا يمتنع ^ع ولا بين القضيتين فلا يكون ضم المجموع لا بين
القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين
من المجموع لا شتمالها ان يصدق قضية على ماصدق ^ع عليها

[illegible][illegible][illegible]

۱- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۲- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۳- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۴- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۵- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۶- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۷- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۸- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۹- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔
 ۱۰- قولہ: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ" (اور جو اس کو پیروی کرے وہ کامیابوں میں سے ہوگا)۔

قضية اخرى ولا يكون بين القضيتين من الخواصل ضرورة كذبهما على نحو
من الاشياء وقله مفرد من المفردات بل ليس مرادهم بالمتاخرات في الجملة عدم الاجتماع
في الوجود واما الشيخ اثبت بين الواحد الكثير من الحجم فهو ليس بين مفهوم
الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما ان يكون
هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الحجم لا تمنع اجتماع خبريهما على الصل
فقد بان ان الاشكال اما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر **قال** وكل واحدة
من هذه الثلاثة اما عادية وهي التي تكون التنا في فيها لذاتي الجزئين كما في
الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون التنا في فيها بسبب الاتفاق
كقولنا للاسود الاكبر كاتب اما ان يكون هذا الاسود كاتباً حقيقة لا اسود
كاتباً مانعة الحجم واسود او لا كاتباً مانعة **الخ** **اقول** كل واحد من المتصل
الثلاثة اما عادية او اتفاقية كما ان المتصلة ما لزمومية او اتفاقية فمفسرة
الاسود والاتفاق الى المنفصلة كنسبة الزوم والاتفاق الى المتصلة اما العادية
فهي التي يكون الحكم فيها بالتنا في لزمانه الجزئين اي حكمه فيها بان مفهوم احدهما
متاخرات للاخرى من قطع النظر عن الواقع كما بين الزوم والفرد والشجر المجرد
كون زيد في الشجرة وان لا يعرف واما الاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتنا في كالتدبير
بل مجرد الاتفاق الشجر وان يتفق في الواقع ان يكون بينهما متاخرات وان لم يتفق
مفهوم احدهما ان يكون متاخرات للاخر كقولنا للاسود الاكبر كاتب اما ان يكون هذا
اسود او كاتباً كانت حقيقة فانه لا متاخرات بين مفهوم الاسود والكاتب لكن اتفق
محقق الاسود واتقاء الكتابة فلا يصح ان لا يتواءم الكتابة ولا يكذب بل لوجود السواد

[illegible]

۵۰۱

[illegible]

لأنه لو كان
الشرع يوجب
الحكم بالعدل
لما كان
العدل
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة

إذا كان الإنسان ناطقا غلبت المحاراة هقا كانت موجبة لأن الحكم فيها موافقة
سلبه ناهية المحاراة لنا طيبة الإنسان وعلى هذا يكون السالبة العنانية سالبة
العناد وهي ملكوها فيها برغم العناد أما دفع العناد الذي هو في الصدق والكذب
السالبة العنادية الحقيقية وأما دفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة الجمع
وأما دفع العناد الذي هو في الكذب هي مانعة التحول ما حكم فيها بعناد السلب
والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق المتألفات فيها على أحدا لا نفا
لما يحكم فيها باتفاق السلب **قال** والمتصلة الموجبة تصدق على صادقين
وعن كاذبين وعن مجتوئى الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق
دون عكسه لا متناع استلزام الصادق الكاذب ولكن بعين جوتين كاذبين
وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس عن صادقين هذا إذا كانت لزومية
وأما إذا كانت الاتفاقية فكل بعين صادقين محل **قول** صدق الشرطية وكذا
إنما هو بمطابقة الحكم بما لا اتصال ولا انفصال لنفس الأمر بعد ما لا يصدق جريها
ولكن بما فان طابق الحكم فيها لنفس الأمر في حاقه ولا في كاذبه كيف كان جزها
ثم إذا استنبنا جريها إلى نفس الأمر حصلت أربعة أقسام إما أن يكونا صادقين
أو كاذبين ويكون مقدم صادق أو تال كاذبا وبالعكس فلتبين أن كل واحد من
الشرطيات من أي هذه الأقسام تتركب المتصلة الموجبة الصادقة وتتركب
عن صادقين كقولنا إن كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا
إن كان زيد حجرا فهو حيوان وعن مجتوئى الصدق والكذب كقولنا إن كان زيد
يكتب فهو يغيرك يده وعن مقدم كاذب تال صادق كقولنا إن كان زيد حمارا

لأنه لو كان
الشرع يوجب
الحكم بالعدل
لما كان
العدل
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة

لأنه لو كان
الشرع يوجب
الحكم بالعدل
لما كان
العدل
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة

لأنه لو كان
الشرع يوجب
الحكم بالعدل
لما كان
العدل
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة
فإن
المصلحة
لا تكون
مستلزما
للمصلحة

في هذا المقام ان كل من كذب في حق الله تعالى او في حق رسوله
 او في حق كتابه او في حق خلقه او في حق نفسه او في حق غيره
 او في حق ما خلق الله تعالى من غير ان يكون له فيه مصلحة او
 مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره

في هذا المقام ان كل من كذب في حق الله تعالى او في حق رسوله
 او في حق كتابه او في حق خلقه او في حق نفسه او في حق غيره
 او في حق ما خلق الله تعالى من غير ان يكون له فيه مصلحة او
 مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره

كانت حيوانا دون عكسه لا تركب من مقدم صادق وتال كاذب فتبايع وتنتسب
 الصادق الكاذب لا يلزم كذب الصادق وصدق الكاذب ما كذب الصادق فلا
 اللازم كاذب كذب اللازم يستلزم كذب اللازم واما صدق الكاذب فلا يلزم
 فيه اصادق وصدق اللازم مستلزم لصدق اللازم لا يقال اذا حكم تركيب المتصلة
 من مقدم كاذب تال صادق وعند علم كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية
 تركيبها من مقدم صادق تال كاذب نأقول ذلك في النكبة لا في الجزئية فان قلت
 اعتبر في جزئي المتصلة المجهول بالصدق والكذب لا بالاقسام على الاربعة فنقول
 تلك الاقسام عند نسبتها الى النفس لا مروعي داخله فيها او الموجبة للكاذبة تنعكس
 الاقسام لاربعة لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا المركب مطابقا للواقع
 جاذا ان يكون كاذبين كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان العالم قد يمارى يكون
 المقدم كاذبا والتالي صادق كقولنا ان كان الخلاء موجودا فلا انسان ناطق وبالعكس
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخلاء موجودة وان يكون صادقين كقولنا ان كان
 الشمس طالعة فتريد الانسان هذا اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا كانت تفاقية
 فكان بها عن صادقين ثم لانه اذا صدق الطرفان اتفق احداهما بالآخر بالضرورة في
 الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخلاء موجودة ففي مقدم صادقين و
 كذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين ان كانا كاذبا
 والمقدم صادق فاذن كاذب لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتالي
 صادق فاذن لك لا اعتبار صدق الطرفين انما اذا كلفنا مجرد صدق التال يكون صدقا
 عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق ولكن بها عن القبولين الباقيتين ههنا

في هذا المقام ان كل من كذب في حق الله تعالى او في حق رسوله
 او في حق كتابه او في حق خلقه او في حق نفسه او في حق غيره
 او في حق ما خلق الله تعالى من غير ان يكون له فيه مصلحة او
 مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره

في هذا المقام ان كل من كذب في حق الله تعالى او في حق رسوله
 او في حق كتابه او في حق خلقه او في حق نفسه او في حق غيره
 او في حق ما خلق الله تعالى من غير ان يكون له فيه مصلحة او
 مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره او مصلحة لغيره

[illegible]

بجاء شريف وهوان الانفاقية لا يكفي فيها صدق الطرفين، وصدق التالي لا يلزمهم ذلك من عدم العلاقة فيجب ان يكون بها عن صادقين ان كان بينهما علاقة تقتضي للاتفاق بينهما **قال** والفصل المرحية الحقيقية تصدق على صادق وكاذب وكذلك صادق صادق وكاذب صادق، ما نفعه الجمع تصدق على كاذبين عن صادق وكاذب وكاذب وكاذب عن صادقين ما نفعه انحاء تصدق على صادقين عن صادق وكاذب وكاذب وكاذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكن بعينه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه الموجبة **اقول** الانقسام في المتصلات ثلاثة لما استمع من المتقدم فيها لا يمتنع من التالي بحسب الطبع نظرناها امان يكونا صادقين او كاذبين ويكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فالوجبة الحقيقية تصدق على صادق وكاذب فيها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا امان يكون هذا الزوج ذوا اولاد وجماعا وتكذب عن صادقين واجتماعهما حتى الصدق كقولنا امان يكون الاربعة زوجا ومنقسمة بتساويين وتكذب عن كاذبين لا ارتفاعهما كقولنا امان يكون الثلاثة زوجا ومنقسمة بتساويين ما نفعه الجمع تصدق على كاذبين صادق وكاذب فيها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيهما في الصدق فحاجزان يكون طرفاهما متعدين فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا امان يكون زيد شجاعا وجماعا وان يكون احد طرفيهما ارتفاعا والاخر غير اقيم فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا امان يكون زيد انسانا وجماعا وتكذب عن صادقين واجتماع جزئيهما كقولنا امان يكون زيد انسانا وانا نطقا وما نفعه انحاء تصدق على صادقين عن صادق وكاذب وكاذب

[illegible][illegible]

[illegible]

کیونکہ ہم نے اپنے
فکر سے مراد ان
مخلوقات پر کیا کار
الائزمت کی جس نے
مخلوق کے مجموع
ان کا یکجہاں ہر دم
طرز و حال اپنے
عقائد و ان حالات
اور غرض و مقاصد
میں اپنا نتیجہ

॥ श्री ॥

من غير وجه العلم
 مع علمه
 كسند من المؤمنين
 في التتالي على برا
 الوسخ لا من علمهم
 لا خالوا من علمهم
 مقارنا لصدق العلم
 مقصودا به كل ما
 لا يزال من غير وجه
 العلم كونه كونه
 للدار لا من علمهم
 العلم كونه كونه
 كونه كونه كونه
 كونه كونه كونه

الفرقة الأولى
الفرقة الثانية
الفرقة الثالثة
الفرقة الرابعة
الفرقة الخامسة
الفرقة السادسة
الفرقة السابعة
الفرقة الثامنة
الفرقة التاسعة
الفرقة العاشرة

وَلَقَدْ اَتَيْنَا نِيْلًا

والله اعلم بالصواب

مجلس

ففتالی خولوط الزمزم

والله اعلم
بما فيه
الغيب

المختبر
الطبيعي
الطبيعي

ان دوجہ شخصوں کو

بسم الله الرحمن الرحيم

26

المعتبر في الاتفاقية ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع
الكائنة بحسب نفس الامر ولا لذلك لم يصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين
طرفيها علاقة توجب صدق التالي على نقد بر صدق المقدم فليكن اجتماع عدم
مع المقدم والا كان بينهما ملازمة والتالي ليس محققا على نقد بر صدق المقدم
على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون
التالي صادقا على نقد بر صدق المقدم فلا يكون التالي صادقا على نقد بر صدق
المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا يصدق الكلية الاتفاقية
واذا عرفت مفهوم الكلية فكن تلك الجزئية المتصلة والمنفصلة ليست بجزئية
المقدم والتالي بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالانصال والانفصال
في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء
حيوا انا كان انسانا فان الحكم يلزم والاشائية المحيول انما هو على وضع كونه
ناطقا وكقولنا قد يكون امان يكون هذا الشيء ناميا او جبالا فان العناد
بينهما انما يكون على وضع كونه من العنصرات واما خصوصية الشرطية
فيتعين بعض الازمان والاحوال كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتهك واما اهلها
فبالاهمال الازمان والاحوال وبالحكمة للاوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة
الافراد في المحلية فلما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين ففي خصوصية ان لم يكن
فان بين كمية الحكم بانه على كل الافراد على بعضها ففي المحصورة والا في المحلة
كن تلك الشرطية ان كان الحكم بالانصال والانفصال فيها على وضع معين في
المخصوصة والا فان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها في خصوصية

[illegible]

॥ श्री ॥

[illegible]

[illegible]

ولا فهمه وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما وجهما وصية لقولنا كلما وجهما أو
كانت الشمس طاعة فالنهار موجود والمنفصلة دائما كقولنا دائما اما ان يكون الشمس
طاعة ولا يكون النهار موجودا وهو السالبة الكلية فيها ليس البتة اما في المتصلة
فلقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طاعة فالليل موجودا اما في المنفصلة فلقولنا
ليس البتة اما ان يكون الشمس طاعة واما ان يكون النهار موجودا وهو الموجبة الجزئية
قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طاعة كان النهار موجودا وقد يكون اما
ان تكون الشمس طاعة او يكون الليل موجودا وهو السالبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا
قد لا يكون اذا كانت الشمس طاعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طاعة
واما ان يكون النهار موجودا وبما وحال حرف السلب على سؤ لا يجاب الكل ليس كلما
وليس مهما وليس حتى في المتصلة وليس دائما في المنفصلة لا اذا قلنا كلما كان كذا
كان كذا كان مضمومه لا يجاب الكل فاذا قلنا ليس كلما يكون معنا رفعه لا يجاب
الكل لا محالة واذا ارتفع لا يجاب الكل تحقق السلب الجزئي على ما حققته فيما
سبق وهكذا في البواقي وأطلق لفظة لو وان واذا في الاتصال واما او في
الانفصال فلا هم كقولنا ان كانت الشمس طاعة فالنهار موجودا واما ان يكون
الشمس طاعة واما ان لا يكون النهار موجودا **قال** والشرطية قد تتركب عن
حليتين عن متصلتين عن منفصلتين عن حملية ومعتلة وحملية ومنفصلة
وعن منصلة ومنفصلة وكل واحد من هذه الثلاثة الاخيرة في المعتلة تنقسم قسمين
مقدمها عن تأليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يقيز عن تأليها
بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمتصلات ستة واما

५

نقلہ ۴۰ الفقیہ علیہ السلام الم یفقیہ فیہم والی مقدما المقدم الیہ دارا لکس عار افرسمی تا الیا فی مقدمات

[illegible]

الامثلة فعليك بالاستخراج عن نفسك **اقول** لما كانت الشرطية مركبة
 من قضيتين والقضية اما محلية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما محليتين
 متصلتين او منفصلتين او من محلية ومتصلة وحلية ومنفصلة او منفصلة
 ومنفصلة لا يزيد على هذا الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة لا يخرج
 في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متربو عن تأليها بحسب الطبع **والله اعلم**
 فان مفهوم المقدم فيها الملزوم وفهوم التالي اللازم وتحتل ان يكون الشيء ملازماً
 لاخر ولا يكون لازماً له فالقدم في المتصلة متعين بان يكون مقدماً والتالي
 متعين بان يكون تألياً **اعلم** ان المتصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند و
 مفهوم المقدم المعاند والمعاين لا بد ان يكون معانئاً لغيره لان معانئاً للتشكيك
 لاخر في قوة عتاد الاخوابا **فالحال** كل واحد من جزئيه عند الاخر حال واحد
 وانما عرض لاهد هما ان يكون مقدماً والاخر تألياً **المجود** الوضع لا الطبع
 ففرق ما بين المتصلة المركبة من المحلية والمتصلة والمقدم فيها المحلية **ففيها**
 والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منهما فلا فرق بينهما
 اذا كانت المقدم فيها المحلية والمتصلة فكل ذلك في المركبة من المحلية
 والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا حرج ان تقسم الاقسام الثلاثة في
 المتصلة الى القسمين دون المتصلة فاقسام المتصلة تسعة واقسام المتصلة
 ستة اما امثلة المتصلة فلا دلي من المحليتين كقولك كلما كان الشيء انساناً
 فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انساناً فهو حيوان
 كقولنا لم يكن الشيء حيواناً لم يكن انساناً والثالث من متصلتين كقولنا

[illegible]

Q

فولہ ان کا نام معلوم
نہیں ہو سکتا ہے

الشيخ

المجلس الأعلى للثقافة
مركز البحوث والدراسات
الطبعة الأولى: ١٩٩٩
الطبعة الثانية: ٢٠٠٩

عبدالله بن عبدالمطلب

10

مجلس

سید محمد علی

١٠٠

مجلس

کتابخانه عمومی

كلما كان دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا دائما اما ان يكون منقسما
بثلاثة او غير منقسم والرابع من حملية ومنفصلة كقولنا ان كل طلوع الشمس على
لوجوه النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخاص عكسه كقولنا
ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس ملزم لوجود النهار
والسادس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عدد فهو دائما اما زوج او فرد
والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا عددا والثامن
من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فدائما اما ان يكون الشمس طالعة دائما ان لا يكون النهار موجود او التاسع
ذلك كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجود
فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما امثلة المنفصلة كالاول من حملية
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والثاني من متصلين كقولنا دائما اما
ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن
النهار موجودا والثالث من منفصلين كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا واما ان يكون هذا العدد لازوجا ولا زوجا والرابع من حملية
ومنفصلة كقولنا دائما اما ان لا يكون طلوع الشمس على لوجوه النهار واما
ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والخاص من حملية و
منفصلة كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء ليس عدد واما ان يكون اما زوجا
او فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا دائما اما ان يكون كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون

[illegible]

فیه فی الواقع
فیس کو تک نہیں
ہذا الکلیۃ ان
کان ہذا ما زوج
اوفر دا کان ہذا
مسدودا واجب ان
مختلف فیہ
المعترض ہذا فیہ
اخذ لیس
القولین

الحق

فصل فی غزوات و فتوحات

الحق في كل شيء

فمن يفتقر

الغرض

اندر بیان
امانت فی الجمله
و مستحق

مجلس الوزراء
السلطنة
السلطنة

المفردين فلما

القياسات ثانياً

وہابیہ اضافہ

مجلس

لا يوافق عليه

وَقَدْ كَرَّمْنَا قُلُوبَنَا بِمَنْزِلِ الْوَيْلِ

فصل

انها موجودة **قال** الفصل الثالث في احكام القضاء وفيه من جملة الحجج والبراهين
التي تقرر حدها بانه اختلاف القضاة في المسائل التي يفتنون فيها بالاجاب السليمة بحيث يقتضيه لزانه ان
يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة **اقول** لما فرغ من بيان القضية واما
بشرع في بواحيها واحكامها وابتدأ منها بالتناقض لكونه من معرفة غيره من الاحكام عليه
وهو اختلاف قضيتين بالاجاب السليمة بحيث يقتضيه لزانه صدق احدهما وكذب
الآخر كما نقولنا زيد انسان زيد ليس انسان فانما يختلفان بالاجاب
السليمة لا بالافتقار لانه ان يكون الاول صادقة والاخرى كاذبة فلا اختلاف
حسبي بعيد لانه قد يكون بين قضيتين نقيضتين قد يكون بين مفردين كالسما والارض
قد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمر بلاك اسناد شئ الى عمر وفي
قوته قضيتين يخرج عن القضيتين اختلاف قضيتين بالاجاب السليمة اما ان يكونا
بان يكون احدهما حلية والاخر شرطية او متضمنة ومنفصلة او معدلة ومحصلة
فقوله بالاجاب السليمة اخبر الاختلاف بغير الاجاب السليمة الاختلاف بالاجاب
السليمة قد يكون بحيث يقتضيه ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقد
يكون بحيث لا يقتضيه ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمجروح فانهما
قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضيه صدق احدهما
وكذب الاخرى بل هما صادقان فحين نقول بجهت يقتضيه لخرج الاختلاف
عن المقتضى والاختلاف القبيح اما ان يكون مقتضيا لزانة وصوتها واما
لان لا يكون بل بواسطة وبعضها بواسطة اما بواسطة فكما في ايجاب قضية
وسلبك زعمها المساوي كقولنا زيد انسان زيد ليس بشئ فلو ان الاختلاف

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱

[illegible]

قوله بانهم لا يفتقر صف واحد لها وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بفاعل في قوة قولنا زيد ليس بفاعل لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد فاعل اما بخصوصية المادة فكما في قولنا اكل الانسان حيوان ولا شئ من الانسان يحوي قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما في العمل لا يوجب السلب يقتضيه صف واحد لهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة واللازم ذلك في كل كليتين جزئيتين مختلفتين بالاجزاء والسلب وليس كذلك فان قولنا اكل حيوان انسان لا شئ من الحيوان بانسان كليتين مختلفتين ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضيه صدق احد لهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتا وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالاجزاء والسلب ليس احد لهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضيه لذاته وصورته ان يكون احد لهما صادقة واخرى كاذبة حتى ان لا يختلفا بالاجزاء السلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضيه ذلك **قال** لا يتحقق التناقض في المحصوريتين الا عند اتحاد الموضوع وينعدم فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول وينعدم فيه وحدة الزمان المكان لاضافة والقوة والقعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكيفية لصديق الجزئيتين كذب الكلمتين في كل مادة يكون فيها الموضوع اعم من المحمول ولا بد للموضوع من اختلاف في الجهة لصديق الممكنين وكذب النضر ريتين في مادة الامكان

١٤ قضي

اقول التفتيتان المختلفتان بالاجزاء والسلب ما محصورهتان ومحصورتان بينهما اما يقتضيه صف واحد لهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بفاعل في قوة قولنا زيد ليس بفاعل لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد فاعل اما بخصوصية المادة فكما في قولنا اكل الانسان حيوان ولا شئ من الانسان يحوي قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما في العمل لا يوجب السلب يقتضيه صف واحد لهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة واللازم ذلك في كل كليتين جزئيتين مختلفتين بالاجزاء والسلب وليس كذلك فان قولنا اكل حيوان انسان لا شئ من الحيوان بانسان كليتين مختلفتين ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضيه صدق احد لهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتا وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالاجزاء والسلب ليس احد لهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضيه لذاته وصورته ان يكون احد لهما صادقة واخرى كاذبة حتى ان لا يختلفا بالاجزاء السلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضيه ذلك **قال** لا يتحقق التناقض في المحصوريتين الا عند اتحاد الموضوع وينعدم فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول وينعدم فيه وحدة الزمان المكان لاضافة والقوة والقعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكيفية لصديق الجزئيتين كذب الكلمتين في كل مادة يكون فيها الموضوع اعم من المحمول ولا بد للموضوع من اختلاف في الجهة لصديق الممكنين وكذب النضر ريتين في مادة الامكان

قوله بانهم لا يفتقر صف واحد لها وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بفاعل في قوة قولنا زيد ليس بفاعل لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد فاعل اما بخصوصية المادة فكما في قولنا اكل الانسان حيوان ولا شئ من الانسان يحوي قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما في العمل لا يوجب السلب يقتضيه صف واحد لهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة واللازم ذلك في كل كليتين جزئيتين مختلفتين بالاجزاء والسلب وليس كذلك فان قولنا اكل حيوان انسان لا شئ من الحيوان بانسان كليتين مختلفتين ايجابا وسلبا واختلافهما لا يقتضيه صدق احد لهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتا وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالاجزاء والسلب ليس احد لهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضيه لذاته وصورته ان يكون احد لهما صادقة واخرى كاذبة حتى ان لا يختلفا بالاجزاء السلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضيه ذلك **قال** لا يتحقق التناقض في المحصوريتين الا عند اتحاد الموضوع وينعدم فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول وينعدم فيه وحدة الزمان المكان لاضافة والقوة والقعل وفي المحصورتين لابد مع ذلك من الاختلاف بالكيفية لصديق الجزئيتين كذب الكلمتين في كل مادة يكون فيها الموضوع اعم من المحمول ولا بد للموضوع من اختلاف في الجهة لصديق الممكنين وكذب النضر ريتين في مادة الامكان

[illegible]

مجلس الرعي
والاملاك
نقضي

طیلسی لانیوون

مفتی محمد رفیع الدین

مفتی محمد رفیع صاحب مدظلہ العالی

من افندي محمد

مفتی محمد رفیع الرحمن

فہرست

لا تتركوا

۱۰۰

یہاں پر ایک اور عجیب و غریب واقعہ

باعتبار

الرفيع

عبدالحکیم رحمۃ اللہ علیہ

فما خرج عن المفهوم فإن قلت ليس اعتبارا واحدة الموضوع في الحاجة الى اعتبار
شرط آخر في المحصول قلت المراد بالموضوع الموضوع في ذلك كذا ذات الموضوع ولا يمكن
بلين الكلية والمحضية تنافض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد في المحضية
بعضها واما مختلفان هذا كله اذا لم يكن القضيتان وجهيتين اما اذا كانتا
وجهيتين فلا بد مع تلك الشروط من شرط آخر في كل في المحصول المحصور
وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم تنافضا لكن البصر ريتي
في مادة الامكان لقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان كان كذلك
فانما يمكن بان لان ايجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس بضروري فلا سلبها
وصدق المكتسبين فيها لقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتباً
بالامكان فقد بان ان اختلاف الجهة لا بد منه **المجيبا قال** فقيض الضرورية
المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورية مع الضرورية مما يمتنع فصار نقيض
المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافي الاحتياج ببعض والعكس
ونقيض الشرطية العامة المحيضية الممكنة اعني التي حكم فيها بزم الضرورية بحسب
عن الجانب الخالف لقولنا كل من به ذات الحجب يمكن ان يسئل في بعض اوقات
كونه محجوباً ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع او سلب عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثالها ما مر
اعلم اولاً ان نقيض كل شيء رفعه وهذا السد ركائز في اخذ نقيض القضية
قضية حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان
حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك وكل في سائر القضايا بالحيوان

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Q

[illegible]

اذا رفع القضية فربما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل
 من القضايا المعتبرة وربما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من
 القضايا بل يكون لرفعها لازم مساو له مفهوم محصل عند العقل نأخذ ذلك للازمنة
 المسألة فاطلق اسم النقيض عليها فجوز الفصل لتناقض القضايا مفهومها محصل
 عند العقل دائما حصلت تلك المفردات لم يكتف بالقدرة الاجمالية في الحق النقيض
 لتيسر استعمالها في الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا العمل احد لا عيون انما
 نفس النقيض ولا زلزم المسألة واذا عرفت هذا فنقول نقيض المفردة المطلقة
 العامة لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب الخالف المحكوم لا خفاء في
 ان ثبات الضرورة في الجانب الخالف وسلبها في ذلك الجانب ثبنا قضائيا فضرورة
 الایجاب نقيضا سلب ضرورة الایجاب سلب ضرورة الایجاب بعينه امكان عام سلب
 ضرورة السلب نقيضا سلب ضرورة السلب هو بعينه امكان عام موجب كذلك
 امكان الایجاب نقيضه سلب امكان الایجاب سلب سلب ضرورة السلب الذي هو
 ضرورة السلب امكان السلب نقيضه سلب كان السلب سلب ضرورة الایجاب
 الذي هو بعينه ضرورة الایجاب نقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لا السلب
 في كل الاوقات ينافية الایجاب في البعض بالعكس الایجاب في الاوقات ينافية
 السلب لبعض انما قال ينافية بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الایجاب
 لا ينافي ضرورة السلب بل يلزم نقيضه فان دوام السلب نقيض عدم دوام السلب
 ويلزم اطلاق الایجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائم السلب كان اماك ^{الایجاب}
 او ثابتا في بعض الاوقات دون بعض دايما كان يحقق اطلاق الایجاب كذلك

۱۲۱
 قضا
 ۱۲۲
 قضا
 ۱۲۳
 قضا
 ۱۲۴
 قضا
 ۱۲۵
 قضا
 ۱۲۶
 قضا
 ۱۲۷
 قضا
 ۱۲۸
 قضا
 ۱۲۹
 قضا
 ۱۳۰
 قضا
 ۱۳۱
 قضا
 ۱۳۲
 قضا
 ۱۳۳
 قضا
 ۱۳۴
 قضا
 ۱۳۵
 قضا
 ۱۳۶
 قضا
 ۱۳۷
 قضا
 ۱۳۸
 قضا
 ۱۳۹
 قضا
 ۱۴۰
 قضا
 ۱۴۱
 قضا
 ۱۴۲
 قضا
 ۱۴۳
 قضا
 ۱۴۴
 قضا
 ۱۴۵
 قضا
 ۱۴۶
 قضا
 ۱۴۷
 قضا
 ۱۴۸
 قضا
 ۱۴۹
 قضا
 ۱۵۰
 قضا
 ۱۵۱
 قضا
 ۱۵۲
 قضا
 ۱۵۳
 قضا
 ۱۵۴
 قضا
 ۱۵۵
 قضا
 ۱۵۶
 قضا
 ۱۵۷
 قضا
 ۱۵۸
 قضا
 ۱۵۹
 قضا
 ۱۶۰
 قضا
 ۱۶۱
 قضا
 ۱۶۲
 قضا
 ۱۶۳
 قضا
 ۱۶۴
 قضا
 ۱۶۵
 قضا
 ۱۶۶
 قضا
 ۱۶۷
 قضا
 ۱۶۸
 قضا
 ۱۶۹
 قضا
 ۱۷۰
 قضا
 ۱۷۱
 قضا
 ۱۷۲
 قضا
 ۱۷۳
 قضا
 ۱۷۴
 قضا
 ۱۷۵
 قضا
 ۱۷۶
 قضا
 ۱۷۷
 قضا
 ۱۷۸
 قضا
 ۱۷۹
 قضا
 ۱۸۰
 قضا
 ۱۸۱
 قضا
 ۱۸۲
 قضا
 ۱۸۳
 قضا
 ۱۸۴
 قضا
 ۱۸۵
 قضا
 ۱۸۶
 قضا
 ۱۸۷
 قضا
 ۱۸۸
 قضا
 ۱۸۹
 قضا
 ۱۹۰
 قضا
 ۱۹۱
 قضا
 ۱۹۲
 قضا
 ۱۹۳
 قضا
 ۱۹۴
 قضا
 ۱۹۵
 قضا
 ۱۹۶
 قضا
 ۱۹۷
 قضا
 ۱۹۸
 قضا
 ۱۹۹
 قضا
 ۲۰۰
 قضا

فريد الاكباد العام
سيد الشرفه في العبد
عبد المولى محمد بن عبد الله
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
من الامم والاعوام
والعقود على احد النعمان
والمؤمنين بالدار الآخرة

[illegible]

دوام الایجاب فی نفسه رفع دوام الایجاب اذا ارفع دوام الایجاب فانما یبطل دوام السلب
او تحقق السلب بعض الاوقات دون بعض وعلى كل حال التقديرین فاطلاق سلب
الامر جزم ما هو كذا البیان ان نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة ذاتها
ذالم يكن الایجاب المحل بلزم السلب اما اذا لم يكن السلب المحل يلزم الایجاب دائما
ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي يحكم فيها بسلب
الضرورة بحسب الوصف من الایجاب المخالف لقولنا كل من به ذات الخجب يمكن
ان يسعل في بعض اوقات كونه محجوبا وذلك لان سنسبها الى المشروطة العامة
كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية بحسب الذات
تناقض سلب الضرورية بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف تناقض سلب الضرورية
بحسب وصف ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي يحكم فيها بانتموت
او اسلب الفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل
من به ذات الخجب سلبا بالفعل في بعض اوقات كونه محجوبا ونسبها الى
العرفية العامة كنسبة المطلقة الى الدائمة فحكما ان اندوام بحسب
الذات يتناقض الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يتناقض الایجاب
قال اما المركبات فان كانت كلية فتنقيضها احد نقيض جزئها وذلك
جل بعد الاحاطة بحقائق المركبات وتناقض البساط فانك اذا تحققت
ان الوجودية الالهة دائمة تركيبها من مطلقين علمتين احدهما موجبة والاخرى
وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائمة المخالفة
او الدائمة الموافقة **اقول** القضية الموجبة عبارة عن مجموع قضيتين

[illegible]

[illegible]

الجزيئين ككل واحد واحد في كل واحد واحد لا يتخلو عن نفسه، فقال في كتابه لما قال
 كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما ويشمل على ثلثة مفهومات كانه اذا
 واحد من افراد الموضوع لا يتخلو اما ان يثبت له الحسوس او ان لا يثبت له واما
 اذا لم يثبت له فان يتخلو اما ان يكون مساويا لغيره دائما او مساويا لغيره
 دائما لا بد منه واما ما لا يتخلو الا في شئ من شئ من **الجزئتين** من نفسه
 فانها المتخلو من هذه المفهومات الثلاث، فكانت مساوية لغيره لانه متساوية
 لكونها اما في شئ واحد او لا شئ من شئ واحد او ليس بحيوان دائما او ليس
 بغير حيوان دائما فظهر طريق ثلثة اقسام لثلاث فئات فكل واحد من هذه الفئات
 عن مجموع قضيتين فكل واحد من هذه الفئات هو مجموع اما هو بغيره دائما او
 احد نقيض الجزئين الذي هو المفهوم المراد قلما لا ينفك في نقيض الكلية فظهر في
 نقيض الجزئية دائما او لا دائما قلنا قلنا من الكلية الجزئية هو بغيره دائما
 الاختلافين بالاجزاء السلب فاذا اخذ نقيضا مما يكون احد نقيضين مما مساويا
 لنقيضيهما واما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليسوا بجزئتين الجزئيتين بالاجزاء
 وسلب لان موضوع الجزئية المركبة الكلية بعينه هو مجموع اقسامه وظهر
 الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون موضوع الجزئية السالبة مجازا لغيره مما هو مفهوم
 الجزئيتين عن مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صدت الجزئيتان المختلفتان
 بالاجزاء السلب اتحاد الموضوع صدت الجزئيتان المختلفتان بالاجزاء
 والسلب مطلقا بدون العكس فيكون احد نقيضيهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية
 لان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فلا يكون مساويا لنقيضه وهذا

[illegible]

جاء اجتماع المركبة الجزئية مع أحد الكليتين على الكذب فإن أحد الكليتين لا كان
من نقيض المركبة الجزئية ولا خص لمجرد أن يكذب بدون العلم فربما يصدق
نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق أحد الكليتين ووجه اجتماع الكذب كما في المثال
المضرب فإن قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما كاذب فيصدق نقيضه مع كذب
أحد الكليتين لا خص من نقيضه **قال** وأما الشرطية فنقيض الكلية ههنا
الجزئية الموافقة في الجنس النوع والمخالفة الكيف والكذب العكس **اقول** أما الشرطية
فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس في
الاتصال والانفصال النوع في الضرور والعتاد والاتفاق وبالعكس فنقيض الموجبة
الكلية للزومية السالبة الجزئية للزومية والعتادية الكلية العتادية الجزئية
والاتفاقية الكلية للاتفاقية الجزئية وهكذا في باقي الترتيبات فإذا قلنا كان آب نجم
ولزومية كان نقيضه ليس كلما كان آب نجم دلزومية وإذا قلنا دائما
أن يكون آب وجم حقيقة فنقيضه ليس دائما ما أن يكون آب وجم حقيقة
وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء
الاول من القضية ثانيا والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف مجاهلها **اقول**
من أحكام القضاء بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية
ثانياً والجزء الثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيف مجاهلها كما إذا قلنا عاكس قولنا
كل انسان حيوان بل لنا جزئية وقلنا بعض الحيوان انسان وعكس قولنا لا شيء
من الانسان محجر قلنا لا شيء من المحجر بانسان فالمراد بالجزء الاول الثاني للجزء الاول
لا في الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة وهذان الموضوعان
وصف

[illegible]

رتبه بعلية السند
 وفتح الحظ وفتح الحظ
 انما هي فيها انما هي
 التي لا على السند
 اقصوت على السند
 فيها على حاريفه
 فقهه على حاريفه
 وفتح الحظ وفتح الحظ
 من قبله على حاريفه
 انما هي فيها انما هي
 التي لا على السند
 اقصوت على السند
 فيها على حاريفه
 فقهه على حاريفه
 وفتح الحظ وفتح الحظ
 من قبله على حاريفه

١٥٣
 على دفعه فليبين على ادمهم واما
 كسب الفقيهين فقال في كتاب
 والاشيئ * واما في الحكم فليبين
 لا في الفقيهين واما في الحكم فليبين
 الكون والكره في الحكم فليبين
 كما في الفقيهين والاشيئ في الحكم
 الفقيهين والاشيئ في الحكم
 محمد بن عبد الله

المحول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً وصف المحمول موضوعاً قابلاً لموضوع
 العكس هو ذات المحمول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالمتبدل ليس
 بملاقى الجزئين في الذكراى في الوصف العنوانى ووصف المحمول لا في الجزئين
 الحقيقيين لا يفعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جزئياً صحتان
 في الذكرو الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً
 لها لصدا التعريف عليه لكنهم مرها بانها لا عكس لها لان قولنا ان المنفصلة
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً وفرداً انى حكمه
 على زوجية العدد بمعانية الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمغايرة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة
 هذا الذكراى غير المفهوم من معاناة ذلك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائكة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوانا يقولهم لا عكس
 للمنفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا لا تبدل
 الموضوع بالمحمل كما ذكر بعضهم ليشمل عكس الحملات والشروطيات وليس المراد شيئاً
 الصدا ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون
 بحيث لو فرض صدق صدق العكس وانما اعتبروا اللزوم في الصدا لان العكس
 لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم بدون صدق الاخرى ولم يعتبر بقوله
 لكن ب اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان
 كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان حيوان والمواد بقاء الكيف ان
 لو كان موجبا كان العكس ايضاً موجبا وان كان سلبياً سلباً وانما قد لا يصح لهم

فان قيل ان العكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً وصف المحمول موضوعاً قابلاً لموضوع
 العكس هو ذات المحمول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالمتبدل ليس
 بملاقى الجزئين في الذكراى في الوصف العنوانى ووصف المحمول لا في الجزئين
 الحقيقيين لا يفعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جزئياً صحتان
 في الذكرو الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً
 لها لصدا التعريف عليه لكنهم مرها بانها لا عكس لها لان قولنا ان المنفصلة
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً وفرداً انى حكمه
 على زوجية العدد بمعانية الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمغايرة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة
 هذا الذكراى غير المفهوم من معاناة ذلك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائكة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوانا يقولهم لا عكس
 للمنفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا لا تبدل
 الموضوع بالمحمل كما ذكر بعضهم ليشمل عكس الحملات والشروطيات وليس المراد شيئاً
 الصدا ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون
 بحيث لو فرض صدق صدق العكس وانما اعتبروا اللزوم في الصدا لان العكس
 لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم بدون صدق الاخرى ولم يعتبر بقوله
 لكن ب اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان
 كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان حيوان والمواد بقاء الكيف ان
 لو كان موجبا كان العكس ايضاً موجبا وان كان سلبياً سلباً وانما قد لا يصح لهم

فان قيل ان العكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً وصف المحمول موضوعاً قابلاً لموضوع
 العكس هو ذات المحمول في الأصل ومحموله هو وصف الموضوع فالمتبدل ليس
 بملاقى الجزئين في الذكراى في الوصف العنوانى ووصف المحمول لا في الجزئين
 الحقيقيين لا يفعله هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جزئياً صحتان
 في الذكرو الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا تبدل احدهما بالآخر يكون عكساً
 لها لصدا التعريف عليه لكنهم مرها بانها لا عكس لها لان قولنا ان المنفصلة
 لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجاً وفرداً انى حكمه
 على زوجية العدد بمعانية الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً او
 زوجاً الحكم على فردية العدد بمغايرة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة
 هذا الذكراى غير المفهوم من معاناة ذلك لهذا فيكون المنفصلة عكس مغايرتها
 في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائكة لم يعتبر ولا فكأنهم ما عنوانا يقولهم لا عكس
 للمنفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثالث اولا لا تبدل
 الموضوع بالمحمل كما ذكر بعضهم ليشمل عكس الحملات والشروطيات وليس المراد شيئاً
 الصدا ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون
 بحيث لو فرض صدق صدق العكس وانما اعتبروا اللزوم في الصدا لان العكس
 لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم بدون صدق الاخرى ولم يعتبر بقوله
 لكن ب اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان
 كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان حيوان والمواد بقاء الكيف ان
 لو كان موجبا كان العكس ايضاً موجبا وان كان سلبياً سلباً وانما قد لا يصح لهم

قوله قال وما يشترط
أهـ أول شرطه العارضة
العامية فكيف كان شرطاً
عامة كغيرها من الشروط

ولا يشترط كغيرها من الشروط
العامية فكيف كان شرطاً
عامة كغيرها من الشروط
العامية فكيف كان شرطاً

من مركوب زيد ككوب
مركوب زيد ككوب
مركوب زيد ككوب
مركوب زيد ككوب

لا يصدق لا شيء من المحمول هو كوبي بد بالضرورة صدق نقيضه وهو بعض
مركوب زيد بالامكان **قال** أمّا الشرطية والعرفية العامتان فتعكسا في كل كلمة
لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج دائماً لا شيء من ب ج
مادام ب ولا يصدق ب ج حين هوب وهو مع الأصل ينتج بعض ب ليس حين
هوب هو مع واما الشرطية والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية عامة
لأنهما في البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامين واما اللزوم في
فكونه لو كذب بعض ب ج بالاطلاق العام لصدق لا شيء من ب ج دائماً فتعكس
لا شيء من ج ب واما قد كان كل ج ب بالفعل هذا خلف **اقول** المسألة الكلية
الشرطية والعرفية العامتان تعكسان عرفية عامة كلية لأنه متى صدق
بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج صدقت دائماً لا شيء من ب ج مادام
ب لا يصدق ب ج حين هوب لأنه نقيضه ونقضه مع الأصل بان بقول بعض
ب ج حين هوب وبان ضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج فينتج بعض ب
حين هوب وأنه مع هوناش من نقيض العطف العكس حق ومنهم من نعم ان الشرطية
العامة تتعكس بنفسها وهو بطلان الشرطية العامة هي التي توصف الموضوع
فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة للشرطية
العامة منافية وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته ومفهوم عكسها
منافاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان لا يصدق
الثاني واما للشرطية والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية عامة مفيدة بالادام
في البعض فانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج لا دائماً يصدق

لان بعض المحمول لا يستلزم الاطلاق
عند وجوده في الامكان لا يستلزم الاطلاق
عند وجوده في الامكان لا يستلزم الاطلاق
عند وجوده في الامكان لا يستلزم الاطلاق

فقط

ووصف الموضوع للموضوع
والاول فاعلم ان مجموع وصف الموضوع
مفهوم الموضوع هو مجموع وصف الموضوع
مفهوم الموضوع هو مجموع وصف الموضوع
مفهوم الموضوع هو مجموع وصف الموضوع

في البعض فانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج لا دائماً يصدق
في البعض فانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج لا دائماً يصدق
في البعض فانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب مادام ج لا دائماً يصدق

2

قوله فنهضت من بين يدي
يا ايها المومنون انقذوا
انفسكم

والتحسين في العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

مفتی محمد عظیم الدین

الموسم

مجلس
العلماء
الاسلاميين

ان ذلک بہ

المفتي العام
الشيخ محمد صالح
المنجد

کتابخانه

المجلد الثاني

عبدالله بن عبدالمطلب

٥٠

کتابخانه

مفتی محمد شفیع

مفتی محمد رفیع

الكلية سبع منها لا تنعكس ست منها تنعكس فالسوابب الجزئية لا تنعكس
إلا المشروطة والعرفية الخاصتان فأما تنعكس^{بالفعل} عرفية خاصة لأنه إذا صدق
بالتفكير أو دائما ليس بعض ج ب مادام ج لا دائما صدق دائما ليس بعض ب
ج مادام ب لا دائما لا نقض ذلك البعض الكهوج وليس ب مادام ج لا دائما
قد صح بالفعل وهو ظاهر وب جملة اللا و دام ود ليس ج مادام ب
ولا نكان د ج في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات كونه ج كان
الوصفين اذا انفارنا على ذات ثبت كل منهما في وقت الاخر وقد كان ليس
مادام ج هذا خلف واذا قد صدق ج وب على د وتناضيا منه كونه كان ج لم يكن
ب متى كان ب لم يكن ج صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما فانه لما
صدق على د ب وصدق ليس ج مادام ب صدق بعض ب ليس ج مادام ب
وهو الجزء الاول من العكس لما صدق عليه انه ج ب صدق عليه بعض ب ج
بالفعل وهو لا دام العكس فيصدق العكس الجزئية معاداما السبب الجزئية
الباقية فلا تنعكس لانها اما السوابب الجزئية التي هي الدائمان والامتان في انما
السوابب السبع المذكورة واخص الاربع الضرورية واخص السبع الوقتية وهي
مضمومة لا تنعكس اما الضرورية فلصدق قولنا بعض المحبون ليس بالانسان بالتفكير
مع كذب بعض الانسان ليس محبون بالامكان العام اذ كل انسان حيوان
بالضرورة واما الوقتية فلصدق قولنا بعض الفقير الممغنق في التبريم لا دائما وكذب
بعض الممغنق ليس فقير بالامكان العام لان كل ممغنق فقير بالضرورة وادله
الاخص لا تنعكس الا عام لان النكاس لا عام مستلزم لانكاس الاخص لا يقال

[illegible]

مکتبہ عربیہ اسلامیہ
پاکستان

مجلس الشورى

مع الامراض المزمنة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

10

[illegible]

قد تبين ان السوال السبع الكلية لا تنعكس بلزوم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها
الكلية لانعكس من الجزئية وعدم انعكاس لخاص ملزوم لعدم انعكاس لاغ مكاني ذلك
كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات
وتعيين الطريق ليس من اب المناظرة **قال** اما الموجبة كلية كانت او جزئية
فلا تنعكس كلية صدق لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان
واما في الجزئية في الضرورية والذاتية والعامة تنعكس جزئية مالم تكن مالم تكن
كل ج ب باحد الجهات الاربع المذكورة فبعض ج ح حين هو ب لافلا شئ من ج هـ
ب هـ هو م لاصل ينتج لا شئ من ج ح بالضرورة او دائما في الضرورية و
الذاتية وما دام ج في العامتين وهو محال اما الخاصتان فتعكسا جزئية
مطلقة مقيدة بالالودام اما الجزئية المطلقة فليكونها لازمة لعامة ج دائما
الالودام في الاصل الكلي فلا بد لو كذب بعض ج ب ليس ج ب بالفعل اصل كل ج ب
فضمه الى الجزئ الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب ما دام ج ينتج
كل ج ب دائما وضمه الى الجزء الثاني ايضا هو قولنا لا شئ من ج ح بالاطلاق العام ينتج
لا شئ من ج ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي
فنفرض الموضوع فهو ليس ج ب بالفعل ولا كان ج ب دائما مقيد دائما لالودام الباء و
الحجم لكن اللازم باطل لفيه الاصل بالالودام واما الوقتين ووجودتيان
والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحد
الجهات الخمس المذكورة فبعض ج ح بالاطلاق العام ولا يصدق لا شئ
من ج ب ج د اتمو هو م لاصل ينتج لا شئ من ج ح دائما وهو محال **اقول** مقرر

[illegible]

७

مفتی محمد امجد علی محمد سلیم مولانا محمد امجد علی محمد سلیم مولانا محمد امجد علی محمد سلیم

قوله لا يتبع في كبرى الشكل الاول على ما استسمعه فلا بد فيه من طريق اخر
 وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج ا دائما
 ب ج وهو ظاهر و لا بد ليس ج ب بالفعل ولا لكان ج ا دائما فيكون ب دائما
 كذا حكمتا في الاصل انه ب مادام ج وقد كاد ب دائما هذا حلف واذا صدق عليه ب
 وليس ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج ب بالفعل وهو مفهوم لا دام العكس لا يجري
 هذا التطبيق في الاصل الكبري واقتصر على البيان في الاصل الجبري في لثم وكفى على ما يحفظ
 والوقت يتابع الوجود يتابع المطلقة العامة تتعكس مطلقة عامة لا اذا صدق
 كل ج ب باحد الجاهات الخمس فيجب ب ج بالاطلاق العام ولا فلا شيء من ج ا
 وهو م الاصل يلزم لانه من ج ج دائما وهو محال **قال** ان شئت عكست
 نقیض العكس في الموجبات ليصدق نقیض الاصل والاخص منه **اقول** للفقهاء
 عكس القضايا ثالث طرق الخلف وهو م نقیض العكس م الاصل ينتج محال
 والاخر ارض هو فرض ان الموضوع شيئا معينا وحمل صفه للموضوع والمحمل عليه
 مفهوم العكس هو لا يجري في الاقي الموجبات والسلب لمركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف
 الخلف فانه يعلم الجرم الثالث طريق العكس هو ان يعكس نقیض العكس ليحصل ما يتا في
 الاصل فلما انه فيما سبق على الطرفين الاولين حال التنبيه على هذا الطريق
 فلان ان يعكس نقیض العكس في الموجبات ليصدق نقیض الاصل والاخص منه في الاصل
 اذا كان كلياً ونقيض عكسه سلب كلي العكس النقیض كنفسه الكلياً وهو م
 نقیض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقیض عكسه الى ما يتا
 لان نقیض عكسه سلبية كلية دائمة وهي تتعكس كنفسه الى نقیضها وان كان احداً

والجبرية لا يتبع في كبرى الشكل الاول على ما استسمعه فلا بد فيه من طريق اخر
 وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج ا دائما
 ب ج وهو ظاهر و لا بد ليس ج ب بالفعل ولا لكان ج ا دائما فيكون ب دائما
 كذا حكمتا في الاصل انه ب مادام ج وقد كاد ب دائما هذا حلف واذا صدق عليه ب
 وليس ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج ب بالفعل وهو مفهوم لا دام العكس لا يجري
 هذا التطبيق في الاصل الكبري واقتصر على البيان في الاصل الجبري في لثم وكفى على ما يحفظ
 والوقت يتابع الوجود يتابع المطلقة العامة تتعكس مطلقة عامة لا اذا صدق
 كل ج ب باحد الجاهات الخمس فيجب ب ج بالاطلاق العام ولا فلا شيء من ج ا
 وهو م الاصل يلزم لانه من ج ج دائما وهو محال **قال** ان شئت عكست
 نقیض العكس في الموجبات ليصدق نقیض الاصل والاخص منه **اقول** للفقهاء
 عكس القضايا ثالث طرق الخلف وهو م نقیض العكس م الاصل ينتج محال
 والاخر ارض هو فرض ان الموضوع شيئا معينا وحمل صفه للموضوع والمحمل عليه
 مفهوم العكس هو لا يجري في الاقي الموجبات والسلب لمركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف
 الخلف فانه يعلم الجرم الثالث طريق العكس هو ان يعكس نقیض العكس ليحصل ما يتا في
 الاصل فلما انه فيما سبق على الطرفين الاولين حال التنبيه على هذا الطريق
 فلان ان يعكس نقیض العكس في الموجبات ليصدق نقیض الاصل والاخص منه في الاصل
 اذا كان كلياً ونقيض عكسه سلب كلي العكس النقیض كنفسه الكلياً وهو م
 نقیض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقیض عكسه الى ما يتا
 لان نقیض عكسه سلبية كلية دائمة وهي تتعكس كنفسه الى نقیضها وان كان احداً

منه ايجي

قوله لا يتبع في كبرى الشكل الاول على ما استسمعه فلا بد فيه من طريق اخر
 وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج ا دائما
 ب ج وهو ظاهر و لا بد ليس ج ب بالفعل ولا لكان ج ا دائما فيكون ب دائما
 كذا حكمتا في الاصل انه ب مادام ج وقد كاد ب دائما هذا حلف واذا صدق عليه ب
 وليس ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج ب بالفعل وهو مفهوم لا دام العكس لا يجري
 هذا التطبيق في الاصل الكبري واقتصر على البيان في الاصل الجبري في لثم وكفى على ما يحفظ
 والوقت يتابع الوجود يتابع المطلقة العامة تتعكس مطلقة عامة لا اذا صدق
 كل ج ب باحد الجاهات الخمس فيجب ب ج بالاطلاق العام ولا فلا شيء من ج ا
 وهو م الاصل يلزم لانه من ج ج دائما وهو محال **قال** ان شئت عكست
 نقیض العكس في الموجبات ليصدق نقیض الاصل والاخص منه **اقول** للفقهاء
 عكس القضايا ثالث طرق الخلف وهو م نقیض العكس م الاصل ينتج محال
 والاخر ارض هو فرض ان الموضوع شيئا معينا وحمل صفه للموضوع والمحمل عليه
 مفهوم العكس هو لا يجري في الاقي الموجبات والسلب لمركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف
 الخلف فانه يعلم الجرم الثالث طريق العكس هو ان يعكس نقیض العكس ليحصل ما يتا في
 الاصل فلما انه فيما سبق على الطرفين الاولين حال التنبيه على هذا الطريق
 فلان ان يعكس نقیض العكس في الموجبات ليصدق نقیض الاصل والاخص منه في الاصل
 اذا كان كلياً ونقيض عكسه سلب كلي العكس النقیض كنفسه الكلياً وهو م
 نقیض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقیض عكسه الى ما يتا
 لان نقیض عكسه سلبية كلية دائمة وهي تتعكس كنفسه الى نقیضها وان كان احداً

مجلس

ان بيان اغنياء السوء
لكن اغنياء

علو سبباً بطریق انجمن
نابینا بیاض

مجلس الشورى
القدس الشريف

عَلَمُ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تهران

طوبى لمن لا يفتخر
بغير الله ولا يفتخر
بغير الله ولا يفتخر

پولیسٹیرین

القضايا الباقية العكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقاضها اعني الى مستبين
والعامتين وانما تبين فلات نقيض علومها سالبة عرفية عامة وهي تنعكس الى
العرفية العامة التي هي اخص من نقاضتها واما في الوقيتين الوجوديتين فلات نقيض
علومها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقاضها مثلاً اذا صدق بعض ج ب بالاطلاق
صدق بعض ج ب بالاطلاق والا فلا شئ من ج ب ج دائماً وتنعكس الى شئ من ج ب
دائماً هو نقيض بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صدق بعض
ج ب بالضرورة فبعض ج ب حين هو ب ولا فلا شئ من ج ب ج ما دام
ج ب دائماً فلا شئ من ج ب ما دام ج وهو اخص من نقيض بعض ج ب بالضرورة
اعني قلنا لا شئ من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس انما اخصص هذا الطريق
بالموجب لان بيان انعكاس السالبة موقوف على عكوس الموجب كما نوقف بيان
انعكاسها على عكوس السالب فلما قد معها امكان ان يبين به عكوس الموجب بخلاف
السالب **قال** والامكانات فالحاصل في الانعكاس عدمه غير معلوم لتوقف
البرهان المذكور لان انعكاس السالبة الضردية كنفسها وعلى
الصغر الممكنة مع الكثير في الضردية في الشكل الاول الثالث الذين كل واحد
منهما غير متحقق ولعدم النظر بل ليل يوجب انعكاس **قال** قد لا التطبيقين
ذهبو الى انعكاس الممكنين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجه اخرها الخلف
اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان العام والا فلا شئ
من ج ب بالضرورة ونفسه مع الاصل ونقول بعض ج ب بالامكان لا شئ من ج ب
بالضرورة ينتج بعض ج ب بالضرورة وانه محال ان يثبت الاخر وهو ان

[illegible]

اللازم ما ذكره من
مقتضى المسئلة
التي هي في
البيان

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الاجتهاد والعبادة والعبادة

قوله انما اذا
لما كانت موجودة قد تم
بيان حكم الوجوب فيها
كقوله استعمل العشاء
الوجوب

قولنا قد لا يكون اذا كان هذا جوازا فهو نسبا مع كذب العكس اما التفصيلة فلا
يتصور فيها العكس لعدم الامية ربي خونها بالبطم **قول** الشوطيات المتصلة اذا
موجبة سواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية
تنعكس سالبة كلية بالحق فانه لو صدق نقیض العكس لا تنظم مع الاصل قياسا
منتجا للحم اما اذا كانت موجبة فلا نه اذا صدق كلما كان قد يكون اذا كان آب
فجرحه وجب ان يصدق قد يكون اذا كان جرحه وقاب ولا فليس البتة اذا كان جرحه وقاب
فلا ينظم مع الاصل هكذا قد يكون آب فجرحه ولا ليس البتة اذا كان جرحه وقاب
قد لا يكون اذا كان آب فاقه هو محض مرقه صدق قولنا كلما كان آب فاقه لا اذا كانت
سالبة فانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان آب فجرحه فليس البتة اذا كان جرحه وقاب
ولا فقد يكون اذا كان جرحه وقاب وهو مع الاصل ينبغي قد لا يكون اذا كان
جرحه فجرحه هذا خلف وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية مجازا ان يكون المثال اعم
من المقدم والمنتفع استلزام العام الخاص كليا كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان
حيوانا وعكسه كلى كاذبا اما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون
اذا كان هذا جوازا فانها انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كاجونا
لانه كلما كان هذا انسانا كان جونا هذا اذا كانت المتصلة لزومية اما اذا كانت
انفاقية فان كانت انفاقية خاصة لم يقد عكسها لان معناها موافقة صادقا
لصادق فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا
فلا فائدة منه وان كانت عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للمنفق دون
العكس حيث لا يكون التقيد بصادقا واما التفصيلة فلا يتصور فيها العكس لعدم امتناع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

جوابی

قوله قد عرفت ذلك في صدر البحث قال البحث الثالث في عكس
 النقيض هو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني الثاني على الأول
 مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقة في الصدد **قَالَ قَوْلِي** قال قد ما المنطقين
 النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً ولا نقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء
 الكيف والنسبة فيهما كما إذا قلنا كل إنسان حيوان كان عكسه كما ليس بحيوان
 ليس بالإنسان وحكمه الموجبات فيه حكمه السوابغ العكس المستوي بالعكس حتى أن
 الموجبة الكلية تنعكس بنفسها فإذا صدق قولنا كل ج ب انعكس إلى قولنا كل أ ليس ب
 ليس ج ولا بعض ما ليس ب ج وتنعكس بالنعكس المستوي إلى قولنا بعض ج
 ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف وينقسم إلى الأصل هكذا بعض ما ليس
 ب ج وكل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ج وأنه محم والنوجبة الجزئية لا تنعكس
 لصدق قولنا بعض الحيوان إنسان ولكن بقولنا بعض إنسان لا حيوان السالبة
 كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى سالبة جزئية فإذا قلنا لا شيء من ج ب ليس
 بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج
 وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ج ب وقد كان لا شيء أو ليس بعض ج ب هذا
 خاف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس بنفسها لا إذا صدق كلما كان
 آ ب ج فكل ما لم يكن ج ب لم يكن آ ب لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملوِّم
 ولا يجوز انتفاء اللازم مع بقاء الملوِّم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة
 الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان الإنسان
 وكذلك قولنا قد يكون إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حيواناً والسالبتان تنعكسان إلى السالبة الجزئية

والنقيض هو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني الثاني على الأول
 مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقة في الصدد **قَالَ قَوْلِي** قال قد ما المنطقين
 النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً ولا نقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء
 الكيف والنسبة فيهما كما إذا قلنا كل إنسان حيوان كان عكسه كما ليس بحيوان
 ليس بالإنسان وحكمه الموجبات فيه حكمه السوابغ العكس المستوي بالعكس حتى أن
 الموجبة الكلية تنعكس بنفسها فإذا صدق قولنا كل ج ب انعكس إلى قولنا كل أ ليس ب
 ليس ج ولا بعض ما ليس ب ج وتنعكس بالنعكس المستوي إلى قولنا بعض ج
 ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف وينقسم إلى الأصل هكذا بعض ما ليس
 ب ج وكل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ج وأنه محم والنوجبة الجزئية لا تنعكس
 لصدق قولنا بعض الحيوان إنسان ولكن بقولنا بعض إنسان لا حيوان السالبة
 كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى سالبة جزئية فإذا قلنا لا شيء من ج ب ليس
 بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج
 وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ج ب وقد كان لا شيء أو ليس بعض ج ب هذا
 خاف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس بنفسها لا إذا صدق كلما كان
 آ ب ج فكل ما لم يكن ج ب لم يكن آ ب لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملوِّم
 ولا يجوز انتفاء اللازم مع بقاء الملوِّم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة
 الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان الإنسان
 وكذلك قولنا قد يكون إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حيواناً والسالبتان تنعكسان إلى السالبة الجزئية

والنقيض هو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني الثاني على الأول
 مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقة في الصدد **قَالَ قَوْلِي** قال قد ما المنطقين
 النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً ولا نقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء
 الكيف والنسبة فيهما كما إذا قلنا كل إنسان حيوان كان عكسه كما ليس بحيوان
 ليس بالإنسان وحكمه الموجبات فيه حكمه السوابغ العكس المستوي بالعكس حتى أن
 الموجبة الكلية تنعكس بنفسها فإذا صدق قولنا كل ج ب انعكس إلى قولنا كل أ ليس ب
 ليس ج ولا بعض ما ليس ب ج وتنعكس بالنعكس المستوي إلى قولنا بعض ج
 ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف وينقسم إلى الأصل هكذا بعض ما ليس
 ب ج وكل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ج وأنه محم والنوجبة الجزئية لا تنعكس
 لصدق قولنا بعض الحيوان إنسان ولكن بقولنا بعض إنسان لا حيوان السالبة
 كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى سالبة جزئية فإذا قلنا لا شيء من ج ب ليس
 بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج
 وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ج ب وقد كان لا شيء أو ليس بعض ج ب هذا
 خاف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنعكس بنفسها لا إذا صدق كلما كان
 آ ب ج فكل ما لم يكن ج ب لم يكن آ ب لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملوِّم
 ولا يجوز انتفاء اللازم مع بقاء الملوِّم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة
 الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان الإنسان
 وكذلك قولنا قد يكون إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حيواناً والسالبتان تنعكسان إلى السالبة الجزئية

والموجبة الجزئية لا تنعكس
 لصدق قولنا بعض الحيوان إنسان
 ولكن بقولنا بعض إنسان لا حيوان
 السالبة كلية كانت أو جزئية
 تنعكس إلى سالبة جزئية
 فإذا قلنا لا شيء من ج ب ليس
 بعضه ب فليصدق ليس بعض ما ليس ب
 ليس ج ولا فكل ما ليس ب ليس ج
 وتنعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ج ب
 وقد كان لا شيء أو ليس بعض ج ب هذا
 خاف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية
 تنعكس بنفسها لا إذا صدق كلما كان
 آ ب ج فكل ما لم يكن ج ب لم يكن آ ب
 لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملوِّم
 ولا يجوز انتفاء اللازم مع بقاء الملوِّم
 وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة
 الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون
 إذا كان الشيء حيواناً كان الإنسان
 وكذلك قولنا قد يكون إذا كان الشيء
 إنساناً لم يكن حيواناً والسالبتان تنعكسان
 إلى السالبة الجزئية

[illegible]

لأنه إذا صدق ليس البتة أو قد لا يكون إذا كان أب ج د فصدق لا يكون إذا لم يكن
ج د لم يكن أب ولا فكالممكن ج د لم يكن أب تنكس إلى كلما كان أب كان ج د
قد كان ليس البتة أو قد لا يكون إذا كان أب ج د وهذا الخلف وقال المتأخرون ولا تسلم
أولاً بصدق العكس لصديق بعض ما ليس بـ ج غاية ما في الباب أنه يلزم منه صدق
ثالثاً ليس بعض ما ليس بـ ليس ج لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس بـ ليس ج
المع دلالة نعم من الوجبة المحصلة صدق الأول لا يستلزم صدق الثاني ^{فإنه}
الترتيقي في الترتيب لا يعرف به العلم هو جعل الجزء الأول من القضية فقبض الثاني والثالث
في الأول من الأصل ويعتبرناخذ الجزء الثاني من الأصل ويجعل الجزء الأول نقبضه وأخذ
الجزء الأول من الأصل ويجعل الجزء الثاني عليه فإدخالنا عكس قولنا كل إنسان
حيوان أخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الأول نقبضه الأول نقبضه وأخذنا الإنسان
وجعلنا الجزء الثاني عنه فيحصل لشيء ما ليس حيواناً بائناً هي القضية الم
من العكس لا وضمان يقال أنه جعل نقبض الجزء الثاني من الأصل ولا وعين الجزء الأول
ثانياً في مخالفة في الكيف وموافقة في الصدق ^{فإنه} أما الموجبات فكانت كلية
تسبب منها وهي لا تنكس أو البها بالعكس المشكوك تنكس لا يصدق بالضرورة
من فهو ليس مخفف وقت الترتيب لا أماد عكسها مع تنكس الضرورية
لأئمة دائمة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كما ج ب فذلك الشيء ما ليس بـ ج
لا يصدق ما ليس بـ فهو ج بالفعل فهو م الأصل ثم بعض الناس في الضرورية في

[illegible]

۲۰۰۰

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية

الحمد لله رب العالمين

بجائے لا تمکون

فخاف

والنصف الثاني

روم و صوفیہ کی تعلیمات

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

وہابیہ کا یہ عقیدہ ہے کہ اللہ تعالیٰ نے اپنے پیغمبروں کو اپنی طرف سے بھیجا ہے اور ان کو اپنی طرف سے بھیجا ہے۔

...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

واما في الزائدة وهو مائة المثناة والعرفية العاتان فتعكسان عرفت عامة
 كلية لانها اذا سبقت بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ف دائما لا شيء مما ليس ب ج مادام
 ليس ب ج ولا بعض ما ليس ب ج فهو ج حين هو ليس ب وهو م الاصل ينتج بعض ما ليس ب حين
 هو ليس ب وهو محال واما الخاصات فتعكسان عرفت عامة لاداعة في البعض اما العرفية عامة
 فلا تستلزام العاتين اياها واما اللادوام في البعض فلا نه يصح بعض ما ليس ب فيه ج
 بلاطلو العام الا فلا شيء مما ليس ب ج دائما فتعكس الاشياء من ج ليس ب دائما وقد كان
 لا شيء من ج ب شيكرا لادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل بوجود الموضوع هل خلف **اقول**
 بما راى انه اخوين حكمه الموجبات في حكمه السوا في العكس المستويين العكس الموجبات الكانات
 الكلية فالسبب الذي لا تعكس سببها بالعكس المستويين تعكس بعكس النقيض لان الوقتية **فخصنا**
 او هي لا تعكس مع ذلك قولنا بالضرورة كل قول هو ليس ب تخفف وقت التبريم كادام م كذب
 عكسه هو ليس ب بعض تخفف بقوله لا مكان العام لما عرفت ان كل تخفف قمر بالضرورة
 واذ انما تعكس لوتية فتعكس شيء من السبب لان عدم العكس لا يخصه يستلزم عن العكس الا
 لما عرفت و بالضرورة والدائمة تعكسا داعة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل
 ج ب ف دائما لا شيء مما ليس ب ج ولا بعض ما ليس ب ج بالفعل ونظمه لادوام **وقول بعض**
 ليس ب ج بالضرورة او دائما كل ج ب ينتج بعض ما ليس ب فهو بالضرورة ان كان الاصل ضروريا
 او اما ان كان اعماده محلا بالضرورة لا تعكس كنفه لانه يصح في المثال المذكور
 بالضرورة كل موكوب زيد فرس م م كذب لا شيء مما ليس ب فرس موكوب زيد بالضرورة **بعض**
 قولنا بعض ما ليس ب فرس موكوب زيد لا مكان العام وهو الحمار والمشرودة والعرفية العامة
 تعكس عرفت عامة كلية لانا اذا قلنا بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ف دائما

[illegible]

وہ

[illegible]

فانما صانعتا شيئا
 عروضة خاصة بالجزء
 مولى قوسين
 ٢ لينة ناعمة
 ١٠ فانما صانعتا شيئا
 وان لا تاتي شيئا
 القول الاول
 متقدم ذكره مرة
 ان لا تاتي شيئا
 جزئية بسيطة
 فكله والظواهر

لا شئ مما ليس بـ جـ مادام ليس بـ ولا ينفع ما ليس بـ جـ حين هو ليس بـ ونفعه الى
 هو اصل هكذا بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس بـ وبانضروا اودا دائما كل جـ بـ مادام جـ
 ينتج بعض ما ليس بـ جـ فانه خلف والمشرط والعرفية الخاصة تنعكسا عروضة
 عامة لا دائما في البعض فانه اذا صدق بانضروا اودا دائما كل جـ بـ مادام جـ لا دائما فزائما
 لا شئ مما ليس بـ جـ مادام ليس بـ جـ لا دائما في البعض اوصدا قولنا لا شئ مما ليس بـ
 جـ مادام ليس بـ جـ فانه لا زام العامين ولا زام العام لا زام الخاص اما الاخر واما
 البعض اي بعض ما ليس بـ جـ بالاطلاق العام فانه لو لا صدق قولنا لا شئ مما
 ليس بـ جـ دائما فتعكس قولنا لا شئ مما ليس بـ جـ دائما وقد كان يحكم لادام اصل لا
 من جـ بـ بالفعل المستلزم لقولنا كل جـ فهو ليس بـ بالفعل المستلزم السالبة البسيطة
 الموجبة المعدولة المحول عند وجود الموضوع الذي هو محقق ههنا بسبب ايجاب الاصل
 لكن كل جـ هو ليس بـ جـ بالفعل صادق لصدق ملزومه فكذب لا شئ مما ليس بـ
 دائما فيكون الاول والآخر معا **قال** ان كانت جزئية فانما صانعتا تنعكسان
 عروضة خاصة لانه اذا صدق بانضروا اودا دائما بعض جـ بـ مادام جـ لا دائما واجب
 ان يصدق في بعض ما ليس بـ جـ مادام ليس بـ جـ لا دائما فان فرض ان الموضوع هو جـ
 قد ليس بالفعل لا زام ثبوت البتة له وليس جـ مادام ليس بـ لا دائما جـ حين هو ليس
 بـ فليس بـ جـ حين هو جـ وقد كان بـ مادام جـ حقا جـ بالفعل وهو ظاهر في بعض ما ليس
 بـ ليس جـ مادام ليس بـ لا دائما وهو المطلوب اما الباقي فلا تنعكس لصدق قولنا
 بعض الجوانب ليس بالنسبة بالضرورة المطلقة وبعضها ليس بتخفيف بانضروا
 الوقتية دون عكسها باعتم مجوات دمت لم تنعكسا لمتعكس شيئا منها لا عزيت

اسهل الشرط
 الخاصة بجزء
 هي خاصة تنعكس
 فردا فردا بالجزئية
 الخاصة والجزئية
 على الحكماسما
 بالجزئية
 ظاهرة بقولنا
 اذا صدق في
 لا عاجز لتفصيل
 فنذكر ١٠٠٠

١٢٠

فانما صانعتا شيئا
 عروضة خاصة بالجزء
 مولى قوسين
 ٢ لينة ناعمة
 ١٠ فانما صانعتا شيئا
 وان لا تاتي شيئا
 القول الاول
 متقدم ذكره مرة
 ان لا تاتي شيئا
 جزئية بسيطة
 فكله والظواهر

١٢

صالح بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

مكتبة جامعة القاهرة

خیابان امام خمینی

[illegible]

مجلس شورای اسلامی

والله اعلم

مكتبة
مكتبة
مكتبة

100

20

المستوى **اقول** الخاصتان من الموجبات الجزئية تتعكسان عرْفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة اودا دائما بعض ج ب مادام ج دائما فبعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب لاداما لا فانقض ذات الموضوع وهو ج وقد ليس ب بالفعل بحكم لا دوام الاصل وقد ليس ج مادام ليس ب الا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب فهو ليس في بعض اوقات كونه وقد كان ب في جميع اوقات كونه ج هذا خلف وقد ج بالفعل وهو ظا واذا اصدق على انه ليس ب وانه ليس ج مادام ليس ب فبعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهو الجزئية الاول من العكس اذا اصدق عليه انه ج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بخلافه وهو المظا واما الموجبات الجزئية الباقية فلا تتعكس لان الوقتية اخضع للسم الضرورية لخص الاربع التي هي الدائتان والعامتان وهما لا تتعكسا واما الضرورية فليصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هوليس بانسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان بلا مكان العام لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلا تروى بعدد بعض القر هوليس تخفف وقت التوزيع لاداما مع كذب بعض التخفف ليس ب في كل مكانا لان كل تخفف قمر بالضرورة ومنه لم تتعكسا لم يعكس شيء من الموجبات الجزئية لما عرفت مرارا **قال** اما السوالب كلية كانت او جزئية فلا تتعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحل اعم من الموضوع وتعاكس الخاصتان حينئذ مطلقة لانه اذا اصدق بالضرورة اودا دائما لا شيء من ج ب مادام ج لاداما فانقض الموضوع فهو ليس ب بالفعل و ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات كونه بعض ما ليس ب فهو ج في بعض احيان ليس ب وهو المدعى لانه الوقتيتان

١٧٢

[illegible][illegible]

واللاضحة الى العكس بجواز ان يكون ج في فرد يالد فلا يصح ان ليس ج بالامكان
 كقولنا ليس بعض الناس بلا كاتب لا بالضرورة مع كذب بعض الخبثات لسانا بالضرورة
 لان كل كاتب لسان بالضرورة **قال** اما لو في السوالب الشرطية موجبة كانت او لست
 فغير معلومة لانه كس لعدم انظر بالبرها **اقول** من الناس من جبه الى العكس
 السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس الفعليات فما فلا نه اذا حصل لا شئ
 من ج ب بالاطلاق العام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام ولا فلا شئ مما
 ليس ب ج دائما فلا شئ من ج ليس ب دائما بل من كل ج ب دائما وقد كان شئ
 من ج ب بالاطلاق هذا خلف واما انعكاس المستكين فلا نه اذا حصل لا شئ من ج
 ب بالامكان الخاص والعام فبعض ما ليس ب ج بالامكان العام ولا فلا شئ
 ما ليس ب ج بالضرورة فلا شئ من ج ليس ب بالضرورة ولا يلزم من كل ج ب
 بالضرورة وهو نفي في الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلا نه اذا حصل كل ما كان
 آت ب ج فليس البتة اذا لم يكن ج ب د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 الاصل نتيجه قد يكون اذا لم يكن ج ب د فانه محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آت ب ج
 لم يكن ج ب فيكون آت ب ملزوما للتقيضيين اما انعكاس الشرطية السالبة فلا نه اذا
 قلنا ليس البتة اذا كان آت ب ج د فقد يكون لذا لم يكن ج ب د قات والافليس البتة
 اذا لم يكن ج ب د قات فقد لا يكون اذا كان آت ب لم يكن ج ب د ويلزم من قد يكون اذا كان
 آت ب ج د وهو نفي في الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند المعر ولم يتطو يد ايل
 آخر توقف في الانعكاس عدمه اما الدليل الاول فلا نه لا يمكن قولنا لانه شئ من ج
 دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة

فان قيل ان السوالب الشرطية الموجبة كانت او لست
 فغير معلومة لانه كس لعدم انظر بالبرها
 اقول من الناس من جبه الى العكس
 السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس الفعليات
 فما فلا نه اذا حصل لا شئ من ج ب بالاطلاق
 العام فبعض ما ليس ب ج بالامكان العام ولا
 فلا شئ مما ليس ب ج بالضرورة فلا شئ من
 ج ليس ب بالضرورة ولا يلزم من كل ج ب
 بالضرورة وهو نفي في الاصل واما انعكاس
 الشرطية الموجبة فلا نه اذا حصل كل ما كان
 آت ب ج فليس البتة اذا لم يكن ج ب د فانه
 محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان
 آت ب ج الاصل نتيجه قد يكون اذا لم يكن
 ج ب د فانه محال وانعكس الى قولنا قد
 يكون اذا كان آت ب ج لم يكن ج ب فيكون
 آت ب ملزوما للتقيضيين اما انعكاس الشرطية
 السالبة فلا نه اذا قلنا ليس البتة اذا كان
 آت ب ج د فقد يكون لذا لم يكن ج ب د قات
 والافليس البتة اذا لم يكن ج ب د قات فقد
 لا يكون اذا كان آت ب لم يكن ج ب د ويلزم
 من قد يكون اذا كان آت ب ج د وهو نفي
 في الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند
 المعر ولم يتطو يد ايل آخر توقف في
 الانعكاس عدمه اما الدليل الاول فلا نه
 لا يمكن قولنا لانه شئ من ج دائما
 يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة
 لا تستلزم الموجبة المحصلة

فان قيل ان السوالب الشرطية الموجبة كانت او لست
 فغير معلومة لانه كس لعدم انظر بالبرها
 اقول من الناس من جبه الى العكس
 السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس الفعليات
 فما فلا نه اذا حصل لا شئ من ج ب بالاطلاق
 العام فبعض ما ليس ب ج بالامكان العام ولا
 فلا شئ مما ليس ب ج بالضرورة فلا شئ من
 ج ليس ب بالضرورة ولا يلزم من كل ج ب
 بالضرورة وهو نفي في الاصل واما انعكاس
 الشرطية الموجبة فلا نه اذا حصل كل ما كان
 آت ب ج فليس البتة اذا لم يكن ج ب د فانه
 محال وانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان
 آت ب ج الاصل نتيجه قد يكون اذا لم يكن
 ج ب د فانه محال وانعكس الى قولنا قد
 يكون اذا كان آت ب ج لم يكن ج ب فيكون
 آت ب ملزوما للتقيضيين اما انعكاس الشرطية
 السالبة فلا نه اذا قلنا ليس البتة اذا كان
 آت ب ج د فقد يكون لذا لم يكن ج ب د قات
 والافليس البتة اذا لم يكن ج ب د قات فقد
 لا يكون اذا كان آت ب لم يكن ج ب د ويلزم
 من قد يكون اذا كان آت ب ج د وهو نفي
 في الاصل ولما لم يتم هذه الدلائل عند
 المعر ولم يتطو يد ايل آخر توقف في
 الانعكاس عدمه اما الدليل الاول فلا نه
 لا يمكن قولنا لانه شئ من ج دائما
 يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة
 لا تستلزم الموجبة المحصلة

[illegible]

பி.அ.பி.

قوله "التقصد الا يقص"
منه

والغالب الا على من
يرغب العلم

ملا تمصيل ونبذل السعنة
خفت وكلة (١٠)

شافین و اماغینه ای من جمله تحقیق و

ليكون ربيدنا في
القدس فان يغفل

وہی ہے جو ان کے لیے ہے

10

واما الثاني فانه لو لم يحجب ثبوت عين الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لمكان
ثبوت النقيض الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما لمكان ارتفاع الجزئيين فلا يكون
بينهما انفصال حقيقي والمقدّر خلافه هذا خلف وكل واحد من غير الحقيقة اي من ما
الحجم والحد ذاته لزوم الاخر وكيفية نقيضيهما في صدق من الحجم
بين الامرين صدق من الخزين نقيض عليه ما فانه لو راجع ارتفاع النقيضين لمكان
اجتماع الطرفين فلا يكون بينهما من الحجم وكما صدق من الخلو بين امرين
صدق من من الحجم بين نقيضيهما فاذ لو راجع اجتماع النقيضين لمكان ارتفاع الطرفين
فلا يكون بينهما من الخلو قال القائل الثالثة في القياس فيها خمس فصول
القياس الاول ان تعريف القياس واقسامه التي اسبق قول من قضيا
متى سلمت لزوم عنوانها قول اخر قول القصد الاقصر والمطلب المأمور من
الفن الكلام في القياس كانه اعمدة في استحصال المطالبات التي هي يقينية وحده
انه قول مؤلف من قضيا ياتي سلمت لزوم هذا لانها قول اخر كقولنا العالم
متغير وكل ما يتوحد فانه قول مؤلف من قضيتين اذا سلمت لزوم غير ذلك
ان العالم حادث فالقول هو المركب ما المفهوم العقلي وهو جنس للقياس العقول
واما المخطوط وهو جنس للقياس المخطوط والمراد من انقضيا ما فوق قضية
وذلك ان لا نقاد القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا في القياس المركب
من الثلاثة فوق اثنين كما سبق واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة
لذا انها شمسها المستو وعكس نقيضها فانها لا تسع قياسا فوق له متى سلمت
اشارته الى ان تلك القضية لا يجب ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله الاستثنائي

أو قد يستثنى من كون

مستوفى وهو ما ذكره

بعض المتأخرين

في الاستثنائي

من كون

مستوفى

أو قد يستثنى من كون

مستوفى

أو قد يستثنى من كون

مستوفى

أو قد يستثنى من كون

مستوفى

مذكور فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متخير لكنه جسم ينتج انه
متخير وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس متخيّر ينتج انه ليس بجسم ونقيضه
مذكور فيه واقتضى ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج
جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكور فيه بالفعل **اقول** القياس الاستثنائي
او اقتضى ان لا يثبت ان يكون عين النتيجة او نقيضا مذكور فيه بالفعل او لا يكون
منها مذكور فيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جسما فهو متخير
لكنه جسم ينتج انه متخير فهو بعينه مذكور في القياس ولكنه ليس بتخيّر
ينتج انه ليس بجسم ونقيضه أي قولنا انه جسم مذكور في القياس بالفعل وانما
يتم استثنائيا لا شتما لها على حرف الاستثناء اعني لكن الثاني اقتضى كقولنا
الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فالجسم حادث فليس هو ولا نقيضه مذكور في
القياس بالفعل وانما يتم اقتضى لا يقتضي الحد وفيه وانما قيد ذكر النتيجة او
نقيضها في التعريفين بالفعل لأنه لو لم يقيد لدخل الاقتضائيات في حد القياس
الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هيئتها التاليفية
مادة مذكورة في الاقتضائيات ومادة الشيء ما به يحصل بالقوة فيكون النتيجة
مذكورة فيها بالقوة فلا تطلق ذكر النتيجة في التعريف لا تقص تعريف الاستثنائي
منعاً تعريف الاقتضى جمعا لا يقال احد الامرين لازم وهو ما بطلان تعريف
القياس وبطلان تقسيمه الى قسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياسا بطل
التقسيم والا لكان تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياسا بطل التعريف
لانه اعتبر فيه ان يكون القول الا لازم معاير الكل واحد من المقدّمات اذا كان

قوله الاستثنائي
أو قد يستثنى من كون
مستوفى وهو ما ذكره
بعض المتأخرين
في الاستثنائي
من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى

قوله

قوله الاستثنائي
أو قد يستثنى من كون
مستوفى وهو ما ذكره
بعض المتأخرين
في الاستثنائي
من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى

قوله الاستثنائي
أو قد يستثنى من كون
مستوفى وهو ما ذكره
بعض المتأخرين
في الاستثنائي
من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى
أو قد يستثنى من كون
مستوفى

۱۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۲۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۳۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۴۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۵۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۶۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۷۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۸۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۹۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ
 ۱۰۔ اعلیٰ تعلیم کے شعبہ

اخص والاخص اقل افراد يكون اصغر ومجمله يسمى الكبرية ^للانه لما كان اعم فهو اكثر افرادا
 والحد المشترك المكرور بين الاصغر والكبرى يسمى ^لحد اوسط لتوسطه بين طرفي المظ
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغر لانها ذات الاصغر ^لوالتي فيها الاكبر كبرى لانها
 ذات الاكبر واكثر ان الصغرى بالكبرى في الجواب ^لبعضا وسلبهما وكنيتهما وجوئتهما
 يسمى قرينة دهر بالوهية الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين
 بحسب جملة عليهما او وضعه لهما او جملة على احدهما او وضعه للاخر ^لبمعنى شكله وهو ^لاربعة
 لان الحد اوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول ^لو
 ان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان
 موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع وانما صنعت الاشكال في هذا ^لالمراتب
 لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي وهو الانتقال من موضوع
 المظ الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله ^لعلى
 وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني
 لانه اقرب الى الاشكال الباقية اليدوية لكنه اياه في صغره ^لوهي اشرف المقدمات لثقلها
 على موضوع المظ الذي هو اشرف المحمول اذا حمل انما يطلب لاجله اما ايجابا
 او سلبا ثم الشكل الثالث لانه قرنا باليدية لكنه اياه في اخص المقدمات ثم الرابع
 اذ اقرب له اصولا لثقله اياه في المقدمات بعد عن الطبع جدا ^لقال ما الشكل
 الاول فرط تناجده ايجاب الصغرى ولا يندرج الاصغر الا وسط وكنية الكبرى
 ولما لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالا كبر غير البعض المحكوم به في الاصغر
 وضر وبه الناقصة اربع الاول من موجبتين كسيتين ^لبمعنى مرجحة كلية كقولنا كل ج ح

قوله يا ماما فاستجاب
 فموسى سمع صوت جبرئيل
 ١٧٠ صعد اليه فوسخ عليه
 ١٧١ قوله واقرآن
 ١٧٢ قال يا يحيى خذ الكتاب
 ١٧٣ يا يحيى الخ القياس
 ١٧٤ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٧٥ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٧٦ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٧٧ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٧٨ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٧٩ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٠ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨١ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٢ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٣ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٤ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٥ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٦ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٧ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٨ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٨٩ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٠ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩١ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٢ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٣ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٤ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٥ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٦ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٧ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٨ يا يحيى خذ الكتاب
 ١٩٩ يا يحيى خذ الكتاب
 ٢٠٠ يا يحيى خذ الكتاب

१०२-३५

[illegible]

مفتی محمد امجد علی صاحب
مفتی محمد امجد علی صاحب
مفتی محمد امجد علی صاحب

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

نہیں کہ ان کے لئے کوئی نیک نیت ہو۔

و ان از زمین علم در بیحد و وسعت
فلازم

المنهج في البحث العلمي

[illegible]

وہی ہے جو خداوند تعالیٰ نے اپنے پیغمبروں کو بھیجا تھا۔

ب وكل ب أقل ج آ الثاني عن كلمتين الصغر موجهة والكبرى سالبة بنفج سالبة
كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب أقله شيء من ج الثالث من محبين الصغر جوية
بنفج موجهة جوية كقولنا بعض ج ب وكل ب بافعض ج آ الرابع من موجهة جوية
مفرج وسالبة كلية كدوي بنفج سالبة جوية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب آ
بعض ج ليس أدنا ب هذا الشكل بينه بآ هنا أقول اعلم ان لا نتاج
الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكميتها واشترائط بحسب
المقدمات اما الشرائط التي بحسب الجهة ضيائية ك بيانها في فصل المحطات واما
الشرائط التي بحسب الكيفية والكيفية في الشكل الاول احوال احدهما
بحسب الكيفية ايجاب الصغر وتنايهما بحسب الكلية الكمية الكلية الكبر على
فلان الصغر لو كانت سالبة لم يندرج الا صغر تحت لاد - ط فلم يحصل الاثنان
لان الكبير يندرج على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر الصغر على
تقدير كونها سالبة حادثة بان الاوسط مساو ل ب عن الا صغر فلا صغر يكون بخلافها
ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعد الى الا صغر فالبطلان النتيجة والاشكال
فلان الكبير لو كانت جوية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر و
جاذا ان يكون الا صغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعد الى الا صغر
فلا يلزم النتيجة مثلاً لصدق كل الساق حيوان رجب اشجوان فرس لا يعد في
بعض الانسان فرس وضربه الذاتجة باعبار هذا بين الشرطين اربعة لان الضرب
الممكنة الانقضاء في كل شكل ستة عشر فالوقوع على القضية منحصر في الشخصية
والمحصورة والمهملات لكن الشخصية منزلة منزلة كلية لا ما جيا في كبرى

[illegible]

۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

عَلَّمَ الْأَوَّلِينَ الْبُرْهَانَ

[illegible]

لقدوة

لا بد من تفرقة بين ما هو مشترك بين جميع الاشياء وبين ما هو مشترك بين بعضها فقط
 على تقدير ان لا يكون مشتركاً بين جميع الاشياء
 لا بد من تفرقة بين ما هو مشترك بين جميع الاشياء وبين ما هو مشترك بين بعضها فقط
 على تقدير ان لا يكون مشتركاً بين جميع الاشياء
 لا بد من تفرقة بين ما هو مشترك بين جميع الاشياء وبين ما هو مشترك بين بعضها فقط
 على تقدير ان لا يكون مشتركاً بين جميع الاشياء

لا يشترط على غيره **قارن** اما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدميه بالكيف فكيف الكبير
 بالاحصاء الاختلاف في الموجب لعدم الانجاب وهو صدق القياس مع النجاس النتيجة تارة ومع
 سلبها اخرى **اقول** لانناج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية والكمية اما
 الكيفية فاختلف مقدمتيه في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخر سالبة واما
 بحسب الكمية فكيفية الكبير وذلك لانه لو لم يحقق احد الشرطين لحصل الاختلاف
 وهو صدق القياس تارة مع الايجاب واخرى مع السلب لاختلاف موجب لم يعلم اما
 لزوم الاختلاف على تقدير بانتفاء الشرط الاول فلا نه لو اتفقت المقدمتان في
 الكيف فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين واما ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا
 موجبتين فلا نه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق بالايجاب لو لم لنا الكبير
 بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب اما اذا كانتا سالبتين فصدق قولنا لا شئ من
 الانسان يحرق ولا شئ من الفرس يحرق فالحق السلب لو قلنا فلا شئ من الناطق يحرق
 فالحق بالايجاب اما لزوم الاختلاف على تقدير بانتفاء الشرط الثاني فلا نه لو كانت
 جزئية فهي اما ان تكون موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما
 على تقدير ايجابها فصدق قولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس
 والصاوق بالايجاب ولو لم لنا الكبير بقولنا وبعض الصاهل فرس كان الصاوق
 السلب اما على تقدير سلبها فصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الخيل ليس بحيوان
 والصاوق بالايجاب وبعض الخيل ليس بحيوان والحق السلب اما ان الاختلاف موجب
 القياس فلا نه لما صدق مع الايجاب لم يكن منتجا للسلب لما صدق مع السلب
 لم يكن منتجا للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما

منه جاز ان لا يكون مشتركاً بين جميع الاشياء
 على تقدير ان لا يكون مشتركاً بين جميع الاشياء
 لا بد من تفرقة بين ما هو مشترك بين جميع الاشياء وبين ما هو مشترك بين بعضها فقط
 على تقدير ان لا يكون مشتركاً بين جميع الاشياء
 لا بد من تفرقة بين ما هو مشترك بين جميع الاشياء وبين ما هو مشترك بين بعضها فقط
 على تقدير ان لا يكون مشتركاً بين جميع الاشياء

مما يجمع

لما علم ان الصادق بالانسان
 والاذم كمن لا يملك السلب
 المقدمتين فافادت بالنتيجة
 الموجبة مستقيمة
 ميقن الاكبر مع الجمي بالانسان
 او مع السلب بالانسان
 واما ان لا يصدق على الانسان
 السلب لان الانسان لا يملك
 السلب لان الانسان لا يملك
 السلب لان الانسان لا يملك
 السلب لان الانسان لا يملك

لما علم ان الصادق بالانسان
 والاذم كمن لا يملك السلب
 المقدمتين فافادت بالنتيجة
 الموجبة مستقيمة
 ميقن الاكبر مع الجمي بالانسان
 او مع السلب بالانسان
 واما ان لا يصدق على الانسان
 السلب لان الانسان لا يملك
 السلب لان الانسان لا يملك
 السلب لان الانسان لا يملك
 السلب لان الانسان لا يملك

20

الغضب

افغانی بزرگوار

الحمد لله

انجمنی ان

ان

میں نے

المحرف

مجلس شورای اسلامی

لانیج الان

المسألة الأولى

المجلس

المحكمة

4

على الخمينين **قال** وضروبه الناجمة ايضا اربعة الاول من كليتين الصغرى موجبة
سالبة كلية لقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ بالخلف وهو من قبيل
النتيجة الى النتيجة فغير من الصغرى وبالعكس الكبرى ليؤدى الى الشكل الاول والثاني
من الكلياتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية لقولنا لا شيء من ج آ ولكن
آ ب فلا شيء من ج آ بالخلف وبالعكس الصغرى وجعلنا كبرى ثم عكس النتيجة الثالثة
وهي موجبة جزئية فغير من سالب كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا بعد ج ب
لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ بالخلف وبالعكس الكبرى ليؤجر الى الاول والثاني
من موجبة جزئية الشكل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ نقول بعض ج ب
ولا شيء من آ ب بعض ج ب ليس آ ب من الازواج من سالبة جزئية صغرى موجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية لقولنا بعض ج ليس ب وكل آ ب بعض ج ليس آ بالخلف
والفرض ان كانت السالبة مركبة **اقول** الضروب الستة في الشكل الثامن
مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اخرها السالبة
والزوجتان الكليتان والمجزئتان والمختلفتان وباعتبار الشرط الثاني اربعة اخرها
الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والمجزئية السالبة مع الموجبتين بقيت
الضروب الناجمة اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة
كلية لقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ بالخلف والعكس
ما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوفق نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج
هذا الشكل سالبة فبقية هذا هو الموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول والثاني
ببوى القياس كبرى لانها كليتها تصلح لكبروية الشكل الاول

لا تفرحوا بكونكم قد أصبحتم مسلمين بل
 فرحوا بما قد حصل لكم من الهدى
 وكنتم في الضلال
 لا تفرحوا بكونكم قد أصبحتم مسلمين بل
 فرحوا بما قد حصل لكم من الهدى
 وكنتم في الضلال

۱۵۴

[illegible]

1

ذکر الزمہ اس میں مہر ملک احمدی نبی صلی علیہ وسلم کیونکہ ظاہر میں قلم

ولا شيء من ذلك من الشك الأول بعضه ليس هو المصغر فلا يفرض يكون أبدا
 من ثباتين أحدهما من ذلك الشكل ولكن من ضوابطه والآخر من الشكل الأول الرابع
 من صغر سالبه جزئية وكبره موجبة كلية ينتج سالبه جزئية كقولنا بعض ج ليس
 أبدا وكل آت بعض ج ليس أبدا يمكن بيانه بالعكس لا بعكس الكبير لأنها لا تقبل كبرية
 والمبرزة لا تصح لك. وفيه الشك الأول ولا بعكس الصغر لأنها لا تقبل العكس فتدبر
 قبولها لا تقف في كبرى الشكل الأول فبيانه ما بالخالف أو بالافتراس إذا كانت
 سالبه جزئية موجبة لتتحقق وجود الموضوع وإنما رتب الضروب بذلك الترتيب
 من غير أن يكون ليس متجانسا للكبر فالذين من نقد معهما على الآخرين وقدم الأول
 من الثاني والثالث على الرابع لأنه انهما على صغر الشكل الأول بخلاف الثاني
 والرابع **قال** وأما الشكل الثالث فشرطه إيجاب الصغر ولا يحصل الاختلاف
 في ذلك من مقد منه ولا إذا كان البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
 المحكوم منه فذكر في علمي المتقدمة وضروبه الدائجة سنة الأول من موجبتين
 كليتين ينتج موجبة جزئية فهو لناكل ب ج وكل ب آ بعض ج آ بالخالف
 سنة ثمة نقض النتيجة إلى الصغر ينتج نقض الكبير وبالرد إلى الأول يعكس
 الثاني من كليتين والكبر سالبه ينتج سالبه جزئية فهو لناكل ج ب
 ولا شيء من ب آ بعض ج ليس آ بالخالف وبالعكس الصغر الثالث من موجبتين
 والكبر كائنه ب ج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب آ بعض ج آ بالخالف
 الصغر بفر من موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آكل آله نقول آ ج وكل آ بعض
 ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية وصغر سالبه كلية كبريه ينتج سالبه

فصل اول

بسم الله الرحمن الرحيم

محرز

مستند
مستند

المقياس

10/10/10

۱۰۰

المشقة

2000

1

9

1

100

100

...

2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

10-23



مفتی محمد شفیع

جزئية نقولنا بعض بـ ج ولا شيء من ب أفضـ ج ليس أ بالخلف وبكسر الصغر ولا فاض
الخامس من وجبتين الصغر كلية ينتج موجبة جزئية نقولنا كل ب ج وبعض أفضـ
ج أ بالخلف وبكسر الكبير وجعلنا صغراً ثم عكس النتيجة والافتراض السادس من
موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية الكبرى ينتج سالبة جزئية نقولنا كل ب ج و
بعض ب ليس أفضـ ج ليس أبا خلف والافتراض ان كانت السالبة
مركبة **اقول** يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات للحجاب
الصغر وبحسب الكمية كلية احد المقدمتين اما ايجاب الصغر فلا نهى لو كانت
سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واياماً كان يحصل الاختلاف
الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فنقولنا لا شيء من الانسان يفرس
وكل انسان حيوان او ناطق فالحق في الاول الايجاب في الثاني السلب واما اذا
كانت سالبة فلما اذا بد لنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الانسان يصعد الى السماء
المصادق في الاول الايجاب في الثاني السلب ما كلية احد المقدمتين فلا نهى لو كانت
جزئيتين احتمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بـ كـ كبيراً غير البعض من الاوسط
المحكوم عليه بـ لا صغراً فلم يجب تعديده الحكم من الاوسط الى الصغر كقولنا بعض
الحيوان انسان وبعضه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى
الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضرب
ستة لان اشتراط ايجاب الصغر حذف ثمانية اضرب كما في الاول واشتراط
كلية احد الماهيات حذف ضربين آخرين وهذا الكبير بان الجزئيتان مع الموجبة
الجزئية الاول من الموجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا

६:१०९

منصور سليم محمد بن علي بن ابراهيم السليمان

مستشفى العلوم
البحرية
الجوية
علوم البحار
الطبيعية
الغابات والبحري
أحياء البحرية
الزراعة والصيد
قوله الله

والصغر سالبة ينتج سالبة كلية لقولنا لا شيء من ب ج وكل آ ب فلا شيء من ج آ
الرابع من طبيعتين والصغر موجبة ينتج سالبة جزئية لقولنا كل ب ج ولا شيء من آ ب
فبعض ج ليس آ بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى سالبة كلية
لبري ينتج سالبة جزئية لقولنا بعض ب ج ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ
ذا من السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية لبري ينتج سالبة
جزئية لقولنا بعض ب ليس ج وكل آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الصغرى لبري
الذي الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية لبري ينتج سالبة جزئية لقولنا
كل ب ج فبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آ بعكس البري لبري الثالث الثامن من سالبة
كلية صغرى وموجبة جزئية لبري ينتج سالبة جزئية لقولنا لا شيء من ب ج فبعض
آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة **القول** شرط التامم الشكل
الذي لم نجسب الكيفية والكمية احدا من ب وهو اما ايجاب المقدمتين مع
كلية الصغرى او اختلافا منهما بالكلية مع كلية احد منهما وذلك لانه لو لا احدهما
لزم احد الامور الثلاثة اما سلب المقدمتين او ايجابهما مع جزئية الصغرى
او اختلافا بالكلية مع جزئيهما وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم
الاتساق اما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لا شيء من الانسان بغرس ولا
شيء من الخبز بانسان والحق السلب اذا شئ من اصاهل بالانسان والحق
الايجاب واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلذلك يصدق قولنا بعض
الحيوان السان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب او كل فرس حيوان مع
حقيقة السلب اما اذا كانتا مختلفتين بالكلية مع كونهما جزئيتين

[illegible]

حقائق

७

١٤

لأننا
القديمين
يرجع
الشكل الأول
بكونه بعض
من بعض
فبعض
سواء
الطلب
والسواء
كما هو
في بعض
الأمثلة
فقد
في الفرض
سواء
بأنه
أما إذا
بعض
لأننا
بعض
لأننا

في القسم

من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية لقولنا بعض ب ج
ولاشئ من آ ب في بعض ج ليس بالعكس المقدمتين كما هو السادس من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبري ينتج سالبة جزئية لقولنا بعض ب ليس ج
وكل آ ب في بعض ج ليس بالعكس الصغرى ليرتد إلى الشكل الثاني وينتج النتيجة
المدكوثة بعينها السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبري ينتج سالبة جزئية
لقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب في بعض ج ليس بالعكس الكبري ليرجع إلى الشكل
الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبري
ينتج سالبة جزئية لقولنا لاشئ من ب ج وبعض آ ب في بعض ج ليس بالعكس الترتيب
ليرتد إلى الشكل الأول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار نتائجها
لأننا بعد ما على الطبع لم يعتد بالنتائج بل باعتبار نفسها فلا بد من تقديم الأول
لأنه من موجبتين كليتين والاحتياج الكلي اشرف لأنهم قد قدم الثاني ايضاً وان كان
الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كان سلباً من الجزئي وان كان
احتياجاً بالمشاهدة الأول في احتياج المقدمتين وفي احكام الاختلاف كما استعمله ثم
الثالث لا يرتد إلى الشكل الأول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه اخص من
الخامس ثم الخامس على السادس لا يرتد إلى الشكل الأول بعكس المقدمتين
ثم السادس والسابع على الثامن لاشتغالهما على الاحتياج الكلي ودونه قد قدم
السادس على السابع لا يرتد إلى الشكل الثاني دون السابع قال ديكارت
الخمس الأول بالحلف وهو مضمون نقبض النتيجة إلى أحد المقدمتين لينتج
ما يعكس إلى نقبض الأخرى والثاني والخامس بالافتراض ولنستعين

۱۰۰ ۹۹ ۹۸ ۹۷ ۹۶ ۹۵ ۹۴ ۹۳ ۹۲ ۹۱ ۹۰ ۸۹ ۸۸ ۸۷ ۸۶ ۸۵ ۸۴ ۸۳ ۸۲ ۸۱ ۸۰ ۷۹ ۷۸ ۷۷ ۷۶ ۷۵ ۷۴ ۷۳ ۷۲ ۷۱ ۷۰ ۶۹ ۶۸ ۶۷ ۶۶ ۶۵ ۶۴ ۶۳ ۶۲ ۶۱ ۶۰ ۵۹ ۵۸ ۵۷ ۵۶ ۵۵ ۵۴ ۵۳ ۵۲ ۵۱ ۵۰ ۴۹ ۴۸ ۴۷ ۴۶ ۴۵ ۴۴ ۴۳ ۴۲ ۴۱ ۴۰ ۳۹ ۳۸ ۳۷ ۳۶ ۳۵ ۳۴ ۳۳ ۳۲ ۳۱ ۳۰ ۲۹ ۲۸ ۲۷ ۲۶ ۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱

۱۴۵: وقایع

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۲- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۳- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۴- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۵- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۶- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۷- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۸- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۹- در این مکتب که در شهر تهران واقع است
 ۱۰- در این مکتب که در شهر تهران واقع است

[illegible]

بعضهم ليس هو المقدم والمحلل والمفروض ان يحصل الافتراض ان يؤخذ مقدمه من مقدم حتى القياس ويجعل وصفا موضوعها ومحولها على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان كليتان في ان كانت مقدمه القياس جزئية لا اعتبارا ساواها وذلك البمعن تسميتها بالمتقدمة فلو كانت مقدمه القياس كلياً لا يتعد ذات الموضوع بل يكون مفصلاً في فرد واحد فلا يحصل كلية لا متصلة الكل بعد الافتراض فنقول في يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات في النتائج بمنزلة الكلمات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان احد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون احدهما مقدم حتى الافتراض محولها الحد الاوسط فنستظم هذه المقدمة الافتراضية ثم المقدمة الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذ انضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية فيحصل النتيجة المطلوبة ففي الافتراض قياسا ودرع القوم ان احدهما لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على نظمه ذلك الشكل المثلث استاجه وهو ليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل احدا القياسين فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل الثالث والافتراض في ثمانية ايم لا يجب ان يقر كما قرره فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس لا ولا من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول والثالث اظهر وابين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون في باب لعكس الكلمات والجزئيات ولا يفترضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات وهو البع ليس مستقيم مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان قياسه امر غير مشتمل على شرط الاستنتاج او هو على هيئة الضروب المثلث استاجه اما الافتراض

[illegible][illegible]

عقودہ
مفتی محمد امجد علی صاحب دہلوی
باجوبیان
مسلم
الامستاد
باب کل الراب
مدیر کتب
رقم القند
۵۴
فلا تفتش
والنفس

في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبر الضرب الاول وصغر الضرب
الرابع وعليك الاعتبار والامتحان بما اعطيناك من القانون **الذي قال**
والمتقدمون حصري الضروب لنتيجة في الخمسة الاول وذكر العدم نتيج التثنية
الاخرى للاختلاف في القياس من بسبطين وعني نشروط كون السالبة
فيها من احدى الخاصتين، فيسقط ما ذكره من الاختلاف **اقول**
المتقدمون كانوا يحجبون الضروب المنتجة في هذا الشكل الخمسة الاول
وكان عندهم ان الضروب الثلاثة لا تبهر عقيدة لتحقيق الاختلاف فيها
اما في القرب السادس فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان بالإنسان وكل
فرس حيوان والحق السلب وكانا ناطق حيوان والحق الايجاب اما في السابع
فلانه يصدر قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بالإنسان والحق السلب
وابعض الحيوان ليس بالإنسان والحق الايجاب واما في الثامن فنقول لست لاشئ
من الانسان بفرس وبعض المناطق اشياء او بعض الحيوان انسانا
الى جوابه بان يبان الاختلاف في هذه الضروب انما يتم اذا كان القياس كليا
من المقدمات البسيطة لكتا نشروط في انها جهان يكون السالبة المستعملة
فيها من احد الخاصتين فلا تنتهض تلك النقوض عليها واعلم ان نتائجها
بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة لنفسها لان السادس السابع الثامن
الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينم لو كان بحيث اذا بدل مقدم مثله
بمحصول من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس النتيجة العدم ولم يظهر في
انعكاسها او اتفق لبعض الافاضل من المتأخرين وان وقف عليه فيبين ذلك

وہاں ایک شوقیہ
میں نے انسانی
میں ایک انسان
میں ایک انسان
میں ایک انسان

الذئب والارنب
ان الذئب ساقا
والارنب ساكنا
جوزيتم حفره
ووزيتم جوفه كرمي
جوزيتم روم طاعن
المطعم انشائي عاكس
العصفري والقرع
السابع الكرمي
موجي الخوصري
وساتون جزيري
بع الامل

١٤٢

مستوحش محمد سليم مامون محمد صالح السوس بقوله لان قتال الشانغ نفور كيديان الكوروسون الشانغ جوس الشانغ جوس

[illegible]

امام خمینی

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منارة للهدى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصحيح القواعد الفارسية

الحمد لله رب العالمين

مجلس شورای اسلامی

طریقہ حاصل ہے

فصل اول در بیان احوال و حال

العرفتيان وغيرهما فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان يكون احد التسميات
 فالنتيجة كالكبرى وان كانت الكبرى احدتها فالتسمية كالصغير لكن كان في ما قبل الاول
 والاخر ووجه حذفها لا كذلك ان وجد في بعضها ضرورة مخصوصة بوجه غير مشتركة بينها
 وبين الكبرى فمقتضى الكبرى ان لم يكن في بعضها ضرورة واما كما اذا كانت احد العامتين
 كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها غير الاول واما كما اذا كانت احد الخاصيتين
 ضمنها الى المحفوظ كان المجموع الحاصل عنهما جهة النتيجة اما الاول وهو ان الكبرى
 اذا كانت غير الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالتسمية لا قد راجع البين فلان الكبرى
 درست على ان كل ما ثبت له الاوسط بافرض لم يحكم عليه بالكبر بالجهة
 المعتبرة في الكبرى لكن الاوسط لم يثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه
 بالكبر بتلك الجهة المعتبرة واما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احد الوصفيات
 الاربع كانت النتيجة كالصغير فان الكبرى تستدل على ان دوام الاكبر بدوام
 الاوسط ولما كان الاوسط مستد بما لا اكبر كان ثبوت الاكبر لا ضرر
 بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له دائما كان ثبوت الاكبر له
 ايضا دائما وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط مستد بما
 لا اكبر بالضرورة كما في المثني وطين كان ضرر ثبوت الاكبر لا ضرر بحسب
 ضرر ثبوت الاوسط لان الضرر في الضرر في ضرر واما حذف الاول
 الصغير ولا ضرر فيها فلان الصغير لما كانت موجبة كان الدوام والا ضرر
 فيها سالبة والسالبة لا مدخل لها في انتاج هذا الشكل واما حذف الضرر
 المحصورة بالصغير فلان الكبرى الى المراتب في الضرر ووجه جواز انفكاك

[illegible]

৬:৫৭

ووجهه فيها كالبسمة اجاب: نعم ان يكون
 المصالح بان لا شك في ان جميع صفات
 في انفسنا هي جيدة واما ان جميع صفات
 البسمة خمسة الوصفيات التي هي ان
 لا تفرق كبريا واهمها والا وسطا في الغيت
 من انية ولا تفرق الا وسطا في الغيت
 وجدت ما تفرق الا وسطا في الغيت
 عبد الحكيم ١٢
 مستعد بالكلية بالفرقة في كل احوال
 شرف المصالح في الغيت
 في كل احوال

بجمله کلمات لازم را میگویند

[illegible]

لا يثبت له الاوسط لكن الاوسط مما ثبت له الاوسط بخير انما لا يكون
 عن الاوسط فلم يتعد ضرورة الصغر الى النتيجة واما فم لا دام الكبر فلا بد ان
 البين ايضاً فان الكبر يحل محل الكبر بخير انما لكل ما هو اوسط بالفعل
 والاوسط مما هو اوسط بالفعل فيكون الكبر بخير انما له مثله الصغر ضرورة مع
 الشرطية العامة ينتج ضرورة لان النتيجة كالصغر بعينها ومع الشرطية الخاصة
 ضرورة لا دائمة لانضمام اللا و دام مع الصغر لكن القياس الصادق المقدّمات
 لا يثبت منها لان القياس ملزوم للنتيجة فلما انظم القياس الصادق المقدّمات فيها
 لزم صدق الملزوم بدون اللا و دام مع العريضة العامة ينتج دائمة بخلاف
 الضرورة التي هي المختصة بالصغر منهما فلم يبق الا لا و دام مع العريضة الخاصة
 دائمة لا دائمة بخلاف الضرورة و ضم اللا و دام والقياس الصادق المقدّمات
 لا ينتظم منهما ايضاً كما عرفت والصغر الدائمة مع احد العامتين ينتج دائمة ومع
 احد الخاصتين دائمة لا دائمة ولا يصح في مقدّمات القياس منها ايضاً كما عرفت
 لا يقال للشرطية ان فسرّت بالضرورة ما دام الوصف اتجه الصغر الدائمة منها
 ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبر بالضرورة الكبر لكل ما ثبت له الاوسط فادام
 وصف اللا و وسط وما يلى وم له وصف اللا و وسط هو الاوسط فيكون الكبر ضرورة كالبطلان
 وان فسرّت بالضرورة فشرط الوصف ينتج الصغر الصغر ضرورة معاً ضرورة كاللزمة
 للدلالة الكبر على ان ضرورة الكبر بشرط وصف اللا و وسط فاللا و وسط ليس لان الكبر
 ضرورة لان للاوسط بشرط وصف اللا و وسط لكن للاوسط واجبا لخلاف عن النتيجة
 بخلاف ان لا يقع ضرورة الكبر لاننا نقول وصف اللا و وسط اذا كان ضرورة

فم لا يكون

(1)

لا يثبت له الاوسط لكن الاوسط مما ثبت له الاوسط بخير انما لا يكون
 عن الاوسط فلم يتعد ضرورة الصغر الى النتيجة واما فم لا دام الكبر فلا بد ان
 البين ايضاً فان الكبر يحل محل الكبر بخير انما لكل ما هو اوسط بالفعل
 والاوسط مما هو اوسط بالفعل فيكون الكبر بخير انما له مثله الصغر ضرورة مع
 الشرطية العامة ينتج ضرورة لان النتيجة كالصغر بعينها ومع الشرطية الخاصة
 ضرورة لا دائمة لانضمام اللا و دام مع الصغر لكن القياس الصادق المقدّمات
 لا يثبت منها لان القياس ملزوم للنتيجة فلما انظم القياس الصادق المقدّمات فيها
 لزم صدق الملزوم بدون اللا و دام مع العريضة العامة ينتج دائمة بخلاف
 الضرورة التي هي المختصة بالصغر منهما فلم يبق الا لا و دام مع العريضة الخاصة
 دائمة لا دائمة بخلاف الضرورة و ضم اللا و دام والقياس الصادق المقدّمات
 لا ينتظم منهما ايضاً كما عرفت والصغر الدائمة مع احد العامتين ينتج دائمة ومع
 احد الخاصتين دائمة لا دائمة ولا يصح في مقدّمات القياس منها ايضاً كما عرفت
 لا يقال للشرطية ان فسرّت بالضرورة ما دام الوصف اتجه الصغر الدائمة منها
 ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبر بالضرورة الكبر لكل ما ثبت له الاوسط فادام
 وصف اللا و وسط وما يلى وم له وصف اللا و وسط هو الاوسط فيكون الكبر ضرورة كالبطلان
 وان فسرّت بالضرورة فشرط الوصف ينتج الصغر الصغر ضرورة معاً ضرورة كاللزمة
 للدلالة الكبر على ان ضرورة الكبر بشرط وصف اللا و وسط فاللا و وسط ليس لان الكبر
 ضرورة لان للاوسط بشرط وصف اللا و وسط لكن للاوسط واجبا لخلاف عن النتيجة
 بخلاف ان لا يقع ضرورة الكبر لاننا نقول وصف اللا و وسط اذا كان ضرورة

الحمد لله

والله اعلم بالصواب

الأمم الضرورية المطلقة أو مع الكبير بين المشروطتين **قول** ينتج في انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة أو ان كل واحد منهما أحد الأمم في الأول صدق الدوام على الصغر أي كونها ضرورية ودائمة أو كون الكبير من القضايا الست المنعكسة السواب وذلك لأنه لو انتفى كانت الصغر غير الضرورية والدائمة وهي أحد عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة السواب والخاص الصغريات المشروعة الخاصة والوقية لأن المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والوقيتين الوقية من السبع الباقية واخص الكبريات السبع الوقية واختلاف الصغويين اعني المشروطة الخاصة والوقية مع الكبرى الوقية غير منتهج لاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يعقد قولنا لا شيء من المنخسف بمعنى بالضرورة ما دام منخسفاً أو في وقت معين لادائما وكل قوم معنى بالضرورة في وقت معين لادائما من انتفاع السلب بالامكان العام لصدا كل منخسف قوم بالضرورة ولو بد لنا الكبير فيقولنا وكل شمس مضئية في وقت معين لادائما منتهج لا يحتاج منتهج من هذا الاختلاف ان لم ينتج سائر الاختلافات لاستلزام عدم انتاج الخاص عدم انتاج العام والثاني عدم استعمال الممكنة الأمم الضرورية المطلقة أو مع الكبير بين المشروطتين وحصل ان الممكنة ان كانت صغراً لم تستعمل الأمم الضرورية المطلقة والمشرطتين ان كانت كبرى لم تستعمل الأمم الضرورية المطلقة أما الأول فلهذا قد ظهر من الشروط الأولى ان الممكنة الصغرى لا ينتج مع السبع الغير المنعكسة السواب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الست المنعكسة السواب فلما استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريات التلت لكان

اختیار طریقی

۱۰۰

[illegible][illegible]

آه بنار علی الدوام کار
والا لا منت

قوله فند يا سيدي بجوارك عدت الزمان

۵۵

وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضِلَالَةِ
الْبَشَرِ فِي الْغَيْبِ

مؤلفه مع تفسیر
انتاج احمد خیر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

५५८

اختلاطها مع الدائم الثالث التي هي الدائمة والعرفية التي لا تخلو طها مع الدائمة عظيم
مخولان يكون الثابت نشق بالامكان مسلوبا عنه دائما كقولنا كل رومي فهو اسود
بالامكان ولا نشق من الرومي بأسود دائما مع امتناع سلب الشئ عن نفسه ولابد لنا الكبر ^{لنا} بقوله
لا نشق من النشق بأسود دائما مع امتناع امتناع يلزم من عدم هذا الاختلاط عدم اختلاط الممكنة ^{لنا} مع
مع العرفيتين اما مع العرفية العامة فان الدائمة اخض وعقم لا حص ^{لنا} بوجوب عدم
اللازم واما مع العرفية الخاصة فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة وعدم
انتاج الدائم ايضا لان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان الدائم ^{لنا} واما
موافقا لها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من المتفقين في الكيف ومق ^{لنا} لـ
ينتج العرفية الخاصة مع الممكنة بخبرتها يكون العرفية الخاصة معها عقيمة ^{لنا} اذا
بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد خبرتها معها ومن ههنا
شعهم يقولون القياس من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة
قياسان ومن مركبتين اربعة اقيسة فان كان المنهج منها قاسا واحد كان
نتيجة القياس بسيطة ولا ركبت النتائج ^{لنا} جعلت نتيجة القياس واما الثاني
وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الامم الضرورية المطلقة فانه قد تبين
من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم
صدق الدائم على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الست فلا تستعمل
الممكنة الكبرى مع غير الضرورية فكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج
للمخولان يكون المسلوب من الشئ بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي
ابيض دائما ولا شئ من الرومي بابيض بالامكان ^{لنا} مع امتناع السلب لوقلتنا

الحق

قالوا انهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت

بدل الكبير ولا شيء من الهندس بايضا بالامكان استعمل الاجتناب **قال** النتيجة حائمة
ان صدق الدوام على احد مقدمتيه ولا فكا لتصرف نحن فاعنا الدوام والا ضروري
والضروري اية ضرورة كانت **اقول** الاختلافات المنقبة في هذا الشكل بحسب
مقتضى الشرطين اربعة وتماثلون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا
وهي الحاصلة من ضرب احد عشر في صفر في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الكسنيين
التصغير مع الكبري الدائمة والعرضيين والكبري مع الدائمة والضابطة في اتجاهات
الدوام امان يصدق على احدى المقدمتين بان تكون ضرورية او دائمة او لا يصدق
فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغير
لشرط حذف قيدي الوجود في الدوام والا ضروري منها وحذف الضرورية منها سواء
كانت وصفيية او قديمة امان النتيجة كالمقدمة الدائمة او كالصغير في البراهين
المنكوبة في المطلقات من الخلف والعكس للافراض مثلا اذا صدق كل ج ب
بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضروري او دائما فلا شيء من ج ا دائما ولا يفيض
ق ا بالاطلاق ونجعله صغرا كبيرا القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا شيء
من ا ب بالضروري او دائما بنهم من الاول بعض ج ليس ب ا بالضروري او دائما وقد كان
كل ج ب بالاطلاق هذا خلف او بعكس الكبير الى لا شيء من ب ا دائما لينتج
النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية وانعكست كنفسها
انهم الضرورية في هذا الشكل ضرورية فالمرئيين ذلك لتصرف في النتيجة على ان
لا يقال المقدمتان اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان
الادسلا اذا كان ضروريا في الشئ لاحد الطرفين وضروريا في السلب من الآخر

او دائمة فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت

او دائمة فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت

او دائمة فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت

او دائمة فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت
فانهم يقولون انهم
من الاشياء التي لا تتغير
منها في كل وقت

وہاں عالم شریعہ کے بارے میں گفتگو ہو رہی تھی۔

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند
الافتاء فی ملک مجبور سلطان
مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند
مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند

الغنى بالفضل والبر
الغنى بالبر والفضل

پانچویں درجہ میں

فان كل واحد منكم

بازار

کتابخانه عمومی

آب الحار والبارد لا يدرج
في الحار والبارد

يكون احد الطرفين ضرورة سلب عن الآخر فكان بين الطرفين مبانة ضرورية تكون
نتيجة الطرفين ضرورة كذا اقول الحكم في المقدس ليس بان الاوسط ضرورة الثبوت
لذات احد الطرفين وضرورة السلب عن ذات الآخر والا لازم منه ان احد الطرفين
السلب عن ذات الآخر وهو ليس المطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضرورة السلب
عن ذات الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف فاقولنا
في المثال المشهور لا شئ من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب ين فرس بالضرورة
مع كذب قولنا لا شئ من الحمار هو كوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالـ^{ممكن}
واما حذف قيد الوجود من الصغر فلا يمكن ان كانت مع كبر بسيطة كان قبل وجودها
موافق لها في الكيف والكمات مع مركبة لم يتغير اصلها كما ذكرنا ولا مع قيد وجودها
لان قيد الوجود اما مطلقتان او ممكنتان او مطلقة او ممكنة ولا النتائج في هذا
الشكل منهما واما حذف الضرورة من الصغرى فلا بد المقدس وان كان ^{العدم}
لا يصدق على الصغرى ولو كان فيها ضرورة كانت اما الضرورة المشروطة
والضرورة الوقتية او الضرورة المتشعبة واخص الاختلالات من احدهما ومن
مقدمة اخرى الاختلاف من مشروطتين او من وقتية ومشروطة والضرورة
فيهما لم تعد الى النتيجة اما في الاختلال من المشروطتين فلا بد
الاوسط فيهما ضرورة الثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصفه
ودورهى السلب عن مجموع ذات الطرف الاخر ووصفه ولا يلزم منه الا
المنافاة الضرورية بين المجموعين والمطل ضرورة منافاة وصف احد الطرفين
لمجموع ذات الطرفين الاخر ووصفه وهو غير لازم واما في الاختلال من الوقتية

[illegible]

۱۰۰

۱۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۲۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۳۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۴۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۵۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۶۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۷۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۸۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۹۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا
 ۱۰۔ اعلیٰ درجہ کی تعلیم حاصل کرنا

۱۰۰

(Handwritten notes in Urdu script)

الكبرى غير الاربع ولا العكس الصغرى محمد ودفاعها الاول دوم ان كانت الكبرى إحدى
العامةين ومضمونها اليها ان كانت إحدى الخاصتين **اقول** شرأناح الشكل
الاول خمسة اجزاء يكون الصغرى خطية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم
من الاول وسط الى الاصح لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل والاول وسط
ليس باصح بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصح بالفعل على الاول وسط
فلم يلزم رجوع الاصح تحت فلا يلزم من الحكم بالاكبر على الاول وسط الحكم بعلى الاصح
كما اذا فرضنا ان زيد يركب الفرس ولم يركب الحمار وعمر يركب الحمار ودون الفرس
يصدق قولنا كلما هو مركوب زيد هو مركوب عمر وبالامكان وكل مركوب
زيد فليس بالفعل مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب عمر هو مركوب فرس
بالفعل بل بالامكان العام لان كل ما هو مركوب عمر حمار بالضرورة فاما لم يصدق
مركوب عمر وبالفعل على مركوب زيد لم يلزم رجوع تحت حتى يتعدى الحكم منه اليه
وباعتبار هذا الشرط سقطت الاختلافات الممكنة الاتفاق دسنة وعشرون
اختلافا وبقيت الاختلافات النتيجة مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها
اما ان يكون احدى الوصفيات الاربع ادلا تكون فان لم يكن احد
الوصفيات الاربع بل احد التسع كانت النتيجة جية الكبرى بعينها
وان كانت احدى الاربع فالنتيجة عكس الصغرى محمد ودفاعها الاول دوم
ان كان العكس مقيد له ومضمونها اليه الاول والكبرى كانت احك الخاصتين
اما ان النتيجة كالكبرى او عكس الصغرى فبالطرق المذكورة من الخاف
والعكس والافتراس فلا ما سبق بيانها واما خاف الاول دوم على الصغرى

[illegible][illegible]

10

الحق

هو منقول الاول ان لا ينفصل بين
سواء كانت كذا وكذا

انفکھتہ مہلا سوا کلاس
بالہ: فلما سبائی من

الانجازات سائلة في
الكل من اهل البيت عليهم السلام

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

[illegible]

مفتی الاسلامیہ دارالافتاء
دارالافتاء دارالاحیاء وراثۃ

بسم الله الرحمن الرحيم

المعنى يقتضيه في الاول
في الرابع انفسه هو اخص
بلان مع اخص

من الثاني وفي الرابع
الخامس والسادس مع
القسمين

من
الفا
الق

فلان على الصفة الموجبة فيكون لادامة سالبة ولا مدخل لها في صغرى هذا
الشكل وامّا ضم لادوام الكبرى فلهذا ينتج مم الصغرى لا و ام النتيجة
وتفصيل نتائج اختلافات القسمة الثانی فی هذا المجدول

[illegible]

قال الثاني في الشكل الرابع فشرطنا تاجه غير مبيح المحرمه امور خمسة للاول كون القياس فيه من الفعليات الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على صغر المضرب الثالث العرف في العام على كبره الرابع كون الكبر في السادس من المنعكسة السوال الخامس كون الصغر في الثامن من احد الخاصيتين الكبير

[illegible]

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

ما يصدق عليها العرفي العام **اقول** لانما الشك الوهم المحجب شره خمسة
 الاول كون القياس فيه من الفعليات حتى لا يستعمل فيه المكنة اصله لان المكنة
 اما ان تكون موجبة او سالبة واياما كان لا ينتمى اما المكنة السالبة فلا يسأل عنها
 الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما المكنة الموجبة فلا ينتمى اما ان يكون صغرى
 او كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما اذا كانت صغرى فاصدق قولنا
 ان هذا هو كذا ناهى هو كذا يد بلا مكان كل حمار ناهى بالضرورة ثم من تلق السلب
 وصح هذا الاختلاف مع حقيقة اليجاب كبر قولنا كل صا هو كذا يد بلا مكان وكل
 فهو صا هو بالضرورة مع صدق كل هو كذا يد فهو بالضرورة واما اذا كانت كبرى فقولنا
 كل هو كذا يد فهو بالضرورة وكل حمار هو كذا يد بلا مكان الخاص مع امتناع اليجاب لو
 بدلنا الكبرى بقولنا كل صا هو كذا يد بلا مكان كالمحقق اليجاب الا ان يكون السالبة
 المستعملة فيه منعكسة لان خاص السلب الغير المنعكسة هي السالبة الواقعية وان كان
 صغرى وكبرى واياما كان لم ينتمى اما اذا كانت صغرى فاصدق قولنا لا شئ من الفهم مخفف
 بالتوقيت لا دائما وكل ذى محاق فهو قسرا بالضرورة والحق اليجاب اما اذا كانت كبرى
 فاصدق قولنا مخفف فهو ذو محاق بالضرورة ولا شئ من الفهم مخفف بالتوقيت
 لا دائما مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في العرف الثالث على صغرى
 بان تكون ضرورية او دائمة او العرفي العام على كبر الابان تكون من القضايا الست
 المنعكسة الستة واثباتها وان كان كانت الصغرى احد القضايا الغير الضرورية والدائمة
 وهي احد عشرة والكبرى احد السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد بين
 ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان يكون منعكسة سقطت من تلك

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الاول

الجملة اختلافاً مع أحد السبع ولخص المصغرات المشتركة الخاصة والكبريات الوصفية وهي لا ينتج
 عنها فتم نتج لبق وذلك لأنه يصيد في الاشياء من المتخفف بمضي بلا ضائفة القدر
 بالضرورة ما دام يتخفف مما لا داعي لكل فهو متخفف بالوصفية لا بالتمام فمتناهي ستمت
 عن المضي بلا ضائفة التمرية والعلين البيان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين
 بينهما امتناع لا يجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لا يظلم بغير نقض بل عليه الشرط
 الرابع كون الكبر في الضرب السادس من القضايا الست المنكسة السوال الرابع
 الضرب الثامن انما يتبين انما هو بعكس المصغر ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من
 شرطين احدهما ان يكون المصغر سالبه خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما
 سبق وثانيهما ان يكون الكبر الموجبة معاً على الشرط المعتبرة بحسب الجملة في
 الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق العام على صغره يكون
 كبراه من الست المنكسة السوال فيجب ان يكون كبراه ضرب السادس كذلك
 الشرط الخامس كون صغر الضرب الثامن من احد الخاصيتين وكبراه صغراً
 يصدق عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب يرجع الى
 الاول ثم عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدماً متاه بحيث اذا بدلت احداهما
 بالآخرى انتج سالبه خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول
 انما ينتج سالبه خاصة لو كان كبراه احد الخاصيتين صغراً احد القضايا
 الست التي يصدرق عليها العرفي العام ما اذا كانت صغراً احد الوصفين
 الرابع فقط وما اذا كانت احدى الثامنتين فلا ن النتيجة

في فقهنا

[illegible]

[illegible]

الثالث ستة واربعون وهي الحاصلة من الضعفين الثامنتين مع
الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعزائنتين
مع الست المتعكسة السوابق في الرابع والخامس سنة وستون وهي التي
تحصل من الصغريات الفعلية احدى عشرة مع الستة المتعكسة السوابق في
السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الضعفين الثامنتين مع
الستة المتعكسة السوابق وفي السابع اثنا عشر وعشرون تحصل من
الكبريين الخاصتين مع الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضربين
الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كانت
القياس من الستة المتعكسة السوابق والامثلة عامة وفي الضرب
الثالث دائمة ان كانت احدى المقدمتين ضرورية او دائمة
والمتعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى
ضرورية او دائمة والمتعكس الصغرى محذوف عنه الله ودام
وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات وفي السادس
كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في
الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل
الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجمله لما كانت هذه
الضروب الثلاثة الاخيرة توت الى الاشكال الثلاثة المذكورة
لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال بعينها في السادس
والسابع وبمكسوف في الثامن وعليك بمطالعة هذه الجداول

۱۸۲۵

[illegible]

حدول نتائج الضربين الأولين

[illegible]

وہابی

جدول نتائج الضرب الثالث

لبن / محاسب	نوردية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم	دائم
مشروطة عامة	دائم	دائم	عرفية علمية	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
عرفية عامة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
مشروطة خاصة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
عرفية خاصة	دائم	دائم	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية علمية	عرفية علمية
مطلقة عامة	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وجودية لادائمة	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وجوبية لضرورية	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
وقعية	دائم	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة
منشورة	دائمة	دائم	عقيدة	عقيدة	عقيدة	عقيدة

جدول نتائج الضرب الرابع والخامس

والتحليل

ضرورية / محاسب	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة
دائمة	دائمة	دائمة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة
مشروطة عامة	دائمة	دائمة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة
عرفية عامة	دائمة	دائمة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة	جنية مطلقة
مطلقة عامة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجوبية لضرورية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقعية	دائمة	دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
منشورة	دائمة	دائم	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

[illegible][illegible]

6/10

[illegible]

۱- اعلیٰ حضرت دارالعلوم دیوبند
 ۲- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۳- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۴- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۵- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۶- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۷- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۸- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۹- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان
 ۱۰- دارالعلوم اسلامیہ پاکستان

نتيجة التاليف فكلما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وهو المطلوب فيعتقد
فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحليلة والشرائط المتصورة بين المحلتيين
معتبرة ههنا بين التالي والحليلة **قال** القسم الرابع ما يتركب من الحليلة والمنفصل
وهو على قسمين الاول ان يكون عن الحليات بعد اجزاء الانفصال ولتشارك
كل واحد منهما واحدا من اجزاء الانفصال فامم اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا
كل ج ماب واما د وكل ب ط وكل ع ط وكل ز ط فينتج كل ج ماب وكل ج ماب
ماب لان انفصال ماب يشاركه من الحلية واما مم اخذ التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ماب
واما د واما د وكل ب ج وكل ط و وكل ز فينتج كل ج ماب واما ط واما ز كما امر
الثاني ان يكون الحليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن الحليلة ذات جزء
واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركه ماحد هاهنا كقولنا اما كل ا ط او كل
ج ب وكل ب د فينتج اما كل ا ط او كل ج د لا متاع خلوا الواقع عن مقد منى
التاليف وعن الجزء الغير المشارك **اقول** رابع الاقسام ما يتركب من الحليلة
والمنفصلة وهو قسمان لان الحليات امان تكون بعد اجزاء الانفصال او
تكون اقل منها وهذه القسمه ليست بجاصه لتجاوز كونها اكثر عدد من اجزاء
الانفصال الاول ان يكون الحليات بعد اجزاء الانفصال ونعرض ان كل واحد
من الحليات تشارك جزء واحد من اجزاء الانفصال واما ان يكون
التاليفات بين الحليات و اجزاء الانفصال متحد في النتيجة او مختلفه فاما اذا كانا
تتأخر التاليفات واحده فهو القياس المقسم بشرطه ان يكون المنفصلة موجبه
كلية مانعة الخلو او حقيقية كقولنا كل ج ماب واما د واما د وكل ب ط وكل ج

۱۹۰۶

[illegible]

الانفصال والطلاق بطلان النكاح الحليات ديمان يكون من الطلعي القومية الجوز النكاح التوثيق التوثيق

[illegible]

از انجمن انجمن

مجلس

منشأه: قبطي

الانفصال

۱۱۱

بسم

20

۱۰۰

۱۰۰

...

2000-01

المستطاب

دانشگاه

五

مجلس

۱۰۰

فصل پنجم

14-3

نور محمد، رفیقہ، حسن، احسان، حبیب، مبین، الاقصیٰ، ناصر، الامجد، احمد، سعید

والله اعلم بالصواب

وهما يستلزمان كل جزء وان كان قد فعله فقد برأت يكون الواقع لما كان جزءا وادركه
المطلوب هذا الكلام اجمال في الاكثرانيات الشريطية واما بيان تفصيلها فهو ما يليق
بالمختصرات **قال** الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين
احد منهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او دفعه ليلزم وضع الاخر او دفعه
ويجب انجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المنفصلة وكلتيها اولى بالزوم
او الرفض ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفض
اقول قد مر ان القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة او نقيضها اما مذ كورديه
بالفعل والمذ كورديه من النتيجة او نقيضها اما مقدمة من مقدمته وهو مركب ولا
يلزم اثبات الشئ بنفسه او بنقيضه او جزئ من مقدمته والمقدمة التي خرجها قاضية
تكون شرطية والاخرى وضعية فالقياس الاستثنائي ما يكون مركب من
مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية اما اثبات لاحد جزئيهما او دفعه
نفيه ليلزم وضع الجزء الاخر او دفعه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولكن النهار ليس موجود ينتج ان
الشمس ليست بطالعة وكقولنا وانما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفردي ولكنه ليس بزوج ينتج انه فرد ففي
المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفض والرفض وفي المنفصلات ينتج الوضع والرفض
وبالعكس وتعبقري النتائج هذا القياس شرائط احدها ان يكون الشرطية موجبة
فانها ان كانت سالبة لم ينتج شيئا الا الوضع ولا الرفض فان معنى الشرطية السالبة
سلب اللزوم والعناد والذالم يمكن بين الامرين لزوم او عناد لم يلزم من مجرد احدهما

[illegible]

197-9

توسعه و منفعت
از حق ان بود که
غنا و ثروت
ان بود که
و در کل
میر
عبدالله
نعمت علی
ابا محمد
سید

فولكان اهل صومالي

كانت عاتقها قد خاضت من صدق الشك والحق في قولها استغيد مني ليعيدتها لعداها

استغفره صلى الله عليه وسلم
الشيخ محمد بن عبد الله بن
الشيخ محمد بن عبد الله بن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

میں نے اپنے اس سب سے بڑے دوست کو
اپنے دل سے جدا کرنے کا ارادہ کیا
اور اس کے لئے اس کے دل سے
اپنے دل سے جدا کرنے کا ارادہ کیا

اوعده مد وجود الاخرى ادعاه وثانيها ان يكون الشرطية لزومية ان كانت
 متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لأن العلم بصحة الاتفاقية او كذبها موقوف على العلم
 بصحة احد طرفيها او كذب به فلما استفيد العلم بصحة احد الطرفين او كذب به من
 الاتفاقية يلزم الدور ثلثها احد الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء
 كلية الوضوع او الوهم فانه لو انتفى الاموان احتمل ان يكون الزوم او العناد على
 بعض الادوضاع والاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من ثبات احد جزئي الشرطية ونفيه
 ثبوت الآخر وانفكاه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما معا
 وقت الاستثناء ووضعها فانه ينتج القياس ضرورة كقولنا ان قدم زيد وقت الظهور
 مع عز اكرمه لكنه قد مع عز في ذلك الوقت فاكرمته والمزانية الاستثناء ليس تحققة
 في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الادوضاع التي لا ينافي في وضع المتقدم فاذا علمنا قد يكون
 اذا كان آ ب نج د كان آ ب واقعا دائما لم يلزم بيجد ذلك تحقق ج د في الجارة
 وانما يلزم ذلك لو كان آ ب كما هو واقع دائما كان واقعا مع جميع الادوضاع التي لا ينافي
 وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه مع جميع الادوضاع الغير المتنافية بجواز ان يكون له وضع
 غير مناف ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضوع والوهم متين
 وهو انما يصح لو فرضا الشرطية الكلية عما يكون الزوم او العناد فيه موجودا متحققا
 مع الادوضاع المحققة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضوع او الوهم تحققه مع جميع
 الادوضاع المتعبرة وليس كذلك بل هي مفسرة بتحقيق الزوم او العناد على الادوضاع الغير
 المتنافية المقدم فيكون ان يكون الزوم في الجزئية له شرط لا يوجد اياها في جميع الادوضاع
 وانما وجب لا يلزم وجود الزوم لعدم تحقق وضع المتزوم مع الزوم وشرطه لا يتحقق

[illegible]

و لکھو: محمد اکبر علیہ السلام

198

وطني

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[illegible]

جزئية لأن الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقسماً ونبيح استقراء لأن مقدّماته لا تحصل بالاشتراك الجزئيات كقولنا كل حيوان يجرى فله الأوسفل عند المضغ لأن الإنسان والبهائم والنبات كذلك وهو لا يعيد اليقين لمجاز وجود جزئي آخر لم يستقر ويكون حكمه مخالفاً لما استقر كالتمساح في مثلاً ذلك **قال** الرابع التمثيل وهو إثبات حكم في جزء وجد جزئي آخر له مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت اشتبوا عليه المشتراك بالذات وبالانقسام غير المود وبين النفي والاثبات كقولهم علّة الحوادث أمّا التاليف وكذلك الأجزاء بالاطلاق بالتخلف فتعين الأول وهو ضعيف لتمام الدران فكان الجزء الآخر من العلّة وسائر الأجزاء من ادّمع أنها ليست بعلّة وأما التقسيم فالأخص من مجموع الجواز عليه غير المذكور ويتقدّم بر تسليم عليه المشترك في القيس عليه لا يلزم عليه في القيس لمجازان يكون خصوصية القيس عليه شرطاً للعلية أو خصوصية القيس مائة عنها **أقول** التمثيل إثبات حكم واحد وأحد جزئيه مشترك في جزئه آخر له مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً والجزء الأول فرعاً والثاني أصلاً والمشارك علّة وجامعاً كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لأنه مؤلف وهذه العلّة مجرّدة في العالم فيكون حادثاً كالبيت واشتبوا عليه المشترك بوجهين أحدهما الدران وهو اقتران الشئ بغيره وجوداً أو عدماً كما يقال الحادث دائر مع التاليف وجوداً وعدماً فمما يشترك في البيت وأما عدم ما في الواجب لتمام الدران أي كون المذلة للذات فيكون التاليف علّة للحادث وثانيهما السبب والتقسيم وهو إيراد أو صواب أو أصل

1960

قیوم الدین احمد الدومان
 دجوو او عبدالمجید عبدالحکیم

[illegible]

قوله يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل ثوب مما على الجاني

والباطل بعضها ليتعين الباقي للعلية كما يقال علة المحدث وفي البيت ما التأليف
والامكان والثاني باطل بالتخلف لان صفتها الواجب ممكنة وليست بخاتمة لها
فتعين الاول والوجهان ضعيفان اما الدوران فلازم الجزء الاخير للعلية التامة
والشرط المساوي ومدار العلول مع انه ليس بعلة واما السيرة التقسيم فلازم
العلية في الاوصاف لمذكورة ثم لان التقسيم ليس مرد داليل في الاثبات فجاز
ان يكون العلة غير ما ذكرت ثم بعد تسليم صحة المحصول ان كان اشتركا وان كان
علة في الاصل يلزم ان يكون علة في الفرع مجازا ان يكون خصوصية الاصل
شرطا للعلية او خصوصية الفرع مانعة عنها **قال** ان ما الخاتمة فيها مجتزا
الاول في مواد القيسة وهي يقينيات غير يقينيات اما اليقينيات مستلزمات
وهي قضايا بتصورها فيها كاف للجزم بالنسبة بينهما لقولنا الكل اعظم من
الجزء ومشاهدات وهي قضايا بالحكم بها بقوى ظاهرة وباطنة كالحكم بان
الشمس مضئمة وان لنا جوعا وتجر بات وهي قضايا بالحكم بها لمشاهدات
متكررة مفيدة للميقين كالحكم بان شرب السموم نيا موجب للاسهال وجربا
وهي قضايا بالحكم بها لحدس اتوى من النفس مفيد للحكم كالحكم بان نور القمر
مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب
ومتواترات وهي قضايا بالحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها
والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا يخصر مسلم الشهادات
في عدد باليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة
والحدس والنوادر ليس حجة على الغير وقضايا تاتيا ساتها معها وهي

خطبه ۱۹۸

[illegible][illegible]

الحكمة في النظر في القضايا
من حيثها ما يخرج عن كسبها
في السور والحق في كسبها
والحق في كسبها

الاعتقاد في القضايا
من حيثها ما يخرج عن كسبها
في السور والحق في كسبها
والحق في كسبها

الاعتقاد في القضايا
من حيثها ما يخرج عن كسبها
في السور والحق في كسبها
والحق في كسبها

الحكمة في النظر في القضايا
من حيثها ما يخرج عن كسبها
في السور والحق في كسبها
والحق في كسبها

الاعتقاد في القضايا
من حيثها ما يخرج عن كسبها
في السور والحق في كسبها
والحق في كسبها

١٩٩

الحكمة في النظر في القضايا
من حيثها ما يخرج عن كسبها
في السور والحق في كسبها
والحق في كسبها

الحكمة في النظر في القضايا
من حيثها ما يخرج عن كسبها
في السور والحق في كسبها
والحق في كسبها

[illegible]

قوله لا احد من الملوك...
 قوله لا احد من الملوك...
 قوله لا احد من الملوك...

يسكن نصفه وقد يكون نوعه مع عرض في القولنا على خط تمام على خط فاني لا بدني
 جنبه اما قائمان او متساويان لما قد يكون عرضا ذاتيا لا يتبع كل مشتق زوايا
 مثل قائمين واما محمولاتها اربعة عن موضوعاتها لا متناه ان يكون جزء الشيء مطاوعا
 لتبونه له بالبرهان وليكن هذا الكتاب في هذه الوسيلة الحن واجب له بيان
 والهداية الصلوة على محمد وآله مني التحية من الغاية واصحابه الذين هم اهل البيت
 والحق لله اولاد اخر **اقول** اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومساائل اما
 الموضوع فقد عرفته في صدر الكتاب هو اما امر واحد لعد التصانيف اما الموضوع
 فلا بد من اشتراكها في امر واحد يولد خطي سائر مباحث العلم كالموضوعات في
 الفن فانها مشتركة في الاتصال الى المطلوب والاختيار ان يكون العلوه
 المنفردة علما واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهو اما
 تصورات او مقدمات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها ونظائرها
 ولما فيها الذاتية واما المقدمات فاما بينة بنفسها ونفسا علوما متعارفة
 لقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية
 واما غير بينة بنفسها فان اخبر المتعلم بها بحسن ظن سميت اصولا موضوعية
 لقولنا ان فصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان سلفها بالاشكال
 والشك سميت مصادرات لقولنا ان فعل باي بعدد على كل نقطة
 شيئا انة وفي كون الموضوع جزء من العلم على حد نظر لانه ان اريد به
 التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف
 العلم عليه بل هو من مقدمات الشرع فيه على ما مر وان

قوله

قوله لا احد من الملوك...
 قوله لا احد من الملوك...
 قوله لا احد من الملوك...

قوله لا احد من الملوك...
 قوله لا احد من الملوك...
 قوله لا احد من الملوك...

[illegible]

في قول الله عز وجل
 ان يكون جرحا من جملة معينة بعد مجتمعة منه ومن مثله فلا يجوز ان يكون جرحا
 وافضل جرحا لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة واما اذا حصل صفة
 المضاف اليه وهو در صارت كأنها معينة حصلت الفائدة ببيان البيان بالبيان
 الباء رؤى صابم والبيان الفصاحة يقال فلان ذوبان اي فصيح وهو اي
 فلان اي فصيح منه وادغم منه كلاما قال صاحب الكشف البيان هو المنطق
 الفصيح المعرب عما في الضمير الباء المجازة للاستعانة نحو كتبت بالعلم وادغم
 البيان الى البيان بمعنى الالوه وتشبيهه البيان باليد استعارة بالذكاء وادغم
 البيان تيميلية وذكر الدرر والنظم ترشيح وادغم تفصيل من فيهم
 مجيء اشرف منصوب سعط على الي زهره فادغم الراء وسكون اسم حيدر
 الورد وقل صح بعضهم وهو بضم الراء وقع الراء ليكون موافقا في الوزن للدرر
 وهو وان امكن تصحيحه بالهجم زهرية وهي البيضاء وادغم بضم الفاء وسكون
 العين يحجم على فعل كالركبة والدررة لكن المسموم المشهور هو لا ين تشتر على
 صيغة مجهول المضارع من التثنية وهو ضد النظم في اردان جمع ردت
 بضم الراء وسكون الدال هو قد ام الكمل للثوب الازدهان جمع الذهن وهو
 قوة مستعدة لاكتساب الحذود والذلال قد يعبر عنه ايضا تارة
 بالعقل واخرى بالنفس محمد مبدء موضوع على انذاران وتقديم المسند اليه
 للتشويق الى ذكر الخبر ليتمكن في الازدهان بعد وردة ولا يجوز ان يقال حمد
 مبدء اسم ان والحمد خبر مقدم على تقدير يجوز تأخير اسمها ولا فائدة له
 في التحصيل وانما في تقدير التشويق الازدهان ايضا محط الفائدة هي

ان يكون جرحا من جملة معينة بعد مجتمعة منه ومن مثله فلا يجوز ان يكون جرحا
 وافضل جرحا لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة واما اذا حصل صفة
 المضاف اليه وهو در صارت كأنها معينة حصلت الفائدة ببيان البيان بالبيان
 الباء رؤى صابم والبيان الفصاحة يقال فلان ذوبان اي فصيح وهو اي
 فلان اي فصيح منه وادغم منه كلاما قال صاحب الكشف البيان هو المنطق
 الفصيح المعرب عما في الضمير الباء المجازة للاستعانة نحو كتبت بالعلم وادغم
 البيان الى البيان بمعنى الالوه وتشبيهه البيان باليد استعارة بالذكاء وادغم
 البيان تيميلية وذكر الدرر والنظم ترشيح وادغم تفصيل من فيهم
 مجيء اشرف منصوب سعط على الي زهره فادغم الراء وسكون اسم حيدر
 الورد وقل صح بعضهم وهو بضم الراء وقع الراء ليكون موافقا في الوزن للدرر
 وهو وان امكن تصحيحه بالهجم زهرية وهي البيضاء وادغم بضم الفاء وسكون
 العين يحجم على فعل كالركبة والدررة لكن المسموم المشهور هو لا ين تشتر على
 صيغة مجهول المضارع من التثنية وهو ضد النظم في اردان جمع ردت
 بضم الراء وسكون الدال هو قد ام الكمل للثوب الازدهان جمع الذهن وهو
 قوة مستعدة لاكتساب الحذود والذلال قد يعبر عنه ايضا تارة
 بالعقل واخرى بالنفس محمد مبدء موضوع على انذاران وتقديم المسند اليه
 للتشويق الى ذكر الخبر ليتمكن في الازدهان بعد وردة ولا يجوز ان يقال حمد
 مبدء اسم ان والحمد خبر مقدم على تقدير يجوز تأخير اسمها ولا فائدة له
 في التحصيل وانما في تقدير التشويق الازدهان ايضا محط الفائدة هي

في قول الله عز وجل
 ان يكون جرحا من جملة معينة بعد مجتمعة منه ومن مثله فلا يجوز ان يكون جرحا
 وافضل جرحا لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة واما اذا حصل صفة
 المضاف اليه وهو در صارت كأنها معينة حصلت الفائدة ببيان البيان بالبيان
 الباء رؤى صابم والبيان الفصاحة يقال فلان ذوبان اي فصيح وهو اي
 فلان اي فصيح منه وادغم منه كلاما قال صاحب الكشف البيان هو المنطق
 الفصيح المعرب عما في الضمير الباء المجازة للاستعانة نحو كتبت بالعلم وادغم
 البيان الى البيان بمعنى الالوه وتشبيهه البيان باليد استعارة بالذكاء وادغم
 البيان تيميلية وذكر الدرر والنظم ترشيح وادغم تفصيل من فيهم
 مجيء اشرف منصوب سعط على الي زهره فادغم الراء وسكون اسم حيدر
 الورد وقل صح بعضهم وهو بضم الراء وقع الراء ليكون موافقا في الوزن للدرر
 وهو وان امكن تصحيحه بالهجم زهرية وهي البيضاء وادغم بضم الفاء وسكون
 العين يحجم على فعل كالركبة والدررة لكن المسموم المشهور هو لا ين تشتر على
 صيغة مجهول المضارع من التثنية وهو ضد النظم في اردان جمع ردت
 بضم الراء وسكون الدال هو قد ام الكمل للثوب الازدهان جمع الذهن وهو
 قوة مستعدة لاكتساب الحذود والذلال قد يعبر عنه ايضا تارة
 بالعقل واخرى بالنفس محمد مبدء موضوع على انذاران وتقديم المسند اليه
 للتشويق الى ذكر الخبر ليتمكن في الازدهان بعد وردة ولا يجوز ان يقال حمد
 مبدء اسم ان والحمد خبر مقدم على تقدير يجوز تأخير اسمها ولا فائدة له
 في التحصيل وانما في تقدير التشويق الازدهان ايضا محط الفائدة هي

في قول الله عز وجل
 ان يكون جرحا من جملة معينة بعد مجتمعة منه ومن مثله فلا يجوز ان يكون جرحا
 وافضل جرحا لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة واما اذا حصل صفة
 المضاف اليه وهو در صارت كأنها معينة حصلت الفائدة ببيان البيان بالبيان
 الباء رؤى صابم والبيان الفصاحة يقال فلان ذوبان اي فصيح وهو اي
 فلان اي فصيح منه وادغم منه كلاما قال صاحب الكشف البيان هو المنطق
 الفصيح المعرب عما في الضمير الباء المجازة للاستعانة نحو كتبت بالعلم وادغم
 البيان الى البيان بمعنى الالوه وتشبيهه البيان باليد استعارة بالذكاء وادغم
 البيان تيميلية وذكر الدرر والنظم ترشيح وادغم تفصيل من فيهم
 مجيء اشرف منصوب سعط على الي زهره فادغم الراء وسكون اسم حيدر
 الورد وقل صح بعضهم وهو بضم الراء وقع الراء ليكون موافقا في الوزن للدرر
 وهو وان امكن تصحيحه بالهجم زهرية وهي البيضاء وادغم بضم الفاء وسكون
 العين يحجم على فعل كالركبة والدررة لكن المسموم المشهور هو لا ين تشتر على
 صيغة مجهول المضارع من التثنية وهو ضد النظم في اردان جمع ردت
 بضم الراء وسكون الدال هو قد ام الكمل للثوب الازدهان جمع الذهن وهو
 قوة مستعدة لاكتساب الحذود والذلال قد يعبر عنه ايضا تارة
 بالعقل واخرى بالنفس محمد مبدء موضوع على انذاران وتقديم المسند اليه
 للتشويق الى ذكر الخبر ليتمكن في الازدهان بعد وردة ولا يجوز ان يقال حمد
 مبدء اسم ان والحمد خبر مقدم على تقدير يجوز تأخير اسمها ولا فائدة له
 في التحصيل وانما في تقدير التشويق الازدهان ايضا محط الفائدة هي

حمد مبدع فان التكملة التي الكلام الى مخاطبة ربنا في رزقنا ببيان لبيان طالب
 للحكم عليه ^{عليه} على ما هو اوضح عند المخاطب بحكمه واوضح عند الغير لكن وضوحه
 ودون وضوح الحكم عليه ولا يلائم لغة عبارة عن عدم النظر وفي الاصل
 اخراج الشيء من عدم الى الوجود بغير مادة النطق الموجودات من الافلاك
 وما فيها الارض وما عليها اي جعلها ناطقة بلسان الحال والمقال او
 بركة بآيات وجوب وجوده اي بالعددات والدلائل الدالة
 على ان ذاته واجب الوجود وما سواها من الكائنات ممكن وما نفوقه بانه
 ازيد او غير ذلك من غير الجار في آيات على تقدير المعنيين المنطق بجزا يكون
 السند في تعيين المنطق به والمذكور هو الايات والمسببية فيكون المقول
 الثاني بالواسطة لانطق محمد وفا ونزل منزلة الارواح بالنسبة اليه وشكر من
 يزوج مع طرف غير محمد مبدع التكملة فعل بئس عن تعظيم المنعم لكونه منعم
 واسطة لا صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ماخلق لاجله ولا نقصا
 بالمنعم اضافة الى منعم وليريد كرم المنعم به ولا المنعم عليه الاشعار بانه لا يلبثه
 حمد هو لا يمكن عدلها ووصف منجم بحلة اخرى مخلوقات في بحار افضاله دج
 لا يوجب خصوص المنعم عليه لان المخلوقات وان كانت متناهية لكل ما هو
 منعم عليه بالصدق عليه لكن المنعم عليه المقدور قصد المعبود من
 المخلوقات والموايد بالافضل والجود اما المعنى المصدق اي غرق المخلوقات في بحار
 ايتان فضله وبحار جوده فكرمه او الحاصل بالمصدق وبحار افضاله من اضافة
 المشبه الى المشبه وذكر جميع بحار فيزيد زيادة شيع الافضل والجود حق في المناسبة

مجلس القضاء الاعلى

فلا تأخروا في الدعاء
وكونوا من المؤمنين

میں نے

المستشار
المستشار
المستشار

مجلس شورای اسلامی

مفتی محمد رفیع

مفتی محمد رفیع الرحمن

البيان والاعتناء

۱۲۹۹

٢١١

والله اعلم

اور ان کے لئے یہ بات

ان الشكر الى ربك

عن الاخطا

الحق في عدم التمايز

طیغ و تیغ

افکار و فکر

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الفنّان محمد بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠

في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٠}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١١}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٢}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٣}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٤}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٥}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٦}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٧}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٨}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{١٩}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٠}

في ذكر المنعم مع الشكر والمبدع مع المحمداً المبدع لما لم يعتد في مفهومه النعمة فهو
 باليمن أولى على الله استغنى في ذكر المحمداً مع المبدع قول المص حيث قال الحمد لله الذي أبدع
 نظام الوجود وفي آيات أسماء الصفات على أسماء الذات وتكبيرها أشعاراً بأنه
 لا حاجة في ملاحظة تلك الذات ليحمد عليه بأحضارة بالاسم العلي والوصف
 المعروف بل الواجب لفظ له نوع دلالة عليه تلافياً لبرق ولم في ظلم الليالي الظلم
 حجم الظلمة والاضافة بمعنى اللام ويجوز ان يكون مثل جود طيفة والظلم يعني
 المظلمة والليالي حجم الليل انوار فاعل تلافياً لجمع النور بضم النون وهو ما يكون
 ضميراً بالذات او بالواسطة كالشمس والقمر وقيل هو مختص بالضمير بالواسطة
 والصورة للمعنى بالذات لقوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر
 نوراً حكمته وهي اتقان الفعل والقول واحكاماً مهمماً وقيل هي فائدة
 وه مصلحة تنويع على الفعل من غير ان تكون باعثة للفعل على الفاعل
 الباهرة اي الغالبة من بهر القمر ضياء اي غلب انوار الكواكب استناداً على
 صفات الايام اي وجوها وصفات الايام استعارة بالكناية وتخييلية
 لانه شبه الايام بظهور بعض الاشياء الموجودة فيها دون بعض شئ له
 ظاهر يظهر ما عليه وباطن يستر ما فيه وانبت له الصفحة وزعم بعض
 الافاضل في مثل هذا التركيب هو قولهم وجه الزمان ان الوجه اما تخيل
 واما مستعار للظاهر المكشوف من الزمان فاورد عليه ان الزمان
 لا ينقسم الى ظاهر مكشوف وباطن مستور فاذا جعل بعض الظاهر كان
 تخيلاً لا قسماً له انا رجم الاثر وهو العلامة سلطنته القاهرة

في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢١}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٢}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٣}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٤}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٥}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٦}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٧}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٨}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٢٩}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٠}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣١}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٢}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٣}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٤}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٥}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٦}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٧}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٨}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٣٩}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٠}

في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤١}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٢}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٣}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٤}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٥}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٦}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٧}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٨}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٤٩}
 في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ** ^{٥٠}

[illegible]

عن قولهم رضي الله عنهم مع ما كان في ذلك من قوة
الطبع فيها بما عايناه من قوة العقل والقدرة
على ما لا يتصوره العقل ولا يحدده الحدس

الى الطلب وقيل الدلالة المرصلة الى البغية وهو منقوض بقوله كما واما قوله فقد بنا
فاستحبوا العمى على اليقين ويوفقنا للدرج بالنصب عطف على يفيض عن الوفاق
جعل الاسباب موافقة ويعتدى باللام واما تقديره بالباء كما في قولنا وفقنا
الله بسعادة الدارين فلتضمن معنى التشريف والدرج الصعود وهو الحركة
الى العالي في رادوية الى معارج جمع المعرج اسم مكان من العرج عنانية اي
راضة ودرجته وان يخصص عطف على ان يفيض رسول الله الرسول من له كتاب
بخلاف النبي فانه اعم وقيل الرسول من شاهد الملك والنبى من يخبر بالاهام مثلا
محمد اعطف بيان لرسوله وتقدم سريال اذاضفة والتوفيق على الصلوة على الرسول
لوقوف اجابة هذا المسئول عنه عليه السلام واما تقديم اذاضفة على التوفيق فمع الاسف
ترقى في السؤال اشرف صدق صلوات النبىات المخلوقات جمع البرية فعيلة من
برأ بمعنى خلق بافضل الصلوة متعلق بان يخصص الصلوة من الله تعالى المغفرة
ورفع الدرجة والله المتجيبين اصل الال لاهل بدليل اهيل وخصص استعمل في
الاشراف واولي الخطو واضعابه جمع صحب الكسر تخفيف صلح وهو من رأى الرسول
ولم يخطه وهو مسلم المتجيبين بالجيدة والخاء المعجمة بمعنى اعلى المختارين المكرمين
باكمل الحيات جمع التحية وهي تفعلة من المحبة بمعنى الاحياء والبقية في الاصل
وتستعمل بمعنى الدعاء والتسليم فقوله والله معطوف على رسوله وقد عطف
بعاطف واحد شبيئين على معمولي عاملين مختلفين لانه اعاد العامل في
المعول الثاني وبعد من الطرف المبينة على الضم المنقطعة عن الاضافة اي
بعد الحمد والصلوة فقد طال الفاء اما على نوحها اما على نقد برها الحاح

استخوانی الاخرین
سواء کان من شرف الیوم
او اذ انما من شرف الیوم
بال فرعون والاب
لیس من الاخرین
والا نزال لیس قال
اشتمل علی وبنارک
انیس من الملک
قد وقرن الیوم
قرن الاصل والحق
زنده کردان فایق
من ایام اعظم
۲۱
نفسه
والمکاتیل علی
من نزل جازیه
لعمود الکمان
حارید بعدد عمر
وینسب
للان بابا
والکمان بابا
کمانه
على النیت

على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال

هو المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 زمان الحاح المشتغلين والمواد من طال كثر فجاء احواسه واركان هذين الامرين
 لان الطول من الاعراض اللاحقة للكميات المشتغلين على قراءه وسما عاود المتردد
 الى استفادة ان اشرح مفعول الاحاح المضاف الى الفاعل الوسالة في الاصل الكلام
 الذي ارسل الى الغير وحضت اصطلاحا بالكلام المشتمل على قواعد علمية
 الشمسية منسوب الى لقب من صنف له وهو شمس الدين صاحب الديوان ابي
 فيه القواعد المنطقية القواعد جمع القاعدة وهي عندهم حكم كل ينطبق على جزئها
 اي يشتمل على جزئيات موضوعه علما منهم مفعول له لطال او حال من المشتغلين
 بعينه العالمين او قد علموا في تقييد علما بعينهم اشعار بان هذا العلم حاصل لم يدر
 الكتاب وفيه دلالة على كمال فضل الشارح فانه في الفضل والعلم بمدرسة يعلم
 كل واحد من نفسه بانه جد يربان يلتمس منه شرح الوسالة بانهم سألوا
 عريفا لكبير العيين ونشد يد الرأء بمالفة عارف ما احاذق اذ كيا واستمطرد
 اي طلبوا المطر سحبا باها حواسا نالا ولوازل اذ افع اي اذ فم وايراد صبغة
 المفاعلة للمبالغة او ليدل على كثرة الدفع والاحاح كانه دفعهم بالمنع وعذ
 القبول ودفعوه بالاحاح وطلب المسئول قوما منهم بعد قوم اي دفع قوما بعد قوم
 اخر غير الطائفة الاولى واسوف اي اخر الامور وهو شرح الرسالة من يوم كنت
 فيه الى يوم اخره اشتغال بالاعلة الشويق قد استولى على سلطانه اي حليته
 لا اقل على من ذلك الاشتغال ودفعه واختلال حال قد تبين اي ظهر لك
 برهانه والعلم بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره وولت الابدان انصاره فكيف

على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال

على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال

على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال
 على قوله المباح في السبع والطلب نسبة طال الى الحاح على نقد يرحل المضاف الى طال

[illegible]

بمعنى المصدر أو يوراد به الحاصل بالمصدر أو مكان المجئ أو الأصول والقواعد المنطقية
اللطيفة جمع المنطق وهي الدقيقة التي تستنبط من قلة النظر وسميت بذلك في
استنباطها حين التفكير بنكت الأرض بأصبع ونحوها فكانها آلة للحصول ملك
الدقيقة فسمع الحاصل باسم الآلة ما حلت الكتب عنه مفعول ضمنت وقدم من
الاحتجاج عليه ثم أنديان له في المعنى ليشير في أقل الامور بأن الضمير حاله في مباحث
شريفة ونكت لطيفة ولا بد منه جملة خالية لدفعهم من توهم الضمير إلى الرسالة
وإن كان بحثا شريفا لكن الاحتجاج اليه زيادة احتياج عبارات نفقة معجبة صافية
من ذلك بروق نسايق سائياها الأوهاما فاعل سائيق والفعول محذو أي نسايق مع العبارات
أيها في الوصول إلى الأذهان ويجوز أن يكون الأذهان مفعول تسابق أي فصل معانيها
إلى الأذهان قبل توجه الأذهان ويجوز أن يكون الأذهان فاعلا ومعانيها مفعولا
أي يصل الأذهان إلى ما قصد من العبارات قبل الفراغ من الألفاظ الدالة على الموضوع
ونظر برات شائقة أي حسنة من الشوق أي تشوق وقيل إليها ووصف تقوير
بشائقة أملا من نفس التقير بمعنى المصدر رشائق أو باعتبار العبارات المقررة بغير
عجب استماعها فاعل يجب الأذهان مفعول وإذا رضم الأذهان على أنه فاعل شائق
يكن أن يرضم الأذهان على أنه فاعل يجب ونصب استماعها بتقير من يجب أما
بمعنى يجب ويجعل الحق للصيرورة وسميته تجر القواعد المنطقية في شرح
الرسالة التمهيدية وخدمت به أي بالشرح على حضرة من باب جرد تطيعة أي
حضرة عالية من خصه الله تعالى بالنفس القدسية في زمانه والإرياسة الانسية القد
المنسوب إلى الإنسان جعله عطف على خصه الله تعالى بحيث يتصاعد مفعول

[illegible]

شیخ خطیبہ دہلوی

[illegible]

خانگی

خاتون الحجاب
عبدالله بن عبدالمطلب
عبدالله بن عبدالمطلب

الحمد لله الذي
جعلنا من عباده

بین بنی

مفتی محمد شفیع

مجلس

طبرستان

میں نے اس کی طرف اشارہ کیا۔

وہابیہ

المفتي

بالاترین مقام

الاسلام والحق

مفتاح الحياه
مفتاح الحياه

الشيخ الفقيه

المؤمنين والمؤمنات

لا يزال وحفظ الصلح الفضل جناح الانضال وقد اثنى على الفقيهين حسن الترتيب
 تقدم الرتبة ثم النسب ثم الخفض ثم المناصب الى النسب الى الفضل الى الفضل على حسب
 نقله يخفض الى اول خفض جناح الفضل الى ان حبل جبار فضة قليل ما يدعى به في بعض النسخ
 من اسبابه عنه لغنا ثم العلوم بهم بضاعة بكسر الباء من كل امرى مقصد يقيق عين دجلة تلقا
 من دولته مدن قريه شعيب النبي من مدن البكان اذا اقام والمواهبنا الجمع
 عطاي الامال جمع المضيه وهي اهل الزكوة من كل امرى طريق واسم عيني كثر في المرو والهم
 ما ايدى تاي فنيه ودقته لاعلاء كلمته وترويح امره فائدة بالباء الواحد من
 التائب الماخوذة من الابد وكما نزلت خلدة بفتح الخاء المعجمة واللام القلب بسطر
 مصاعم خلقك خلدة من الخلق والكان الحجارة اذا دخل على ما كانته فيكون
 لتشبيه خورزيد من صدق كما عزم اخي والمعنى ابد كما ابدته وخلدة كما نزلت
 قلده من قال امين اني الله محبة بضم الميم وسكون الهاء الودم الذي يقوم به
 جميع البشر فان هذا عام يشمل البشر فان وقع في حيز القبول فهو اى
 وقوعه في محل القبول غاية المقصود ونهاية المامون فمفعول قوله والله اسأ
 ن بوقفة الصدق والصواب للتخصيص فيخرج عن الخطك الخطاء والاضطراب
 لله والوفى وبسبلة اذعة التعقيق جمع الزمام والمحل لله اولاً وآخرأ وذا هـ
 باطناً للمحل لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه صلى الله واهله بجميع
 محاسن المتعلقة على خطبة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فغفر الله له ولجميع المؤمنين

[illegible]

فرد خطیبہ قطبی

३५३

والله اعلم بالصواب

صیغہ زمرہ خطی

صفحہ	سطر	فہرست	مجموع	صفحہ	سطر	فہرست	مجموع
۳	۱	فہرست	۴۹	۱۵	۱۵	فہرست	۴۹
۳	۳	فہرست	۵۰	۳۳	۳۳	فہرست	۵۰
۳	۴	فہرست	۵۱	۳	۳	فہرست	۵۱
۵	۲	فہرست	۵۲	۱۹	۱۹	فہرست	۵۲
۶	۳	فہرست	۵۳	۲۰	۲۰	فہرست	۵۳
۷	۱۲	فہرست	۵۴	۴	۴	فہرست	۵۴
۷	۱۳	فہرست	۵۵	۴	۴	فہرست	۵۵
۷	۱۴	فہرست	۵۶	۴	۴	فہرست	۵۶
۷	۱۵	فہرست	۵۷	۴	۴	فہرست	۵۷
۷	۱۶	فہرست	۵۸	۴	۴	فہرست	۵۸
۷	۱۷	فہرست	۵۹	۴	۴	فہرست	۵۹
۷	۱۸	فہرست	۶۰	۴	۴	فہرست	۶۰
۷	۱۹	فہرست	۶۱	۴	۴	فہرست	۶۱
۷	۲۰	فہرست	۶۲	۴	۴	فہرست	۶۲
۷	۲۱	فہرست	۶۳	۴	۴	فہرست	۶۳
۷	۲۲	فہرست	۶۴	۴	۴	فہرست	۶۴
۷	۲۳	فہرست	۶۵	۴	۴	فہرست	۶۵
۷	۲۴	فہرست	۶۶	۴	۴	فہرست	۶۶
۷	۲۵	فہرست	۶۷	۴	۴	فہرست	۶۷
۷	۲۶	فہرست	۶۸	۴	۴	فہرست	۶۸
۷	۲۷	فہرست	۶۹	۴	۴	فہرست	۶۹
۷	۲۸	فہرست	۷۰	۴	۴	فہرست	۷۰
۷	۲۹	فہرست	۷۱	۴	۴	فہرست	۷۱
۷	۳۰	فہرست	۷۲	۴	۴	فہرست	۷۲
۷	۳۱	فہرست	۷۳	۴	۴	فہرست	۷۳
۷	۳۲	فہرست	۷۴	۴	۴	فہرست	۷۴
۷	۳۳	فہرست	۷۵	۴	۴	فہرست	۷۵
۷	۳۴	فہرست	۷۶	۴	۴	فہرست	۷۶
۷	۳۵	فہرست	۷۷	۴	۴	فہرست	۷۷
۷	۳۶	فہرست	۷۸	۴	۴	فہرست	۷۸
۷	۳۷	فہرست	۷۹	۴	۴	فہرست	۷۹
۷	۳۸	فہرست	۸۰	۴	۴	فہرست	۸۰
۷	۳۹	فہرست	۸۱	۴	۴	فہرست	۸۱
۷	۴۰	فہرست	۸۲	۴	۴	فہرست	۸۲
۷	۴۱	فہرست	۸۳	۴	۴	فہرست	۸۳
۷	۴۲	فہرست	۸۴	۴	۴	فہرست	۸۴
۷	۴۳	فہرست	۸۵	۴	۴	فہرست	۸۵
۷	۴۴	فہرست	۸۶	۴	۴	فہرست	۸۶
۷	۴۵	فہرست	۸۷	۴	۴	فہرست	۸۷
۷	۴۶	فہرست	۸۸	۴	۴	فہرست	۸۸
۷	۴۷	فہرست	۸۹	۴	۴	فہرست	۸۹
۷	۴۸	فہرست	۹۰	۴	۴	فہرست	۹۰
۷	۴۹	فہرست	۹۱	۴	۴	فہرست	۹۱
۷	۵۰	فہرست	۹۲	۴	۴	فہرست	۹۲
۷	۵۱	فہرست	۹۳	۴	۴	فہرست	۹۳
۷	۵۲	فہرست	۹۴	۴	۴	فہرست	۹۴
۷	۵۳	فہرست	۹۵	۴	۴	فہرست	۹۵
۷	۵۴	فہرست	۹۶	۴	۴	فہرست	۹۶
۷	۵۵	فہرست	۹۷	۴	۴	فہرست	۹۷
۷	۵۶	فہرست	۹۸	۴	۴	فہرست	۹۸
۷	۵۷	فہرست	۹۹	۴	۴	فہرست	۹۹
۷	۵۸	فہرست	۱۰۰	۴	۴	فہرست	۱۰۰

